

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التسيير

العنوان

المقارنة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي

دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عمر قيرة

إعداد الطالبتين:

شيماء ديب

سميحة ديب

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ: فيصل بوميمز
مشرفاً و مقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: عمر قيرة
مناقشاً	جامعة جيجل	الأستاذة: سهيلة حسيب

السنة الجامعية 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التسيير

العنوان

المقارنة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي

دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عمر قيرة

إعداد الطالبتين:

شيماء ديب

سميحة ديب

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ: فيصل بوميمز
مشرفاً و مقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: عمر قيرة
مناقشاً	جامعة جيجل	الأستاذة: سهيلة حسيب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

الشكر

بداية نشكر المولى عز وجل الذي انعم علينا بالصحة والعافية ووهبنا العلم والمعرفة وألمنا الصبر والقوة لإتمام هذا العمل.

أما بعد ولأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس نقدم خالص الشكر والعرفان الى الأستاذ المشرف عمر قيرة لمساعدته ودعمه المستمر لنا طيلة فترة عملنا على هذه الدراسة والأستاذين محمود كبيش و عبد الحفيظ عيصر الذين لم يبخلوا علينا أيضا بالنصح والإرشاد. وإلى كل شخص كان له مساهمة ولو كانت بسيطة في إنجاز و اتمام هذا العمل.

شيماء + سميرة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى كل الأقارب والأحبة وبالأخص أبي الغالي الذي كان لي خير عون وسند سواء في مشواري الدراسي او حياتي اليومية , والى امي العزيزة التي عمرتني بالحب والحنان وربتني على مكارم الاخلاق وادعو المولى عز وجل ان يطيل في عمرهما ويحفظهما ويديم عليهما الصحة والعافية , والى كل من سيقراً و يطلع على هذا العمل واتمنى ان يفيدهم و أقدم إهداء خاص لإخواننا في فلسطين وندعو الله أن ينصرهم ويرحمهم شهدائهم ويمنحهم الصبر والقوة في محنتهم.

شيماء

أهدي هذا العمل إلى من حرسا في قلبي معنى الحب وبدرا في طريقي بدور الخير إلى والدي العزيزين مصدر قوتي وفخري وسر سعادتي ونجاحي والدي لكما أهدى ثمرة جهدي هذه تقديرا لكما لما بذلتماه لأجلي ويعود كل الفضل لكما بعد الله، واليوم قد حان الوقت الذي لطالما انتظرته وأنا ابنتكم التي تسعى لإسعادكم بنجاحي ودعائي الدائم بأن يحفظكما الله ويرعاكما بكل خير. وإلى زوجي أروغ من جسد معنى الحب بكل معانيه فكان السند و العطاء قدم لي الكثير في صور من الصبر وأمل ومحبة لم أقل لك شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما وأبدا.

وإلى أهلي و أصدقائي الذين عمروني بحبهم وتشجيعهم ودعمهم لي و إلى أصدقائي الذين كانوا سندا وعمونا لي فلكم من القلب كل التقدير.

و إلى فلسطين نبض الأمة وقلبها أهدى كلماتي عربون وفاء لصمود لا ينكسر وأمل لا ينطفئ «اللهم يرحم كل الشهداء إخواننا في فلسطين وينصرهم»

سميحة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنصر
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XIII	فهرس الملاحق
XV	قائمة الرموز و المختصرات
17	مقدمة
23	الفصل الأول: الاطار النظري للأنشطة البنكية التقليدية و الإسلامية
24	تمهيد الفصل الأول
25	المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية
25	المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية
26	المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية
29	المطلب الثالث: أنواع البنوك التقليدية
30	المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية
31	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية
33	المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية
35	المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية
39	المبحث الثالث: فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية
39	المطلب الأول: مفهوم نوافذ الصيرفة الإسلامية
41	المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية
44	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية
47	خلاصة الفصل الأول
48	الفصل الثاني: الفصل بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
49	تمهيد الفصل الثاني
50	المبحث الأول: التمويل التقليدي
50	المطلب الأول: مفهوم التمويل التقليدي

52	المطلب الثاني: مبادئ التمويل التقليدي
54	المطلب الثالث: صيغ التمويل التقليدي
58	المبحث الثاني: التمويل الإسلامي
58	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
61	المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي
63	المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي
67	المبحث الثالث: التميز بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
67	المطلب الأول: أوجه التشابه بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
69	المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
73	المطلب الثالث: مواطن التكامل بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
75	المطلب الرابع: مؤشرات المفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
77	خلاصة الفصل الثاني
78	الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB و مجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022
79	تمهيد الفصل الثالث
80	المبحث الأول: بنك الخليج المتحد UGB
80	المطلب الأول: تقديم بنك الخليج المتحد
82	المطلب الثاني: دراسة حجم القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022
85	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022
92	المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية ABG
92	المطلب الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية
94	المطلب الثاني: دراسة حجم التمويلات الإسلامية والودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2020 إلى 2022
98	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022
104	المبحث الثالث: المقارنة بين وضعية التمويل و الأداء المالي لبنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

104	المطلب الأول: المقارنة بين التمويلات المقدمة من طرف بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022
106	المطلب الثاني: المقارنة بين الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022
109	المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022
115	خلاصة الفصل الثالث
116	الخاتمة
120	قائمة المراجع
130	الملاحق
140	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
54	الاختلاف بين الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي	1
72	المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية	2
82	تطور القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	3
83	نسب تطور القروض في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	4
84	نسب تطور الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	5
84	متوسط أحجام القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	6
85	مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد	7
86	معدلات كفاية حقوق الملكية للودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	8
86	معدلات كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل و الاستثمار في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	9
87	نسب الأصول الخطرة في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	10
89	معدلات العائد على الأصول في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	11
89	معدلات العائد على حقوق الملكية في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	12
90	معدلات هامش الربح في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	13
94	حجم التمويل الإسلامي و الودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	14
94	متوسطات التمويلات الإسلامية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	15

96	نسب تطور التمويلات الإسلامية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	16
97	نسب تطور الودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	17
97	متوسط أحجام التمويلات الإسلامية و الودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	18
98	معدلات كفاية حقوق الملكية للودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	19
99	: معدلات كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل و الاستثمار في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	20
99	نسب الأصول الخطرة في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	21
101	معدلات العائد على الأصول في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	22
102	معدلات العائد على حقوق الملكية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	23
102	معدلات هامش الربح في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	24
105	نسب تطور التمويل الممنوح من قبل بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	25
108	نسب تطور الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	26

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
28	وظائف البنوك التقليدية	1
29	عمليات البنوك التجارية	2
34	وظائف البنوك الإسلامية	3
38	أنواع البنوك الإسلامية	4
43	المتطلبات الشرعية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية	5
57	اصيغ التمويل التقليدي	6
60	نمو حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2012-2022	7
60	توزيع إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميا حسب المناطق سنة 2019	8
66	صيغ التمويل الإسلامي	9
81	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج المتحد	10
82	تطور القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	11
87	تطور نسب كفاية رأس المال ببنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	12
90	تطور نسب الربحية ببنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022	13
93	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	14
95	نسب متوسطات صيغ التمويل الإسلامي في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	15
95	تطور التمويلات الإسلامية و ودائع مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	16
100	تطور نسب كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2018 إلى 2022	17
103	تطور نسب الربحية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	18
104	أحجام التمويلات الممنوحة من قبل بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	19

107	أحجام الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	20
109	نسب كفاية حقوق الملكية للودائع في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	21
110	نسب كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	22
111	نسب الأصول الخطرة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	23
112	نسب العائد على الأصول في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	24
113	نسب العائد على حقوق الملكية في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	25
114	نسب هامش الربح في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022	26

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
131	القوائم المالية لبنك الخليج المتحد لسنة 2018 و 2019	1
132	القوائم المالية لبنك الخليج المتحد لسنة 2020 و 2021	2
133	القوائم المالية لبنك الخليج المتحد لسنة 2021 و 2022	3
134	ميزانية مجموعة البركة المصرفية سنة 2018 و 2019	4
135	جدول حساب النتائج لمجموعة البركة المصرفية سنة 2018 و 2019	5
136	ميزانية مجموعة البركة المصرفية سنة 2020 و 2021	6
137	جدول حساب النتائج لمجموعة البركة المصرفية سنة 2020 و 2021	7
138	ميزانية مجموعة البركة المصرفية سنة 2021 و 2022	8
139	جدول حساب النتائج لمجموعة البركة المصرفية سنة 2021 و 2022	9

قائمة الرموز والمختصرات

المختصر	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
UGB	United Gulf Bank	بنك الخليج المتحد
ABG	Al Baraka Banking Group	مجموعة البركة المصرفية
EDR	Equity -to- Deposit Ratio	نسبة كفاية حقوق الملكية للودائع
EFIR	Equity adequacy for Financing and Investment Risks	نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار
RAR	Risk Assets Ratio	نسبة الأصول الخطرة
ROA	Return on Assets	معدل العائد على الأصول
ROE	Return on Equity	معدل العائد على حقوق الملكية
PM	Profit Margin	معدل هامش الربح

مقدمة

يعد الجهاز المصرفي بمثابة العمود الذي يقوم عليه اقتصاد الدولة، إذ يضم مجموعة متكاملة من البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل على ضمان استقرار المعاملات المالية وإنعاش العمليات المصرفية بما يحفز الأنشطة الاستثمارية و المشاريع التنموية ويعبئ مدخرات الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي ضمان التنمية المستدامة للدولة.

والجدير بالذكر أن الجهاز المصرفي قائم بدرجة أولى على البنوك بغض النظر عن نواعها، إذ تلعب دورا محوريا في جمع فوائض الأموال من الأفراد والمؤسسات و إعادة توجيهها نحو الاستثمارات في شكل تمويل.

علما أن هذا التمويل يأخذ عدة أشكال وصيغ حسب طبيعته، فنجد التمويل التقليدي بصيغه المتعددة خاصة القروض الربوية التي تميزه عن التمويل الإسلامي الذي هو الآخر يتميز بصيغه القائمة على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كصيغة المرابحة والمشاركة وغيرها.

لاختلاف التمويل التقليدي عن التمويل الإسلامي وجدت بنوك تقليدية تختص بتقديم التمويل التقليدي وأخرى إسلامية تهتم بالتمويل الإسلامي، إلى جانب بعض الفروع و النوافذ الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لكنها تابعة لبنوك تقليدية.

نظرا للاختلاف بين فلسفة و أساليب التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي أصبح على المستثمرين وطالبي التمويل المفاضلة بينهما لمعرفة الأسلوب الأمثل الذي يخدم مشاريعهم ويشبع رغباتهم ويحقق لهم أكبر عائد بأقل التكاليف والمخاطر وفق مبدأ تعظيم العوائد وتدنية المخاطر والتكاليف، وهذا الأخير أيضا يتطلب تقييم أداء البنك أو بالأحرى الطرف الممول سواء كان يعمل وفق أساس تقليدي أو إسلامي، وهنا تظهر أهمية وضرورة المقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي لإزالة إشكالية الأفضلية بين كل منهما.

1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق ذكره نصيغ إشكالية الدراسة على النحو التالي:
كيف يختلف نشاط التمويل في بنك الخليج المتحد عن التمويل في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022؟

وللإحاطة أكثر بالموضوع نضع التساؤلات الفرعية التي تخدم الإشكالية الرئيسية كما يلي:

1- هل يوجد اختلاف بين التمويلات الممنوحة من طرف بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية؟
 2- هل تختلف الودائع المقبولة لدى بنك الخليج المتحد عن الودائع التي تقبلها مجموعة البركة المصرفية؟

3- هل هناك تكافؤ بين قدرة بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية على تحمل المخاطر؟

4- هل هناك تكافؤ بين قدرة بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية على تحقيق الأرباح؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يختلف نشاط التمويل في بنك الخليج المتحد التقليدي عن نشاط التمويل في مجموعة البركة المصرفية الإسلامية في المبادئ المعمول بها والتي تجعل من عملية تقديم التمويل وقبول الودائع مختلفة، وتؤثر بدرجة متباينة على أداءها المالي.

الفرضيات الفرعية:

- 1- يوجد اختلاف بين التمويلات المقدمة من طرف بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية.
- 2- تختلف الودائع المقبولة لدى بنك الخليج المتحد عن الودائع المقبولة لدى مجموعة البركة المصرفية.
- 3- يوجد تباين في قدرات بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية على تحمل المخاطر.
- 4- يوجد تباين في قدرات بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية على تحقيق الأرباح.

3- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- دور التمويل التقليدي في تعبئة المدخرات المالية للأفراد والمؤسسات وتوفير رؤوس الأموال الضرورية لقيام المشاريع الاستثمارية؛

- أهمية التمويل الإسلامي لمساهمته في تعزيز الأنظمة المالية و تزويد المستثمرين و أصحاب المشاريع بالموارد التي يحتاجونها للقيام بمشاريعهم ومزاولة الأنشطة الاقتصادية.

- أهمية وجود كل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي في البيئة المالية و الاقتصادية فكل منهما يغطي نقائص ويملئ الفراغات التي يتركها الآخر.

أما عمليا فتجلى أهمية الدراسة في النتائج المتوقعة الوصول إليها، حيث ستوضح العديد من الجوانب الخاصة بكل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي ونحاول الكشف عن الاختلافات الجوهرية بينهما وما إذا كانت تجمعهما نقاط مشتركة.

4- أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مختلف الجوانب والمفاهيم المرتبطة بالتمويل التقليدي ومصدر وكيفية الحصول عليه؛
- التعرف على النواحي المختلفة التي تخص التمويل الإسلامي بما في ذلك طرق و مصادر الحصول عليه.
- التعرف على أهم الفروقات والتشابهات بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي ومواطن التكامل بينهما؛
- إبراز الفروقات والتشابهات بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي من خلال القيام بدراسة تطبيقية حول بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية.

5- منهج و أدوات الدراسة:

لنتمكن من الإحاطة بأكبر قدر ممكن من الجوانب الخاصة بالموضوع ونظرا لطبيعته اخترنا لإنجازه المنهج الوصفي القائم على وصف الظواهر من خلال دراسة وتحليل معلومات مجموعة من المصادر المختلفة وكذا معالجة البيانات والقوائم المالية المتوفرة في المواقع الرسمية لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية.

وتلبية لمتطلبات المنهج الوصفي استخدمنا في الدراسة مجموعة من الكتب و المقالات والبحوث إضافة للرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة والمواقع الإلكترونية الواردة باللغة العربية و اللغات الأجنبية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا للموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية ندرجها فيما يلي:

- الأسباب الموضوعية: التقدم الذي شهده التمويل الإسلامي وبروزه في الآونة الأخيرة ومناقبه للتمويل التقليدي، إلى جانب الاختلاف حول ما إذا كان التمويل التقليدي أفضل من التمويل الإسلامي أو العكس.

- الأسباب الذاتية: اخترنا هذا الموضوع لارتباطه هذا بالتخصص الذي ندرسه، ومن خلال دراستنا للتخصص أيضا كانت مناهج المقاييس تركز على كل ما يتعلق بالتمويل التقليدي بشكل كبير أكثر من التمويل الإسلامي الذي لم يحظى بنفس القدر من الاهتمام فلم نتمكن من الإلمام بمعلومات كافية وبنفس القدر حوله.

7- إطار الدراسة:

تندرج حدود الدراسة في حدود و إطارات موضوعية وزمانية ومكانية كما يلي:

- الإطار الموضوعي: يتمثل في التركيز على أبرز الفروقات و التشابهات بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، إلى جانب المفاضلة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باعتبارها المصدر الأول و الأساسي للتمويل سواء كان إسلامي أو تقليدي.

- الإطار الزمني: شمل الخمس سنوات الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2022.

- الإطار المكاني: تمثل في بنك الخليج المتحد التقليدي و البنوك المشكلة لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة رشيد بوزربة وعيسى حجاب وعبد الصمد سعودي(2023)، بعنوان تطور الصناعة المالية الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للفترة من 2010 إلى 2021، مجلة الدراسات الإنسانية والإجتماعية جامعة المسيلة المجلد 07 العدد الثاني، هدفت الدراسة إلى لمعرفة مدى تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في ظل التمويل التقليدي من خلال اهتمام اقتصاديات العالم خاصة الدول الإسلامية بمبادئ الاقتصاد الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي مرتكز على الضوابط

الشرعية وأنه يرتبط بالجانب المادي للاقتصاد، كما تساهم صيغ التمويل الإسلامية في الحد من بعض مشاكل التمويل، كما توصلت الدراسة أن الصناعة المالية الإسلامية في نمو وتقدم مستمر.

2- Omar gargouri(2022)Banques islamiques versus banques conventionnelles une comparaison en termes de stabilite financiere. Revue de la litterature empirique Revue Internationale du Chercheur Université de Sfax volume 03 Numéro 03

هدفت الدراسة إلى إجراء توليفة لعدة دراسات تجريبية قارنت الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية بالاستقرار المالي للبنوك التقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدراسات التي تم اعتمادها في إعداد التوليفة قد وجدت تباين في النتائج حيث وجدت بعض الدراسات أن البنوك التقليدية أكثر استقرارا من البنوك الإسلامية بينما وجدت دراسات أخرى العكس.

3- عبد الرزاق كبوط حمزة مراسي(2021)، محاولة نمذجة جدوى التمويل الإسلامي في مقارنته بالتمويل التقليدي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة المجلد 22 العدد الأول، سعت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية جدوى تعامل طالبي الاموال مع البنوك وفق الصيغ الإسلامية في مقارنتها بجدوى حصولهم على القروض من البنوك التجارية بغية تمويل مشاريعهم، وقد توصلت إلى أن أفضل بديل يمكن أن يختاره طالبوا التمويل هو النموذج الذي يجمع بين صيغة المضاربة و المشاركة مع البنك الإسلامي.

4 - Nurul Fakhri Mahad Aly An-Nuaimy (2021),Comparison of Islamic and Conventional Banking Financial Performance during the Covid-19 Period International Journal of Islamic Economics and Finance university Mohammedia of yagakarta vol 04 Nimber 04

هدفت هذه الدراسة لتحديد عوامل الأداء المالي المتأثرة بجائحة كورونا سواء الخدمات المصرفية الإسلامية أو الخدمات المصرفية التقليدية، حتى تتمكن البنوك في إندونيسيا من توقع أداء البنوك في الفترة من جانفي إلى سبتمبر 2020، تم التوصل إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية أكثر مرونة للظروف الخارجية من الخدمات المصرفية التقليدية، إلى أنه يؤمل أن تستطيع الصيرفة الإسلامية من تحسين سيولتها المالية.

5- هجيرة بلبشير وغورايا بلبشير(2020)، التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس أم تكامل المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد جامعة تيزي وزو المجلد 5 العدد الأول، تهدف الدراسة إلى إبراز دور كل من التمويل التقليدي والإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، في حين توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي أفضل من التمويل التقليدي كونه يساهم في استمرار الملكية وتحمل صاحب المال الخسارة كما يستفيد من الربح وينتفيد باستعمال معين، في حين العكس في التمويل التقليدي.

6 - Kharisya Ayu Effendi Disman(2017), Liquidity Risk: Comparison between Islamic and Conventional Banking European Research Studies Journal Vol 20 Nimber 24.

هدفت الدراسة لتحديد مدى تأثير الاقتصاد الجزئي والنشاط المصرفي المحدد بمخاطر السيولة على البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية، بينما توصلت إلى أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل كبير على مخاطر السيولة في الخدمات المصرفية الإسلامية، بينما لا تملك ذلالة إحصائية في الخدمات المصرفية التقليدية.

من خلال الدراسات السابق ذكرها نجد أنها تشترك وتتشابه مع الدراسة الحالية في نواحي معينة وتختلف عنها في نواحي أخرى، إذ تشترك معها في موضوع المفاضلة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي أو بالأحرى المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، وتختلف عنها في أسلوب الدراسة والأدوات المستخدمة.

9- صعوبات الدراسة:

هذه الدراسة كبقية الدراسات و المواضيع واجهت صعوبات تكمن فيما يلي:

- اختلاف الأسس والمفاهيم بين التمويل التقليدي و الإسلامي؛

- اختلاف أساليب الإفصاح لدى البنوك التقليدية و الإسلامية.

10- هيكل الدراسة:

لإتمام هذه الدراسة و التمکن من معالجة إشكالياتها تم تقسيمها لثلاث فصول حيث يمثل الفصل

الأول والثاني الجانب النظري أما الفصل الثالث فتضمن الجانب النظري كما يلي:

الفصل الأول شمل الإطار النظري للأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية، وضم أهم المفاهيم حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية باعتبارها العنصر الذي يربط بين كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الفصل الثاني تضمن أبرز الجوانب حول التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، إلى جانب التميز بينهما من ناحية أوجه التشابه والاختلاف ومواطن التكامل وكذا مؤشرات المفاضلة بين البنوك التقليدية و الإسلامية.

الفصل الثالث ويشمل الجانب التطبيقي، إذ تضمن تقديمًا حول بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية، وكذا تتبع تطور الودائع و التمويلات التي يقدمانها خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، كما عالج نتائج حساب بعض مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في نسب كفاية رأس المال ونسب الربحية لكليهما خلال نفس الفترة. من ثم المقارنة بين الودائع والتمويلات الخاصة بكل واحد منهما وكذا قيم تلك المؤشرات.

الفص الأول: الإطار النظري للأنشطة البنكية

التقليدية والإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك

التقليدية

تمهيد الفصل الأول:

تتألف الأنظمة المصرفية من مجموعة متكاملة من العناصر فنجد أنواع متعددة من البنوك والمؤسسات المالية ، ولكل منها دور وأهمية في اقتصاد ومالية الدولة ، كما أن هذه العناصر تقوم بوظائف مختلفة وتملك سمات تميزها عن البقية.

بالحديث عن البنوك فإننا نجد بنوك تقليدية تقدم خدمات مالية تقليدية وتعد من أكثر أنواع البنوك انتشارا. كما أن هناك بنوك إسلامية تقدم خدمات مالية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أصبحت مؤخرا بعض البنوك التقليدية تخصص أقسام وتفتح شبابيك تقدم فيها خدمات مصرفية إسلامية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل جوانب مختلفة حول كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وفق التقسيم التالي:

الفصل الأول: ماهية البنوك التقليدية

الفصل الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

الفصل الثالث: فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

تعد البنوك التقليدية من أكثر المؤسسات المالية نشاطا وفعالية في الأنظمة المصرفية، نظرا للخدمات التي تقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين والوظائف التي تقوم بها ، والجدير بالذكر أن البنوك التقليدية نشأت وتطورت على مراحل، وقد تعددت التعاريف حول البنوك التقليدية كتعدد أنواعها و الخصائص التي تميزها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية

يعتبر مفهوم البنوك التقليدية من أكثر المفاهيم شيوعا وذلك لانتشارها الواسع ودورها المحوري في تمويل الاقتصاديات والشركات. وسوف نتناول في هذا المطلب كلا من نشأتها تطورها، تعريفها و خصائصها.

أولا: نشأة وتطور البنوك التقليدية

يرجع ظهور البنوك وتطورها إلى تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر ببلاد الرافدين 3500 ق.م . وتعتبر المبادئ التي وضعها حامورابي سنة 1675ق.م من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها. وتطور التجارة وظهور النقود بدأت ظاهرة عملية إيداع الفائض من النقود، إلى جانب الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل الحصول على عمولة لحراستها والحفاظ عليها(الباقي، 2015، صفحة 11).

كما يمكن ربط تطور البنوك بتطور نشاط الصاغة و الصياغة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لدى هؤلاء خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إصدار شهادات إيداع تضمن مقدار الوديعة، ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الشهادات من قبل المدينين والدائنين وكانت أول شكل لشبابيك الصيرفة، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها عن طريق القروض والفوائد المترتبة عنها، فأصبحت البنوك مؤسسات مالية لها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق نقود الودائع بعدما كانت مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمستثمرين (جواني، 2024/2023، صفحة 3).

وقد ظهر أول بنك في البندقية سنة 1157م وتلاه بنك أمستردام في هولندا وبنك إنجلترا ببريطانيا سنة 1609م، ومن ثم بنك فرنسا في 1800م وبعدها بدأت البنوك بالانتشار تدريجيا في مناطق مختلفة من العالم.(السعودي، 2013، صفحة 38).

ثانيا: تعريف البنوك التقليدية

توجد العديد من التعاريف المختلفة حول البنوك التقليدية ندرجها كما يلي:

البنوك التقليدية هي مؤسسات تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيين من العملاء، المجموعة الأولى تملك فائض من الأموال وتسعى للحفاظ عليه وتنميته، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة عملاء يحتاجون إلى الأموال بغرض استثمارها أو تشغيلها أو كليهما (الصيرفي، 2007، صفحة 7).

كما يمكن أن نعرف البنك على أنه المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية (الصيرفي م.، 2013، صفحة 13).

وبتعريف آخر للبنوك التقليدية نقول أنها نظام system إداري مصمم لتحقيق أهداف معينة، لذلك يقبل مدخلات inputs تمثل الموارد المتاحة أمامه resources (الموارد المالية، المادية، البشرية، المعلوماتية) (طه، 2000، صفحة 27).

وعليه نستنتج من التعاريف السابقة أن البنوك التقليدية مؤسسات مالية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية كقبول الودائع وتقديم القروض بفوائد، وتعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز.

ثالثاً: خصائص البنوك التقليدية

تتميز البنوك التقليدية عن بقية المؤسسات المالية بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- تعتمد البنوك التقليدية في منحها للقروض على أسعار الفائدة الحقيقية التي عرفها فيشر على أنها فائدة الإقراض التي تعطي أهمية للتغير في قيمة النقد (دباح، 2017، صفحة 80)؛
- خطر الغش و التدليس البنكي فمثلاً يتم إخفاء وتعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل أطراف آخرين للإحالة بينه وبين الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لأغراض خاصة (موكة، 2023، صفحة 225).
- تمتاز البنوك التقليدية بقدرتها على خلق النقود المعروفة باسم النقود المصرفية، وتتجلى هذه الخاصية في الوظائف التي تقوم بها هذه البنوك خاصة قبول الودائع (عجمية و العقاد، 1980، صفحة 69)؛
- عادة ما تنقسم العمليات المصرفية في البنوك التقليدية إلى فئتين خاصة في البنوك التجارية باعتبارها أحد أنواعها، فنجد عمليات مصرفية عبارة عن خدمات وأخرى تسهيلات مصرفية (الباقي، 2015، صفحة 17).
- تعتمد البنوك التقليدية على مجموعتين من مصادر الأموال فنجد مصادر داخلية مثل الاحتياطات ومصادر خارجية مثل الودائع (البيديري، 2013، صفحة 18)؛
- تستخدم البنوك التقليدية أموالها في عدة أوجه مختلفة خاصة في شكل قروض مصرفية بفوائد (البيديري، 2013، صفحة 19).
- تسعى البنوك التقليدية لتحقيق الربحية، فكلما زادت إيراداتها زادت أرباحها والسيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالودائع تحت الطلب والأمان من الإفلاس (الباقي، 2015، الصفحات 14-15).

المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية

تقوم البنوك التقليدية بالعديد من الوظائف الحيوية التي تساهم في دعم القطاعات الاقتصادية والمالية وقد تم تقسيم هذه الوظائف أو بالأحرى المهام إلى صنفين فهناك وظائف تقليدية ووظائف حديثة ندرجها على النحو التالي:

أولاً: الوظائف التقليدية

1- قبول الودائع وتنمية الادخار: تقوم البنوك بصفة معتادة على قبول ودائع الأفراد والهيئات المدفوعة عند الطلب أو بناء على إخطار مسبق أو لأجل محدد، كما تقوم البنوك التقليدية بجذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار، وتنقسم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعين لدى البنوك

إلى أربعة أقسام رئيسية فوجد الحسابات الجارية الدائنة، حسابات صندوق التوفير، حسابات ودائع بإخطار، حسابات ودائع لأجل (البديوي، 2012، صفحة 21 إلى 23) وهذه الوظيفة تلعب دور هام في الحد من التضخم حيث يتم تقليل سرعة تداول النقود في الأسواق.

2- تقديم القروض: تقوم البنوك بتقديم القروض للأفراد أو الشركات لتمويل مشاريعهم أو تلبية احتياجاتهم المالية مثلا عن طريق الإقراض أو السحب على المكشوف أو فتح الاعتماد المستندي، وكذلك خصم الأوراق التجارية. ويعني هذا إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها للمصارف سواء دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، ويتم دعم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله، ومع ذلك تطورت وظائف البنوك إلى حد بعيد بحيث أصبحت تقوم بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات والمشاكل، إلى جانب إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها وكذلك تحويل العملات إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد، وأيضا شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين ودفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة، خدمات البطاقات الائتمانية، وتمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة ولفترات محددة، وأيضا يعمل البنك على شراء وبيع الأوراق المالية لحساب المتعاملين معه وإصدار خطابات الضمان (كموم، 2018، الصفحات 30-31).

3- دعم التجارة الخارجية وتسوية المدفوعات الدولية: حيث تقوم البنوك بدور هام وحيوي في دعم التجارة الخارجية و تسوية المدفوعات الدولية من خلال مجموعة من الخدمات المالية المتخصصة، فتقوم بفتح الاعتمادات المستندية التي تضمن للمصدرين والمستوردين أمان المعاملات المالية، وبناء عليها يتعهد البنك بدفع قيمة البضائع و الخدمات المقدمة بمجرد استيفاء الشروط المتفق عليها بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى ذلك تسدد البنوك قيمة الفواتير المختلفة مما يسهل على الشركات تسوية الالتزامات المالية الدولية بكفاءة وسرعة كبيرة، كما تقوم البنوك التقليدية أيضا بإصدار الحوالات المصرفية التي تتيح تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية في مختلف البلدان بسرعة وأمان، وكذلك تهتم بعملية بيع وشراء الشيكات بالعملات الأجنبية مما يوفر للعملاء السيولة اللازمة بعملات متعددة ويعزز قوة التجارة الخارجية، وتشمل هذه المهام أيضا خدمات أخرى مثل تقديم الضمانات البنكية والتمويل التجاري وغيرها من الخدمات التي تدعم العمليات التجارية الدولية وتعزز ثقة الأطراف المتعاملة بهذه الطرق، كما تلعب البنوك التقليدية دور هام في تعزيز حركة التجارة العالمية وتسهيل التدفقات المالية عبر الحدود، مما يساهم في النمو الاقتصادي والتكامل المالي العالمي (حداد و هدلول، 2008، صفحة 147).

ثانيا: الوظائف الحديثة

أما بالنسبة للوظائف المستحدثة التي تقوم بها البنوك التقليدية فوجد ما يلي:

1- خدمات السمسرة: تقوم البنوك التقليدية في نطاق دورها كبنوك استثمار بتقديم خدمات السمسرة في الأوراق المالية، وذلك عن طريق الوساطة بين المستثمرين والجهة المصدرة من جهة وبين المستثمرين فيما بينهم من

جهة أخرى (مانع و بن منصور، خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية دراسة حالة بنك الراجحي السعودي، 2020، صفحة 23).

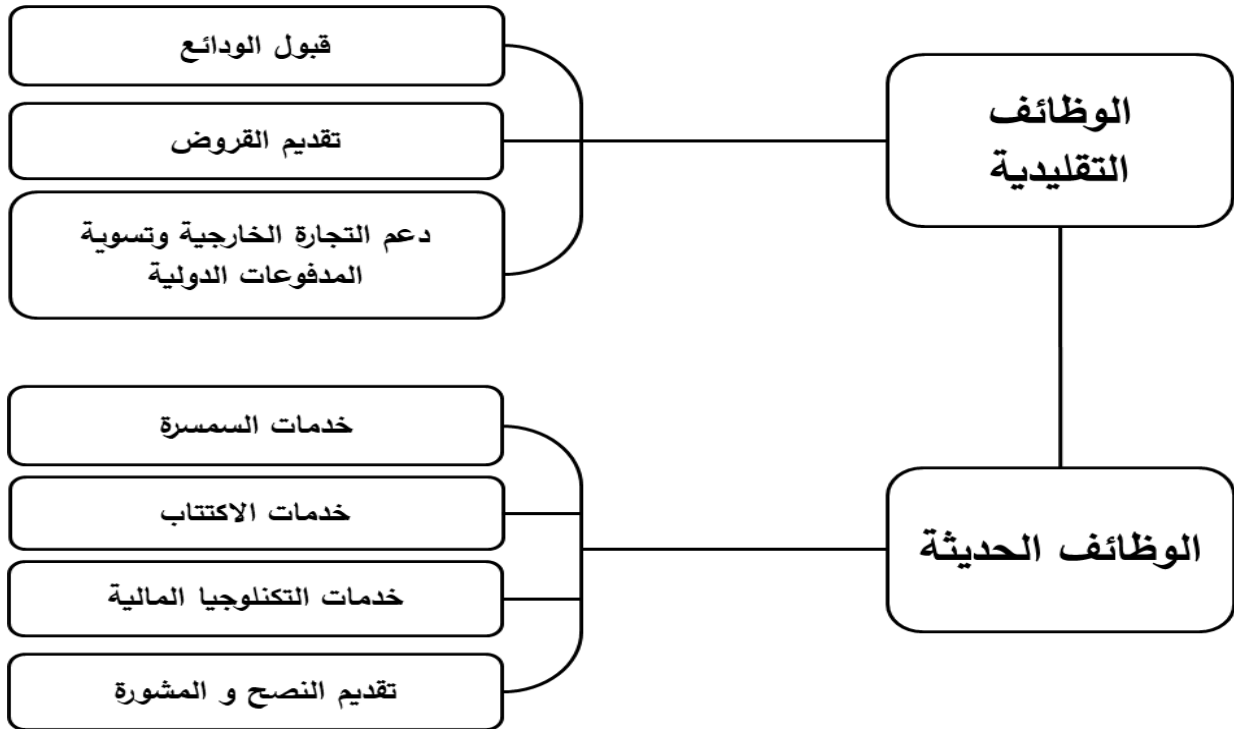
2- **خدمات الاكتتاب:** عند قيام الشركات بإصدار أوراق مالية جديدة بغية زيادة رأسمالها أو تمويل احتياجاتها من المال بطرح أوراق مالية للاكتتاب لأول مرة يتولى البنك التقليدي بدوره هذه العملية (مانع و بن منصور، خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية دراسة حالة بنك الراجحي السعودي، 2020، صفحة 22).

3- **تقديم النصح والمشورة:** يقوم البنك بتقديم نصائح وإرشادات لعملائه مثلا حول إصداراتهم الجديدة، وذلك لما يتوفر لديه من معلومات حديثة عن السوق الرأسمالي، وعن تغيرات العرض والطلب على الأموال كما يقدم الاستشارات المالية التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء أصحاب الفوائض المالية حول كيفية استثمار أموالهم (مانع و بن منصور، خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية دراسة حالة بنك الراجحي السعودي، 2020، صفحة 23).

4- **خدمات التكنولوجيا المالية:** حيث أصبحت البنوك في الوقت الحالي تقدم خدمات مصرفية تكنولوجية متطورة. وترتبط هذه الخدمات بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فظهر مصطلح الفينيتك *finiteche* للإشارة إلى المؤسسات المالية بما فيها البنوك التي تقدم لعملائها خدمات مالية تكنولوجية إبداعية مبتكرة كالمدفوعات الرقمية (علقمة و سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، 2018، صفحة 89).

وفيما يلي شكل يلخص الوظائف التي تقوم بها البنوك التقليدية.

الشكل 01: وظائف البنوك التقليدية



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثالث: أنواع البنوك التقليدية

تقسم البنوك التقليدية إلى أربعة أنواع لكل منها خصائص ومميزات تختلف عن بقية الأنواع نظرا للوظائف التي يختص بها كل نوع إلى أن جميعها تعد بنوكا تقليدية وتندرج كما يلي: (بورقية، 2013، صفحة 58 إلى 61)

أولا: البنوك المركزية (Bank central)

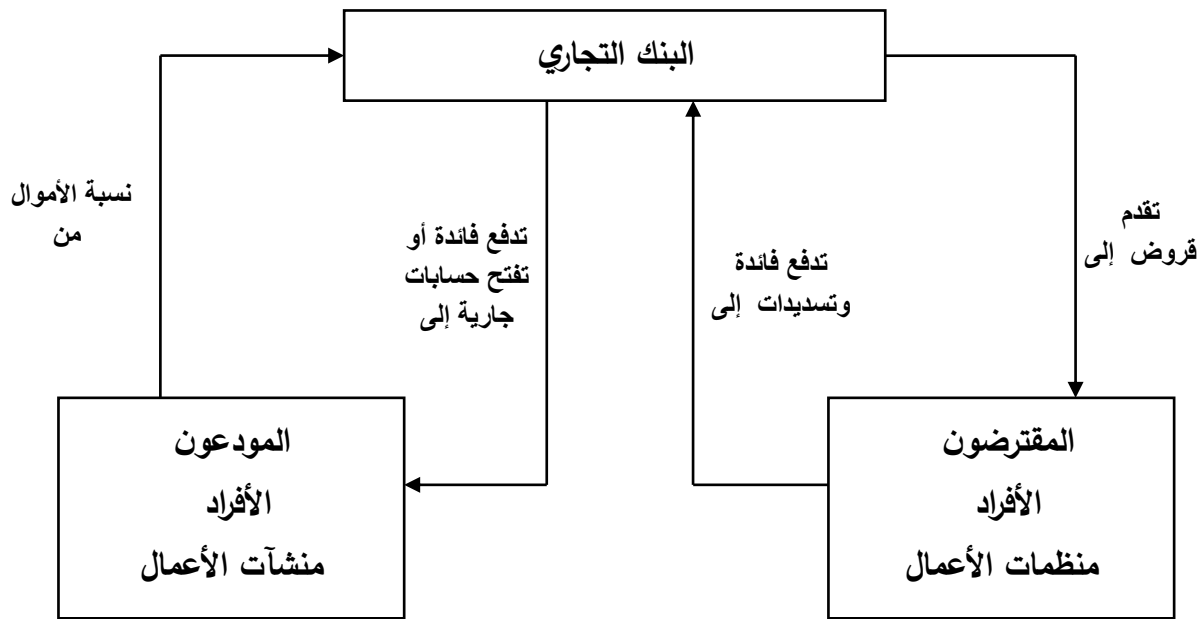
تعتبر البنوك المركزية أحدث أنواع البنوك التقليدية و صورة لتطور الجهاز المصرفي مقارنة مع البنوك التجارية، حيث ظهر أول بنك مركزي في السويد عام 1656م وتلاه مصرف انجلترا عام 1694م، ويعد البنك المركزي هيئة عامة تابعة للدولة يهتم بالإشراف والرقابة على أنواع البنوك الأخرى التابعة للنظام المالي لدولته. كما تختلف أهدافه عن أهداف البنوك التجارية حيث تتمثل أساسا في الإبقاء والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي.

ثانيا: البنوك التجارية (Bank commerciales)

وهي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي الودائع الجارية أو لأجال محددة، ويرتكز عملها أساسا في الائتمان قصير الأجل، وتعتبر البنوك التجارية أهم عنصر من عناصر الهيكل المصرفي التقليدي، حيث تعتبر أكثرها عددا و شيوعا في أقطار العالم.

وتقوم البنوك التجارية بالعديد من العمليات نستطيع تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل 02: عمليات البنوك التجارية



المصدر: (بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، 2013، صفحة 60)

فمن خلال الشكل السابق نجد أن البنوك التجارية تقوم بالعديد من العمليات التي تمثل و تجسد لنا العلاقة بين أصحاب الفوائض و أصحاب العجز في الأموال.

كما تجسد لنا البنوك التجارية أغلب الوظائف التي تقوم بها البنوك التقليدية بصفة عامة، خاصة الوظائف الأساسية لهذا الأخير، حيث تقدم خدمات مصرفية متنوعة من أبرزها إصدار الشيكات والقيام بالتحويلات المالية وإدارة الحسابات.

ثالثا: البنوك المتخصصة (Bank spécialisées)

وهي البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تقدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية، حيث أن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من عشر سنوات، الأمر الذي يتطلب مصادر أموال طويلة الأجل لتغطية هذه الاستخدامات، وتقسّم البنوك المتخصصة إلى أربعة أنواع رئيسية حسب النشاط الذي تتعامل معه فنجد:

1- البنوك الزراعية: تختص بتمويل المشاريع ذات الطبيعة الفلاحية والزراعية، كتوفير التمويل لشراء معدات للري والحصاد، تطوير الأراضي الزراعية

2- البنوك الصناعية: كما تسمى أيضا بالبنوك الإنتاجية ويهتم هذا النوع من البنوك بعمليات شراء آلات ومعدات وعوامل الإنتاج أو شراء مواد أولية وحتى إنشاء مصانع ومشاريع معينة أو توسيع أخرى قائمة.

3- البنوك العقارية: ويطلق عليها أيضا اسم البنوك الإسكانية وتختص بتمويل شراء أو بناء العقارات سواء كانت عبارة عن أراضي أو وحدات سكنية إلى جانب دعم عمليات الإسكان والتعمير في الدول. كما تتدخل أيضا في سوق الرهن العقاري.

4- البنوك التعاونية: وهي ذلك النوع من البنوك المتخصصة القائمة على مبدأ التعاون والتكافل لخلق المنفعة المشتركة، عادة ما تقوم بتقديم القروض والخدمات المالية التي تعتمد على مساعدات المقدمة من طرف الأعضاء.

رابعا: بنوك الأعمال و الاستثمار (affaires et investissement bank)

يكمن الدور الأساسي لبنوك الأعمال والاستثمار في خدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الدولة بحيث يمكن لهذه البنوك أن تقوم بإنشاء شركات استثمار متخصصة تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يمكنها أن تقوم بدور الوساطة في سوق رأس المال، أي التمويل الأجل ويخص الاستثمارات الكبرى، أما قبول الودائع فلا يعد من وظائفها وبالتالي لا تحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة كما هو الحال في البنوك التجارية.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية واحدة من أبرز المؤسسات المالية التي فرضت نفسها مؤخرا في الأنظمة المالية و الاقتصادية للدول حتى أصبحت منافسا للبنوك التقليدية، نظرا للخدمات التي تقدمها للأعوان الاقتصاديين

سواء كانوا أفراد أو مؤسسات. وقد لاقى اهتماما واسعا حتى في الدول الغربية وليس فقط في الدول العربية والإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

ترتبط نشأة البنوك الإسلامية ببروز الحاجة لخدمات مصرفية تسيّر وفق مبادئ الشريعة الإسلامية خاصة في المجتمعات المسلمة وغير المسلمة. وعليه سنتناول في هذا المطلب نشأة وتطور البنوك الإسلامية إلى جانب جملة من التعريفات والخصائص.

أولاً: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

لم تعرف الدول الإسلامية النشاط البنكي في شكله الحديث إلا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكن هذا لا ينفى معرفتها لأعمال المصرفية أو بعض منها وتطبيقها لعدة صيغ ومعاملات مصرفية. ففي القرون التي سبقت ظهور الإسلام، كانت المسالك التمويلية وخاصة في شبه الجزيرة العربية تعتمد على المرابين والمقرضين بالرهن، أما في المرحلة التي زانمت صدر الإسلام عرفت الأعمال المصرفية ومورست كأنشطة فردية قبل نشأة بيت المال. و اتخذت الأعمال المصرفية أشكالاً عدة في مجال إيداع الأموال بين الأفراد ويتم هذا على أساس الثقة وأمانة الأشخاص، إلى جانب استثمار الأموال على أساس صيغتي المضاربة والمشاركة... الخ. ثم بعد ذلك تم إنشاء بيت المال والذي كان بمثابة خزينة الدولة مع أنه لم يكن مطلعاً بكافة الأعمال المصرفية الحديثة، وحولت له الوظائف التي كانت معروفة آنذاك في صورها البدائية وفي حدودها المتاحة (الغالي، 2012، الصفحات 19-20).

يعود تاريخ ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية عام 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخارات المحلية والتي أقيمت بمدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية، واستمرت هذه التجربة حوالي أربع سنوات وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي والذي يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً، و كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى. وقد جاء الاهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973 حيث أكد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية (بورقبة، 2013، صفحة 89).

أنشئ أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية سنة 1975م والمتمثل في بنك دبي الإسلامي، ثم توالى بعد ذلك بنك فيصل السوداني والبنك المصري عام 1977، وتتابع إنشاء البنوك الإسلامية في كل بلد عربي وإسلامي لتصل إلى أكثر من 267 بنك على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى 250 مليار دولار، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم (عرايبي، 2006، صفحة 51).

ثانياً: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت التعاريف حول البنوك الإسلامية كتعدد تعريف البنوك التقليدية فقد تم تعريفها من وجهات نظر مختلفة، فيما يلي ندرج البعض من هذه التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية إلى جانب تعريف عام و شامل لها وذلك على النحو التالي:

تعرف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي (دريد، غربي، و عامرة، 2022، صفحة 144).

كما نقول أن البنوك الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء (بورقبة، 2013، صفحة 89).

وبتعريف آخر نقول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات نقدية مالية غير ربوية، تبنى قواعدها وأسس عملها على الشريعة الإسلامية، تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً وفق صيغ وأدوات تمويلية تختلف بصفة شبيهة كلية عن تلك المتعارف عليها في البنوك التقليدية، تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي (الغالي، 2012، صفحة 19).

وعرفت البنوك الإسلامية حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي في المادة (1/5) على أنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، فنلاحظ أنها تقوم تقريباً بكل الأعمال والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية مع إحداث التعديل المناسب بما يتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي، بالإضافة إلى الأنشطة المصرفية التي تمارسها دون غيرها، كالمشاركات والمضاربات والمربحات وبيع السلم و الاستصناع وغيرها بما يخدم المجتمعات، الأمر الذي دعي البعض إلى القول بأن المسلمين وغير المسلمين يقبلون التعامل معها لأنها تقوم على مبادئ أخلاقية وأدبية في الجانب المالي، وتعمل على خلق مجتمع آمن يسوده الرخاء (العامري، 2013، صفحة 31).

وبناء على ما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية عبارة عن نوع من المؤسسات المالية التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية متنوعة لكن تحكمها مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: خصائص البنوك الإسلامية

نذكر خصائص البنوك الإسلامية في النقاط التالية: (المصري، 1998، الصفحات 60-61)

- قيام البنك الإسلامي على مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية بالأخص استبعاد الفوائد الربوية؛
- وجود إيديولوجية معينة للبنك الإسلامي تختلف تماماً عن إيديولوجية البنوك التقليدية تقوم على أن الإنسان مستخلف الله في الأرض وعليه التصرف في مال الله وفق أحكامه وشروطه.

- تهدف البنوك الإسلامية إلى تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار عن طريق إقامة المشروعات الحلال؛
- تطبق البنوك الإسلامية مبدأ صفرية معدل الفائدة ويترتب عن ذلك تركيز نشاطه على الاستثمار الحقيقي بدل الإقراض.

- تكون إدارة هذه البنوك حرة في معاملاتها كي لا تقع في دائرة الحرام و الالتزام بدائرة الحلال، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة دار المال الإسلامي ومجلس مشرفيها بدور الرقابة ومراجعة التصرفات والتأكد من شرعيتها؛

- تعتبر البنوك الإسلامية التكافل الاجتماعي هدفا لنشاطها، لهذا تطبقه في سياساتها و أنظمتها، وذلك حتى لو كان هذا التكافل غير واضح لدى الكثير من المتعاملين في البنوك.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

تستند البنوك الإسلامية في انجازها لمهامها إلى قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية ما يجعل وظائفها تختلف عن وظائف البنوك التقليدية وتتمثل في:

- جذب المدخرات من أجل استثمارها في القطاعات المختلفة (هشتان و حرز الله، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، 2019، صفحة 106)؛

- إدارة استثمارات أموال الغير، حيث يكون البنك مضاربا لقاء نسبة من ناتج الاستثمار في حالة تحقيق الربح فقط و إذا تحققت الخسارة فأن البنك يخسر جهده ووقته و يتحمل صاحب المال الخسارة المالية (هشتان و حرز الله، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، 2019، صفحة 106).

- استثمار الأموال حيث يقوم البنك بتوظيف الأموال المتاحة من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي يتلقاها بصفته مضاربا عن طريق تأسيس منشآت أو الإسهام في المنشآت القائمة (هشتان و حرز الله، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، 2019، صفحة 106)؛

- فتح الاعتمادات المستندية للواردات والصادرات (الأنصاري، 2006، صفحة 566).

- تحصيل الأوراق التجارية والكمبيالات المستندية للتجارة الداخلية والخارجية وإصدار خطابات الضمان (الأنصاري، 2006، صفحة 566).

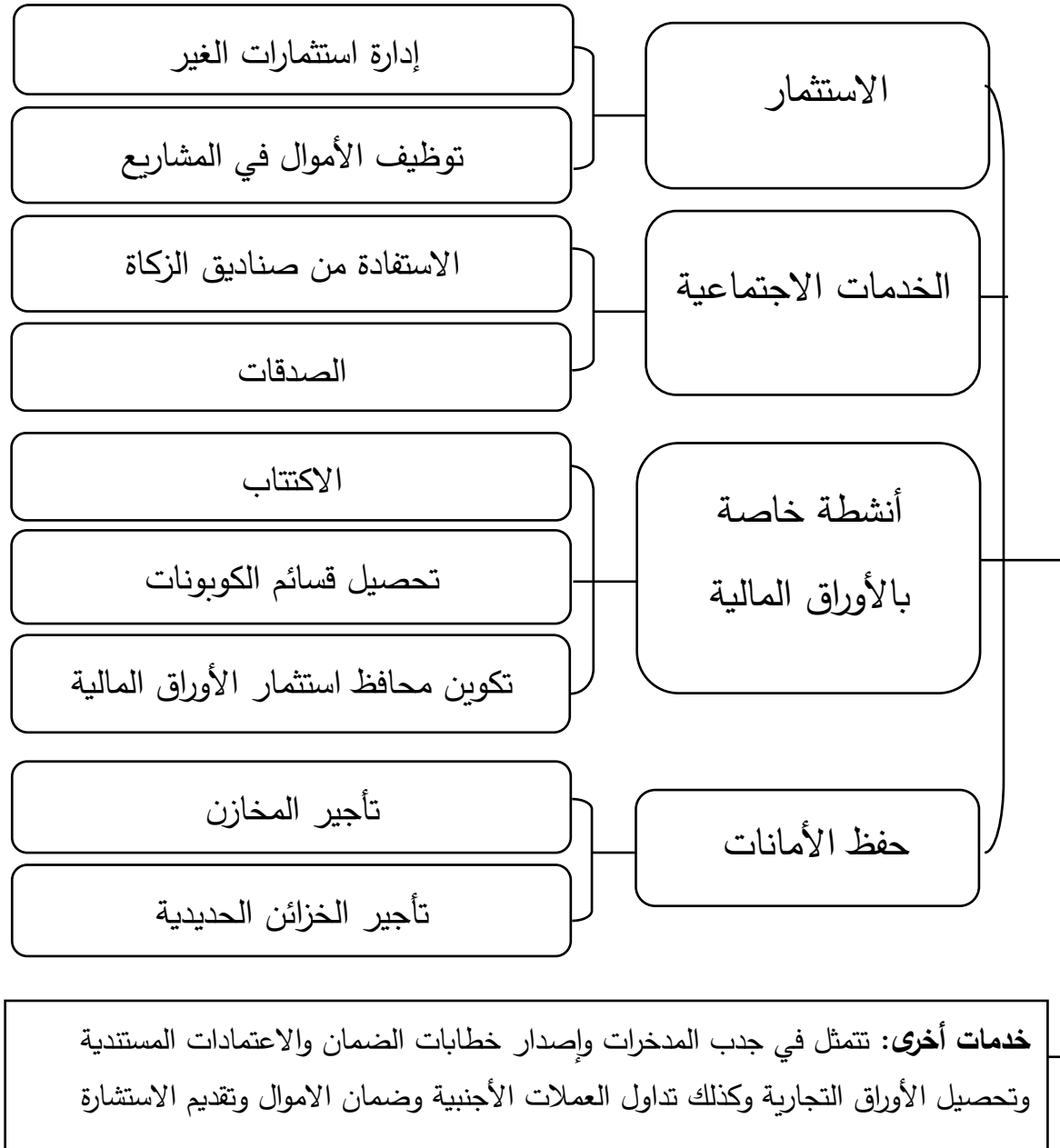
- بيع وشراء العملات الأجنبية حيث تقوم البنوك الإسلامية بهذه العملية تلبية لاحتياجات العملاء، من خلال القيام بتبادل العملة المحلية بعملة أجنبية، أو تبادل عملة أجنبية بأخرى، تهدف إلى تحقيق ربح عن طريق فرض رسوم سمسرة أو عمولة، وتعد هذه العملية جائزة شرعا شرط أن تتم تسوية العملية عن طريق التسليم الفوري أو القيود الدفترية (خلف، 2006، صفحة 119)؛

- تقديم الاستشارات الفنية وإدارة الصناديق الخاصة الموضوعة تحت إدارة البنك (الأنصاري، 2006، صفحة 566).

- ضمان الأموال سواء كانت حسابات جارية أو حسابات استثمار أو أموال الودائع... الخ (هشتان و حرز الله، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، 2019، صفحة 106)؛

- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال الإقراض من صندوق القرض أو كتقديم القروض الحسنة و الاستفادة من صناديق الزكاة و الصدقات (هشتان و حرز الله، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، 2019، صفحة 106).
 - كما تقوم البنوك الإسلامية بأنشطة خاصة بالأوراق المالية كطرح وإصدار أسهم للاكتتاب العام وتحصيل قسائم كوبونات الأوراق المالية وشراء وبيع (تداول) الأوراق المالية لصالح العملاء، وتكوين محافظ استثمار في الأوراق المالية (الأنصاري، 2006، صفحة 567).
 - حفظ الأمانات عن طريق تأجير الخزائن والمخازن. (الأنصاري، 2006، صفحة 567) حيث تعد خزائن حديدية مؤمنة تختتم بالشمع الأحمر ويوقع العميل على أطرافها الأربعة (براني، 2013، صفحة 128).
- وفيما يلي شكل يلخص الوظائف التي تقوم بها البنوك الإسلامية.

الشكل 03: وظائف البنوك الإسلامية



المصدر: إعداد الطلبة اعتماداً على ما سبق

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

تصنف البنوك الإسلامية لأنواع متعددة وفق عدة معايير كطبيعة النشاط و طبيعة المساهمين وغيرها من المعايير، حيث يندرج ضمن كل معيار أشكال مختلفة سنوضحها فيما يلي:

أولاً: البنوك الإسلامية حسب طبيعة أعمالها

ويندرج ضمن هذا المعيار أربع أنواع من البنوك الإسلامية كالتالي: (بورقبة، 2013، الصفحات 90-91)

1- بنوك إسلامية اجتماعية بالدرجة الأولى: ويقصد بعبارة الدرجة الأولى أن هدفها الأساسي هو هدف اجتماعي ما يميزها عن الأنواع الأخرى من البنوك الإسلامية التي تملك أهداف اجتماعية لكن ليس بنفس الدرجة من الأهمية، من أمثلة هذه البنوك بنك ناصلا الذي أنشئ سنة 1971م الذي كان يركز على تمديد نظام الضمان الاجتماعي للأشخاص المحتاجين، وهذا لا ينفى أنه يستثمر أمواله في المشروعات العمومية ذات المردودية المرتفعة حيث يدعم مركزه المالي.

2- بنوك إسلامية استثمارية بالدرجة الأولى: حيث يعطي هذا النوع من البنوك الاستثمار الأولوية، مع ممارساتها لجميع الأعمال البنكية الأخرى، من أمثلة هذه البنوك بنك التمويل الكويتي، البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

3- بنوك إسلامية تنموية: هي تلك البنوك الإسلامية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لكن لم يظهر إلا بنك إسلامي واحد متخصص في التنمية هو البنك الإسلامي للتنمية الذي تم تأسيسه من طرف حكومات الدول العضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي وعين مقره الرئيسي في المملكة العربية السعودية وذلك سنة 1974.

4- بنوك إسلامية متعددة الأنشطة: هي البنوك الإسلامية التي تقوم بمختلف الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والتنموية، من أمثلة هذه البنوك نجد بنك فيصل الإسلامي المصرفي، والبنك الإسلامي السوداني والبحريني.

ثانياً: البنوك الإسلامية حسب طبيعة المساهمين

يتضمن هذا المعيار ثلاث أنواع من البنوك الإسلامية فهناك بنوك إسلامية عامة وخاصة و أخرى مختلطة سنشرحها من خلال ما يلي: (بورقبة، 2013، صفحة 91)

1- البنوك الإسلامية العامة: هي البنوك التي تكون ملكا للدولة مثل بنك ناصر الاجتماعي والبنوك الإسلامية في باكستان وإيران.

2- البنوك الإسلامية الخاصة: هي البنوك الإسلامية التي تكون ملكا للخواص سواء كانت محلية أو دولية مثل البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار الذي يعتبر بنكا محليا خاصا.

3- البنوك الإسلامية المختلطة: هي البنوك الإسلامية التي تكون ملكيتها مختلطة بين الدولة والخواص من أمثلتها بنك التمويل الكويتي وبنك البركة الجزائري.

ثالثاً: البنوك الإسلامية وفق الأساس الجغرافي

يتضمن هذا المعيار نوعين فنجد بنوك محلية و بنوك دولية (الحميد، 2014، الصفحات 76-77).

- 1- البنوك الإسلامية المحلية: هي ذلك النوع من البنوك التي يكون نشاطها في الدولة التي تحمل جنسيتها ولا يمتد عملها خارج النطاق الجغرافي المحلي.
- 2- البنوك الإسلامية الدولية: هي البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق الجغرافي المحلي ، أخذ هذا النوع من البنوك أربعة أشكال فنجد:
 - الشكل الأول: قائم على بناء علاقات مع بنوك أخرى لإيجاد شبكة مراسلين قوية تتولى تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية كعمليات الصرف الأجنبي والاعتمادات المستندية... .
 - الشكل الثاني: قائم على إنشاء مكاتب خارجية تمثل البنك في دول أخرى يود البنك تقوية روابطه وعلاقاته بها لتقوم بعمليات دراسة السوق وجمع المعلومات المختلفة وغيرها.
 - الشكل الثالث: قائم على فتح فروع للبنك بدول أخرى، يتم من خلاله ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة فضلا عن إيجاد ثقل دولي للبنك الإسلامي، وتوزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية، وأكبر عدد ممكن من العملاء.
 - الشكل الرابع: قائم على إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى من الخارج.

رابعاً: البنوك الإسلامية وفق معيار التخصص

- ويقصد بهذا المعيار المجال الذي تنشط فيه هذه البنوك أي المجال التوظيفي لهذه البنوك ويندرج وفقها الأنواع التالية : (الحميد، 2014، صفحة 77 إلى 79)
- 1- البنوك الإسلامية الصناعية: هي البنوك الإسلامية التي تختص بتقديم التمويل للمشروعات الصناعية بالأخص عندما يملك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى.
 - 2- بنوك إسلامية زراعية: هي تلك البنوك التي يغلب على توظيفها الاتجاه الزراعي وغالبا ما تتواجد بالمناطق الزراعية.
 - 3- بنوك إسلامية تجارية: يختص هذا النوع من البنوك في تقديم التمويل للأنشطة التجارية، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار.
 - 4- بنوك إسلامية خاصة بالتجارة الخارجية: يهدف هذا التنوع من البنوك لتعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول من خلال توسيع نطاق السوق ورفع القدرة على استغلال الطاقات العاطلة وتحسن سبل الإنتاج، كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات إنتاج الدول الإسلامية.
- خامساً: البنوك الإسلامية وفق معيار الزبائن المتعامل معهم

يقسم هذا المعيار البنوك الإسلامية إلى نوعين كالتالي: (الحميد، 2014، صفحة 81)

- 1- البنوك الإسلامية العادية المتعاملة مع الأفراد: هي تلك البنوك التي تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أشخاص عاديين أو معنويين.

2- البنوك الإسلامية الغير عادية التي تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية الأخرى: يهتم هذا النوع من البنوك بتقديم خدماته إلى الدول الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، كما يقدم خدماته للبنوك الإسلامية الأخرى المتعاملة مع الأفراد.

سادسا: البنوك الإسلامية وفق معيار الحجم

يتضمن هذا المعيار ثلاث أنواع من البنوك الإسلامية فنجد بنوك صغيرة الحجم وبنوك متوسطة الحجم وأخرى كبيرة الحجم نستطيع شرحها كالتالي: (الحميد، 2014، الصفحات 79-80)

1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: تتواجد هذه البنوك في المدن والقرى الصغيرة، عادة ما يقتصر نشاطها على الجانب المحلي وتأخذ طابع نشاط أسري أو عائلي، غالبا ما يكون نشاطها منصبا على جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات في شكل مرابحات ومتاجرات، وكذا تمويل المشروعات التي تتميز بصغر حجمها.

2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك إسلامية ذات طابع قومي حيث تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتتمكن من إيصال خدماتها إلى جميع الزبائن الراغبين في التعامل معها، وتكون أكبر حجما من حيث عدد العملاء وحجم نشاطها وتنوعه من البنوك الصغيرة.

3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وتكون في حجم يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتوجيه هذا السوق، كما تملك فروعاً في أسواق المال والنقد الدولية إلى جانب بنوك مشتركة.

سابعا: البنوك الإسلامية وفق الاستراتيجية المتبعة

توجد ثلاث استراتيجيات للبنوك الإسلامية وبناء عليها يتم تصنيفها إلى الأنواع التالية: (الحميد، 2014، الصفحات 80-81)

1- بنوك إسلامية قائدة ورائدة: هي بنوك تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات المصرفية، خاصة التكنولوجيا التي تطبقها البنوك الأخرى فبذلك تكون هذه البنوك في المقدمة، وتتجه نحو نشر خدماتها لتصل لجميع عملاءها، كما تمكنها من دخول مجالات النشاط الأكبر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية، وعادة ما يكون عملاء هذا النوع من البنوك مرتفعا مقارنة مع البنوك الأخرى.

2- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: تقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن تم فإن البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا ما وجدت هذه النظم إستجابة لدى الجمهور المتمثلين في العملاء والزبائن المتعامل معهم ونجحت في استقطابهم وأثبتت ربحيتها وكفاءتها، ستسارع في تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل هذه الخدمات.

3- بنوك إسلامية حذرة ومحدودة النشاط: يقوم هذا النوع على استراتيجية التكميش أو ما يطلق عليه البعض إستراتيجية الرشادة المصرفية ، وتقوم هذه الإستراتيجية على الترشيد في استخدام الموارد وتقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا، كما أن هذه البنوك لا تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تكون تكلفتها مرتفعة، كما تتسم بالحد الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطرة مرتفعة مهم كانت ربحيته.

وإستنادا على ما سبق ذكره حول المعايير التي تقسم البنوك الإسلامية إلى أنواع متعددة نستطيع تلخيص كافة هذه الأنواع في شكل مخطط كما يلي:

الشكل 04: أنواع البنوك الإسلامية



المصدر: إعداد الطلبة بناء على ما سبق

المبحث الثالث: فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

قد تختلف طبيعة الأنشطة البنكية في البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية إلى أن هذا لم يكن مانعا لوجود علاقة بينهما، وقد برزت هذه العلاقة بشكل جلي في نوافذ الصيرفة التي تقدم خدمات مالية إسلامية في البنوك التقليدية، وقد لاقت هذه التجربة استحسانا في العديد من الانظمة المصرفية عامة والبنوك التقليدية خاصة.

المطلب الأول: مفهوم نوافذ الصيرفة الإسلامية

شهدت نوافذ الصيرفة الإسلامية عدة تغيرات وتطورات منذ أول ظهور لها نظرا للبيئة الاقتصادية والمالية الديناميكية والرغبة في التماشي مع حاجات و رغبات العملاء، وعليه وجب معرفة المقصود بنوافذ الصيرفة الإسلامية ومراحل نشأتها وتطورها والخصائص المميزة لها.

أولاً: نشأة وتطور نوافذ الصيرفة الإسلامية

يعود ظهور نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية إلى فكرة الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية الربوية، فعندما أدركت البنوك التقليدية مدى إقبال العملاء على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية تبلورت فكرة الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية ومن تم النوافذ والشبابيك الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وكان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت نحو إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام هذا البنك سنة 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وتلاه البنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية بإنشاء أول فرع إسلامي سنة 1990م وبعد الإقبال المتزايد على هذا الفرع تم تدريجيا إنشاء فروع أخرى وكذا شبابيك متخصصة بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى أنه بعدما وجد البنك توسعا وانتشارا كبيرا في هذه الفروع والنوافذ قاموا بوضع إدارة مستقلة تتولى الإشراف عليها (ختروسي)، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 64).

كإشارة للجزائر فيعود ظهور نوافذ الصيرفة الإسلامية في بنوكها التقليدية إلى إصدار قانون 90-10 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية و الأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية وحتى إنشاء بنوك إسلامية جزائرية حيث سجل بنك البركة الجزائري كأول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط أي عام وخاص بمساهمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية العمومي والتقليدي ومجموعة البركة المصرفية بالبحرين وذلك بتاريخ 20 ماي 1991م وبعد فترة طويلة قامت الجزائر بإنشاء بنك السلام الإسلامي ، وتم اعتماده في الجهاز المصرفي الجزائري في سبتمبر من سنة 2008م لياشر نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية إسلامية مبتكرة (ختروسي)، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 64).

وكان ظهور هذه البنوك الإسلامية بمثابة انطلاقة لفكرة نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر وساعد على ذلك إصدار القانون 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 م، الذي يسمح بفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ولتدعيم العملية تم إصدار النظام 20-02 الذي يشرح عمليات

تبنى نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية والمنظومة المصرفية الجزائرية لتلبية متطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 65).

ثانياً: تعريف نوافذ الصيرفة الإسلامية

وردت العديد من التعاريف حول نوافذ الصيرفة الإسلامية نذكر منها ما يلي:

نوافذ الصيرفة الإسلامية هي عبارة عن كيان مالي مملوك لبنك تقليدي ، مستقلة في نشاطها عن نشاطات البنك الأم تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة الهيئات الشرعية المختصة (الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، 2016، صفحة 53).

كما عرفت النوافذ الإسلامية بأنها الأجزاء التي تنتمي إلى مصارف ربوية، وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يعرفها بعض الباحثين على أنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف الربوية وتتخصص في تقديم الخدمات المالية الإسلامية وأطلق عليها أيضاً اسم النظام المزدوج بمعنى النظام الذي يقدم فيه البنك الربوي خدمات مالية إسلامية (أبو جزر و فروانة، 2022، صفحة 238).

وبتعريف آخر نقول : النوافذ الإسلامية هي أقسام تقدم خدمات مصرفية إسلامية في المصارف التقليدية أو بتعبير آخر هي فروع تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية التي تحكمها الأحكام الشرعية الإسلامية (زينب و زرودة، دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2023، صفحة 201).

هي عبارة عن جزء أو حيز أو شبك يقوم البنك التقليدي بتخصيصه في أحد فروعه أو في مقره الرئيسي لتقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية دون غيرها، بحيث يقوم البنك بتعيين أحد العلماء الذين لهم دراية وخبرة بالعمل المصرفي الإسلامي ليعمل كمراقب شرعي على أعمال النافذة و يتم تكليف هيئة شرعية يقع على عاتقها مراجعة مشروعية الأنشطة التي تمارسها هذه النافذة (كوديد و درويش ، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية، 2022، الصفحات 221-222).

واستناداً إلى ما سبق نستنتج هذا التعريف: نوافذ الصيرفة الإسلامية هي عبارة عن شبابيك أو أقسام تابعة للبنوك التقليدية الربوية لكن أنشطتها مستقلة عنها حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية قائمة وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: خصائص نوافذ الصيرفة الإسلامية

تتميز نوافذ الصيرفة الإسلامية بجملة من الخصائص نذكرها في النقاط التالية:

- تتميز بتعاملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية (زينب و زرودة، دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2023، صفحة 201)؛

- يجب أن تكون حسابات زبائن النافذة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن (سعيد و بوحجلة، شباك الصيرفة الإطلامية في بنك الخليج الجصائس، 2022، صفحة 400).
- الهيكل المالي للنافذة الإسلامية مستقل ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية مع الفصل بن محاسبتها (سعيد و بوحجلة، شباك الصيرفة الإطلامية في بنك الخليج الجصائس، 2022، صفحة 400)؛
- تكون النافذة الإسلامية لقسم أو وحدة تابعة إداريا للبنك التقليدي أو فروعه، حيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز من الناحية المكانية في النافذة، ويتطلب كونها مرتبطة مكانيا بالبنك التقليدي أو فروعه و من حيث المبدأ قد تكون النوافذ الإسلامية كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 66).
- انفصال الهيكل التنظيمي للمستخدمين في النافذة الإسلامية عن شبكة البنك أو المؤسسة المالية. (سعيد و بوحجلة، شباك الصيرفة الإطلامية في بنك الخليج الجصائس، 2022، صفحة 400)؛
- تقوم النوافذ الإسلامية على المشاركة و المرابحة و المضاربة . (زينب و زرودة، دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2023، صفحة 202).
- وجود هيئة شرعية تقوم بالرقابة والفصل في مختلف القضايا المطروحة على البنوك الشرعية. (زينب و زرودة، دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2023، صفحة 202).

المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

يعود إنشاء وانتشار نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية إلى عدة أسباب، كما أن فتح هذه النوافذ يحتاج على شروط ومتطلبات معينة ، وسنتناول هذه الدوافع والمتطلبات فيما يلي:

أولاً: دوافع فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

يمكن تعداد أسباب ودوافع فتح نوافذ الصيرف الإسلامية في النقاط التالية:

- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن فئات كبيرة من الأفراد في الكثير من المجتمعات خاصة الإسلامية تتجنب التعامل مع المصارف التقليدية بسبب ضوابط وأحكام الشرعية الإسلامية (عزوز، دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، 2022، صفحة 242)؛
- رغبة المصارف التقليدية في توسيع أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصص كبيرة من أسواق رأس المال (عزوز، دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، 2022، صفحة 242).
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفروع نسبة للسيطرة على مصرف مستقل، إضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع نسبة لتأسيس مصرف جديد (عزوز، دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، 2022، صفحة 24)؛

- المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من التوجه نحو التعامل مع المصارف الإسلامية. (عزوز، دراسة تحليلية لنواذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، 2022، صفحة 242).
- رغبة بعض المصارف التقليدية في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي (عزوز، دراسة تحليلية لنواذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، 2022، صفحة 242)؛
- التزايد الكبير والمستمر للأعداد المسلمين في الدول الغربية و رغبتهم في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال هؤلاء المسلمين (عزوز، دراسة تحليلية لنواذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، 2022، صفحة 243).
- الضرورة العقائدية لتحكيم الشرع في أي معاملة بما يشمل المعاملات المالية وتحريم الربا الذي تتعامل به البنوك التقليدية (كوديد و درويش ، النواذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية، 2022، صفحة 224).

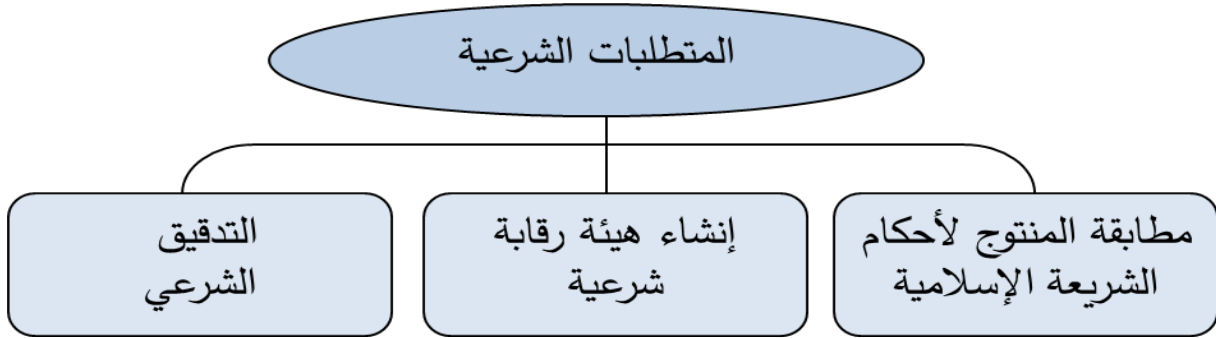
ثانيا: متطلبات فتح نواذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

يحتاج فتح شبابيك تختص في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية إلى عدة متطلبات نلخصها فيما يلي:

- 1- **المتطلبات الشرعية (الالتزام الشرعي):** باعتبار النواذ الإسلامية تقوم على ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية فإنشائها في البنوك التقليدية يتطلب عدة شروط سنتناولها كما يلي:
 - **مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية :** ويسهر على تحقيق هذا الشرط الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وتقييم مدى مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة التي تعمل المؤسسة المالية على تقديمها، ولا يقتصر الأمر على الرقابة القبلية فقط بل تكون الرقابة مستمرة أثناء التطبيق وما بعد التطبيق لضمان سلامة التنفيذ (خطوي و عمر، النواذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 94).
 - **إنشاء هيئة رقابة شرعية:** إذ يتعين على البنوك التقليدية التي تعتمد على فتح نواذ إسلامية أو فروع أن تقوم بتعيين هيئة رقابة شرعية من طرف الجمعية العامة للبنك من أجل تحقيق الاستقلالية لها، والتي تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء .وتختص هذه الهيئة في وضع الفتاوى والإرشادات والتعليمات اللازمة لمطابقة النواذ الإسلامية وتعاملاتها لأحكام الشريعة بصفة مستمرة وإثباتها في تقرير يقدم للجهات المعنية بالأمر (خطوي و عمر، النواذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 95).
- **التدقيق الشرعي:** يتولى التدقيق الشرعي مراقبة مدى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الخدمات التي يقوم بها الشباك، كما يهتم بالمراقبة البعدية والقيام على تطبيق الحوكمة الشرعية داخل النافذة الإسلامية، من خلال تتبع مدى التزام القسم بتنفيذ تعليمات الهيئة الشرعية، وهنا يستحسن وجود تدقيق شرعي داخلي يتم من طرف لجنة داخلية للبنك ويتم إتباعه بتدقيق شرعي خارجي لضمان الشفافية والتأكد التام من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية (خطوي و عمر، النواذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 95).

الشكل الموالي يلخص المتطلبات الشرعية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

الشكل 05: المتطلبات الشرعية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

2- المتطلبات القانونية: ويمكن القول أنها تشمل موافقة البنوك المركزية حيث يتعين على أي بنك تقليدي يرغب في إنشاء شبك صيرفة إسلامية الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي وذلك من خلال تقديم الوثائق التالية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (خطوي و عمر، النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 94)؛

- بطاقة وصفية للمنتج يتم من خلالها تحديد نوع المنتج أو الخدمة المراد تقديمها، و أسلوب تطبيق المنتج أو الخدمة مع توضيح جميع الشروط اللازمة التي تلحق بالمنتج من عمولات ومكافآت و غيرها من التفاصيل (كريمش و سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، 2024، صفحة 211).

- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية (خطوي و عمر، النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 94).

- بيان الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للنافذة عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية (خطوي و عمر، النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 94).

3- المتطلبات المالية و المحاسبية: ندرج المتطلبات والشروط المالية والمحاسبية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية: (كريمش و سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، 2024، صفحة 212)؛

- الاستقلالية المالية لرأس مال النافذة الإسلامية وفصله عن نظام المحاسبة الخاص بهيكل البنك أي الفصل في الدفاتر المحاسبية لاختلاف المعاملات المالية المتعاملة بالربا عكس بقية معاملات البنك الربوي.

- وضع أنظمة حاسوبية مستقلة قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية لسير معاملات النافذة الإسلامية

- إعداد تقارير دورية وجمع البيانات والمستندات اليومية الخاصة بالنوافذ الإسلامية بباقي الدول؛

- الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية و أنجح المعايير المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية في باقي الدول.
 - فصل حسابات زبائن النافذة الإسلامية عن باقي حسابات البنك لضمان عدم اختلاط الأموال (كريمش و سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، 2024، صفحة 212).
4- المتطلبات الإدارية: من الناحية الإدارية عادة ما يتم الخلط بين الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي في المصرف التقليدي أكبر من الهيكل الإداري المدير للنافذة الإسلامية، فهو لا يتجاوز مستوى قسم إداري من البنك التقليدي وفي بعض البنوك نجدها مقتصرة على الشعبة أو الوحدة الواحدة للمصرف (حفصي، مفهوم النوافذ الإسلامية وظوابطها الشرعية، 2017، الصفحات 193-194).

وعليه فإن المتطلبات الإدارية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية تتمثل في النقاط التالية: (كريمش و سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، 2024، صفحة 212)
 - تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً؛
 - تعيين لجنة إدارة تهتم بشؤون الناقد وفق المبادئ الشرعية.
 - تعيين متعاملين ومستخدمين مختصين بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية؛
 - توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين و اعتماد مبدأ الكفاءة والقناعة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية كمبدأ رئيسي للتوظيف.
 - إعداد برامج تدريبية لإرشاد المستخدمين حول تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية؛
 - عقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في العقود والضوابط الشرعية مع دراسة الفرص الاستثمارية واستحداث أساليب تمويلية وفق الشريعة الإسلامية.
 - تطبيق معايير الهيئات المختصة و المتوافقة مع المعايير الدولية لتحسين أساليب معالجة الإيرادات و المصاريف وطبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

أدى فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية إلى عدة انعكاسات فهناك منها السلبية وهناك الإيجابية.

أولاً: الآثار الإيجابية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

ندرج الآثار الإيجابية للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في النقاط التالية:
 - تمكن البنوك التقليدية من تلبية الرغبات المتزايدة لشريحة كبيرة من المجتمع من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة (قطاف و صغيري، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات، 2024، صفحة 42)؛
 - توفير حل ناجح في ظل الأزمات المالية (قطاف و صغيري، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات، 2024، صفحة 42).

- اكتساب الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية وتنوع المنتجات الإسلامية (قطاف و صغيري، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات، 2024، صفحة 42)؛
 - تمكن البنوك التقليدية الأجنبية من الاستفادة وجذب أموال المسلمين بدول المهجر بسبب ارتياحهم للتعامل مع النوافذ الإسلامية (قطاف و صغيري، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات، 2024، صفحة 42).
 - العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض والحفاظ على الثروة (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 66)؛
 - توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 67).
 - إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 67)؛
 - تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 67).
 - تشجيع الاستثمار و محاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات (ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، 2022، صفحة 67)؛
 - تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحاً أو خسارة (ختروسي، 2022، صفحة 67).
 - تنمية القيم العقائدية والأخلاق في المعاملات و تشبيبتها لدى العاملين والمتعاملين معها (ختروسي، 2022، صفحة 67)؛
 - تعكس نوافذ الصيرفة الإسلامية جدوى العمل المصرفي الإسلامي، ويتيح الفرصة للاستفادة من المصرفيين المحترفين في المصارف التقليدية الذين لديهم رغبة وإرادة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بصورة تحقق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية حقيقة ومضمونا، وفتح باب التعايش بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي، فضلا عن أن ذلك خطوة للأمام نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامي (دوابة، 2022، صفحة 191).
- ثانيا: الآثار السلبية لفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية
- يتجلى الجانب السلبي لفتح النوافذ الإسلامية فيما يلي: (قنوش، 2023، صفحة 101 إلى 103)
- عدم ملائمة النظام المحاسبي القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

- التباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء؛
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.
- ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس الغير البناء بين القائمين على إدارة النوافذ بشقيها الإسلامي والتقليدي؛
- فقدان الكثير من العملاء للثقة في مصداقية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية خاصة إذا تم إدارة الأعمال المصرفية والتقليدية نفس الفريق الإداري.
- محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي ونشوء فجوة بين الأهداف والوسائل؛
- ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك، فبالإضافة لمحدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدي لحالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وانتشار الإشاعات مما يؤدي إلى تدنى الروح المعنوية بينهم.
- قد تواجه النوافذ الإسلامية صعوبة في الحصول على السيولة نتيجة استحالة طلبها من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة ما يعكس مشاكل وصعوبات لدى المصرف التقليدي؛
- اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي نتيجة تحويل فوائض السيولة المحقق في النافذة الإسلامية إلى المصرف الرئيسي الذي يستخدمها في الاستثمارات الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن البنوك التقليدية والإسلامية من أهم المؤسسات المالية في النظام المالي. حيث تقدم خدمات مصرفية متنوعة بالرغم من اختلاف مبادئ وفلسفة كل منهما، أما النوافذ الإسلامية فتجمع بين كل من البنوك التقليدية والإسلامية فهي تابعة للبنوك التقليدية إلى أنها تقوم بالوظائف التي تقوم بها البنوك الإسلامية.

تنقسم البنوك التقليدية إلى عدة أنواع لكل نوع ميزات مختلفة عن الأنواع الأخرى، إلى أن كل هذه الأنواع تقوم بجميع الوظائف سواء كانت قديمة أو حديثة.

أصبحت البنوك الإسلامية تنافس البنوك التقليدية لتقديمها لخدمات متميزة عن خدمات البنوك التقليدية حيث تعتمد في قيامها بوظائفها على المبادئ والأحكام الشرعية، والجدير بالذكر أن هذه البنوك أيضا تنقسم لعدة أنواع وفق معايير معينة.

تعتبر نوافذ الصيرفة الإسلامية من أبرز صور التعاون بين البنوك التقليدية والإسلامية، فنظرا للعديد من الأسباب كزيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية والرغبة في توسيع نطاق الأنشطة المصرفية، أصبحت العديد من البنوك التقليدية تسعى لتحقيق متطلبات فتح هذه النوافذ لتحظى بنتائجها الإيجابية بالرغم من الآثار السلبية.

الفصل الثاني: الفصل بين التمويل التقليدي

والتمويل الإسلامي

المبحث الأول: التمويل التقليدي

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي

المبحث الثالث: التمييز بين التمويل التقليدي والتمويل

الإسلامي

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر عملية التمويل من أهم الوظائف والخدمات التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية بأنواعها، كما تلعب دورا مهما في تطوير وتشجيع الاستثمار، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أبرز أساليب وأشكال التمويل نجد التمويل التقليدي وهو من أكثر الأنواع شعبية واستخداما بين الدول إلى جانب التمويل الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية، وقد عرف هذا النوع مؤخرا انتشارا واسعا ما جعله منافسا للتمويل التقليدي . و عليه صار من الضروري المفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي باعتبارهما بديلين عن بعضهما البعض وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الذي أدرجنا فيه ما يلي:

المبحث الأول: التمويل التقليدي

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي

المبحث الثالث: التمييز بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي

المبحث الأول: التمويل التقليدي

يعد التمويل التقليدي أقدم أساليب التمويل و أولها ظهوراً، كما يلعب هذا النوع من التمويل دوراً مهماً في توفير رؤوس الأموال الضرورية لعمليات الاستثمار والاستغلال ودعم الأنظمة المصرفية والاقتصادية للدول. وبالرغم من المخاطر التي قد يتعرض إليها ومنافسة التمويل الإسلامي له إلى أنه ظل محافظاً على مكانته علماً أنه يتميز بعدة خصائص و يقوم على مجموعة من المبادئ، كما يندرج في عدة صيغ التي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التمويل التقليدي

لقد تعددت التعاريف حول التمويل التقليدي كتعدد مميزاته، كما يملك مكانة وأهمية كبير لدى الأنظمة المصرفية و الأعوان الاقتصاديين، وعليه سنتناول هنا مجموعة من التعريفات حول التمويل التقليدي و أبرز الخصائص المميزة له إلى جانب أهميته.

أولاً: تعريف التمويل التقليدي

توجد العديد من التعريفات المختلفة للتمويل التقليدي ندرج بعضها في النقاط التالية :

التمويل التقليدي هو ذلك التمويل القائم على تقديم شخص ما لثروات لشخص آخر قد تكون عبارة عن نقود أو أشياء فيتخذ الطرف الثاني إثرها قرارات استثمارية، أو بمعنى آخر يمكن هي عبارة عن معاملة يقدم فيها طرف ما لطرف آخر عناصر إنتاجية دون أن يطلب منه سداداً فوراً لقيمتها(خالد، 2013/2012، صفحة 4). ونجد أيضاً من تعريفات التمويل التقليدي: "عملية تقديم المال القائمة على علاقة تعاقدية بين طرفين أحدهما يملك فائضاً في الرصيد والأخر يعاني من العجز، وعليه فإن جوهر هذه العملية هو تحويل المال من حيث الفائض إلى حيث العجز لتلبية احتياجات استهلاكية أو استثمارية وفق صيغة معينة على أن يتم استردادها لاحقاً" (بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، 2013، صفحة 11).

ونعرف التمويل التقليدي أيضاً بأنه: حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية، أي أنه عملية الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها (شيخة، 2017، صفحة 12).

كما نستطيع تعريفه على أنه تقديم الأموال أو الحصول عليها من الجهات المختلفة سواء من مؤسسات التمويل أو الشركات أو الأفراد لطالبيها، لاستهلاكها أو استثمارها في مختلف المشاريع بهدف تحقيق الربح.(مخلخ، 2020/2019، صفحة 63).

ومن خلال التعاريف السابقة تستنتج هذا التعريف الذي مفاده :

التمويل التقليدي عبارة عن علاقة قائمة بين طرفين يحصل فيها طرف منهما(المستفيد من التمويل) على الموارد المختلفة سواء كانت مالية أو مادية، و كان هذا الطرف يمثل مؤسسات أو أفراد من الطرف الآخر (الممول) لتلبية احتياجاتهم الاستثمارية و الاستهلاكية على أن يتم إعادتها إليه في أجل لاحقة متفق عليها مسبقاً.

ثانيا: خصائص التمويل التقليدي

يمكن إدراج خصائص التمويل التقليدي في النقاط التالية:

- يتيح التمويل التقليدي أمام الأفراد والمؤسسات مجموعة واسعة من المصادر والطرق المختلفة للحصول على الأموال (casu, claudia, & philip, 2006, p. 73)؛
- طبيعة التمويل التقليدي منافية لضوابط الشريعة الإسلامية (صولي، 2018، صفحة 93).
- يحتاج التمويل التقليدي إلى المفاضلة بين العديد من الطرق والمصادر المالية وتقييمها لبناء مزيج تمويلي مناسب لكمية ونوعية واحتياجات المؤسسة (بوشوشة، 2012، صفحة 299)؛
- يعطي التمويل التقليدي للضمانات الأولية الائتمانية (صولي، 2018، صفحة 93).
- مكونات التمويل التقليدي متعددة من بينها السيولة النقدية والتخطيط والتنظيم المالي و الاستثمار، كما يشمل على عدة مهام كتحقيق أعلى العوائد وتحديد نوعية الاستثمار وتكييف الوسائل النقدية المتاحة (المغربي، 2020، الصفحات 11-12).

ثالثا: أهمية التمويل التقليدي

- يعد التمويل التقليدي الركيزة الأساسية لقيام الأنشطة الاستثمارية ، حيث يقوم بدور فعال واستراتيجي في الدولة والمؤسسات وحتى مع الأفراد وذلك من خلال ما يلي:
- يعتبر وسيلة سريعة تساعد المؤسسات على الخروج من حالة العجز المالي (المغربي، 2020، صفحة 20).
- الحافظ على سيولة المؤسسات وحمايتها من مخاطر الإفلاس (المغربي، 2020، صفحة 20)؛
- المساهمة في تفعيل المشاريع المعطلة وإنجاز أخرى جديدة مما يساعد على زيادة الدخل الوطني (المغربي، 2020، صفحة 21).
- مساعدة الأعمال الاستثمارية في النمو نظرا لتوفيره الأموال اللازمة للشركات بغرض الحصول على عوائد و تعظيم قيمتها السوقية، وبوجود فارق زمني بين العائد والاستثمار فالمؤسسات بحاجة إلى التمويل التقليدي للتغلب على هذا الفارق (شيخة، 2017، صفحة 13)؛
- تنفيذ وتحقيق سياسات الشركات والحكومات بما يعود عليهم بالأرباح (شيخة، 2017، صفحة 14).
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع بما يترتب عنها من توفير مناصب شغل تقضي على البطالة و الوصول إلى الأهداف التنموية المستهدفة من قبل الدولة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم وإشباع حاجاتهم فبتشجيع الاستثمار تتوفر مناصب الشغل التي تضمن لهم أجور مصادر للدخل (شيخة، 2017، صفحة 14).
- وتجدر الإشارة أن قرار التمويل من أهم القرارات المالية التي يتخذها الأفراد والشركات والحكومات، علما أن هذه الأهمية تنجم من حجم ونوع ومدى التمويل المناسب لتحقيق الأهداف، فالقرار يعني تعيين احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وطرق جمعها واستخدامها مع أخذ المخاطر بعين الاعتبار، لأن التمويل يضم عملية التخطيط لتحديد المصادر المناسبة للحصول على الأموال (شيخة، 2017، صفحة 14).

المطلب الثاني: مبادئ التمويل التقليدي

يقوم التمويل التقليدي على مجموعة من الأسس و المبادئ التي من شأنها ضمان تحقيق أهداف المؤسسات و التسيير الأمثل لمواردهم، وكذا الحفاظ على الاستقرار المالي واستمرار النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: السيولة و الربحية

يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ التمويل التقليدي، حيث تعتبر السيولة أحد أبرز الأسباب لوجود البنوك والمؤسسات، وعادة ما تنشأ من خلال تمويل القروض الغير سائلة مع التزامات السيولة كما تظهر قدرة البنوك على مقابلة التزاماتهم (بورديمة، 2021، صفحة 164).

أما بالنسبة للربحية فهي من أسمى الأهداف والمبادئ لجميع المؤسسات بأنواعها لأنها تعد تعبيراً اقتصادياً عن كفاءة الإدارة في استثمار الإمكانيات المتاحة من السيولة وقدرتها على النمو و الاستمرارية (بورديمة، 2021، صفحة 166).

ثانياً: تعظيم الثروة

قد يرتبط هذا المبدأ بمبدأ الربحية فالمؤسسات سواء المالية أو الاقتصادية تسعى لخلق توازن بين الربحية و ثروة الملاك.

حيث تعمل شركات الأعمال على توجيه قراراتها المالية بما في ذلك قرار التمويل والاستثمار للحفاظ على ثروة مساهميها أو تعظيمها، فيتم تقييم القرارات الإدارية و الاستراتيجية والسياسات المالية للتأكد من فعاليتها وكفاءتها في زيادة ثروة المساهمين المعبر عنها بالقيمة السوقية لأسهم الشركة، وتعتمد بدورها على استثمارات سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل والتي تحتاج هي الأخرى إلى التمويل، إذ يعد تعظيم الثروة رغبة كل مستثمر محتمل أو مساهم (غربي و محرز، 2022، صفحة 628).

ثالثاً: العقلانية

يقصد بمبدأ بالعقلانية في التمويل التقليدي الترشيد في إنفاق المخصصات من الموارد خاصة الموارد المالية وتوزيعها بين مختلف العمليات التي تنجزها المؤسسة. و تحقيق هذا المبدأ يعتبر من أبرز المهام التي تجسد التمويل التقليدي و الضرورية لنجاح المؤسسات في الوصول لأكبر عائد من الأموال المستخدمة فيها (المغربي، 2020، صفحة 12).

رابعاً: الاستثمار و الاستهلاك

حيث تقوم المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التقليدية بصفة خاصة بتوفير التمويل بدرجة أولى للاستثمار أي تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية أو الاستهلاك ، ويتجسد ذلك عادة في القروض الاستثمارية و الاستهلاكية.

فالقروض الاستهلاكية فتستخدم للحصول على سلع موجهة للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة، أو حتى اقتناء سلع استهلاكية دائمة (بوشنافة و زعفران، 2018، صفحة 12).

أما بالنسبة للقروض الاستثمارية عبارة عن قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسات الاقتصادية، فهي تساهم بتمويل الحياة على المعدات ورفع طاقتها الإنتاجية، كما قد يكون غرض هذه القروض إنجاز مشاريع جديدة أو توسيع أخرى قديمة (موجازي و عباسي، 2022، صفحة 1406).

خامسا: الفائدة و التكاليف

يوجد هذا المبدأ في التمويل التقليدي إلى أنه غير موجود في التمويل الإسلامي لقيامه على الربا المحرمة في الشريعة الإسلامية (بوجلal و بورقبة، 2010، صفحة 55).

يعبر هذا المبدأ عن تكلفة التمويل بالفائدة التي تفرضها البنوك التقليدية على المقترض على أساس معدل الفائدة الإسمي، إلى أنه لا يعتبر أساس حساب التكلفة الحقيقية للقرض فهناك أيضا معدل الفائدة الفعلي. يتضمن معدل الفائدة الإسمي معدلا آخر يعرف بالمعدل المرجعي والهامش المتعلق بالقرض، وهذا الهامش بدوره يشمل علاوات فئوية وعلاوات نوعية (بوجلal و بورقبة، 2010، صفحة من 55 إلى 59).

سادسا: القيمة الزمنية للنقود

يشير مبدأ القيمة الزمنية للنقود إلى العلاقة بين الوقت والنقود، فهي تستند لحقيقة تغير قيمة النقود بمرور الزمن حتى مع افتراض ثابت القوة الشرائية لوحدة النقد فقيمة النقود في الوقت الحاضر ليست نفسها في المستقبل (رحماني و بن ابراهيم، 2012، صفحة 226).

يشمل هذا المبدأ مجالات مختلفة في التمويل التقليدي كعمليات خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية وبيع الديون المحرمة شرعا إلى جانب الإقراض و الاقتراض بالفوائد الربوية وغيرها.

كما يعد التفصيل الزمني للنقود هو الأساس لنظرية سعر الفائدة عند كينز، التي تعتبر الفائدة ظاهرة نقدية و أن سعر الفائدة هو ثمن الفرصة البديلة، ويشير إلى عائد الزمن عند اقتراض الأموال (رحماني و بن ابراهيم، 2012، صفحة 228).

سابعا: إدارة المخاطر

قد يبدو هذا المبدأ وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية للمؤسسات المالية التقليدية حيث يشمل العملية التي يقوم من خلالها البنك التقليدي برصد المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها بهدف ضمان فهم كامل لها و الاطمئنان أنها من ضمن الحدود المقبولة، فهي تنظيم متكامل يهدف لمجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف (زناقي، غربي، و معارف، 2020، صفحة 20).

من بين المخاطر التي تمس عملية التمويل التقليدي نجد مثلا مخاطر الائتمان Credit Risk ومخاطر أسعار الفائدة Interest rate Risk ومخاطر السيولة Liquidity Risk (زناقي، غربي، و معارف، 2020، الصفحات 17-18).

و بالإشارة لإدارة المخاطر في التمويل التقليدي لدينا مثلا الضمانات كألية لحماية البنوك التقليدية من مخاطر الائتمان فهي تسمح لها باستلام حقوقها حال عجز العميل عن السداد، حيث أن معظم القروض التي تمنحها البنوك التقليدية تكون مضمونة وتعرف باسم "ضمانات الثقة" لأنها تكمل عنصر الثقة، وقد تكون هذه

الضمانات عبارة عن بضائع أو أوراق مالية أو رهونات عقارية أو حتى محلات تجارية وصناعية (لوراتي، 2019، صفحة 202).

المطلب الثالث: صيغ التمويل التقليدي

يتجسد التمويل التقليدي في جملة من الصيغ والأساليب التمويلية مصنفة إلى مجموعات ولكل صيغة ميزات مختلفة عن الصيغ الأخرى وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: صيغ التمويل قصيرة الأجل

ويقصد بالتمويل قصير الأجل الأموال المحصلة من الغير التي يتم استردادها خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، وغالبا ما تكون موجهة لنشاط الاستغلال (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 55).
و يتضمن التمويل قصير الأجل ما يلي:

1- الائتمان التجاري: وهو ذلك التمويل قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم بشراء البضاعة بغرض إعادة بيعها، أي يمكن الأفراد والمؤسسات من شراء وتديبير احتياجاتهم من المواد الأولية و المستلزمات السلعية على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، حيث يحتاج المشتري إلى حساب الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمقابلة الحاجات الجارية (زنانة و العيد، 2023، صفحة 332).
ويندرج ضمن هذه الصيغة ما يلي:

- **الحساب الجاري:** وهو حساب مدين يسجل المعاملات بين البائع و المشتري (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 59).

- **أوراق الدفع:** وهي بمثابة إثبات دين تجاه المشتري (بقاش و بن دادة، 2019، الصفحات 59-60).

2- الائتمان المصرفي: وتتمثل تكلفته في الفائدة التي يتم دفعا من قبل المؤسسة الاقتصادية، وهذا النوع من الائتمان يوزع بين القروض المضمونة والقروض الغير مضمونة فنجد: (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 59)

- **القروض الغير مضمونة:** التي تقدم دون ضمانات.

- **القروض المضمونة:** التي تقدم بضمانات.

نستطيع إدراج الفروقات بين الائتمان التجاري والمصرفي فيما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: الإختلاف بين الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي Bank Credit	الائتمان التجاري Trade Credit
- يصعب الحصول عليه لأن إجراءاته معقدة.	- يسهل الحصول عليه بواسطة تسهيلات تسرع المعاملات التجارية.
- يشترط طلبا رسميا للبنك او المؤسسة المالي.	- لا يشترط طلبا رسميا.
- يكون بفوائد طالما هو خارج التعامل في ايطار الصيرفة الإسلامية.	- يعتمد على سندات لها حجة الإثبات و النقد.
	- لا يكون بفوائد.

المصدر: (لكحل و قويدر، 2024، صفحة 30)

ثانيا: صيغ التمويل متوسطة الأجل

وتشمل هذه الصيغ التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة بهدف تغطية الأجزاء الدائمة من الاستثمارات المتداولة وتمويل الإضافات على أصولها طويلة الأجل (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 59)

تتضمن صيغ التمويل التقليدي متوسطة الأجل نوعين من الصيغ هما:

1- التمويل التأجيري: بصدد ذلك ورد المصطلح الإنجليزي leasing حيث يعتبر عقدا بين طرفين مؤجر ومستأجر، يشمل إيجاد أصول معينة تختار بواسطة المستأجر، حيث يقوم المأجر بشرائه وتأجيره للمستأجر مقابل إلتزامه بدفع أجر متفق عليه وفي موعد معين، ولا يعطي هذا العقد للمستأجر الحق أو الإلتزام بتملك ذلك الأصل سواء خلال مدة العقد أو بعد انتهائه (زودة، 2018، صفحة 156). وينقسم لنوعين كما يلي:

- **الاستئجار التشغيلي:** يهدف هذا النوع من التأجير إلى تزويد المستأجر بالأصول الانتاجية دون أن يكون هناك داع لشرائها، ويتميز هذا النوع بقدرة المستأجر على إلغاء عقد الإيجار وعدم الارتباط بأصل فقد صلاحيته أو صار غير اقتصادي في التشغيل، خاصة مع التطور التكنولوجي وظهور معدات أكثر تقدما وإنتاجا أو أقل استخداما للطاقة، كما أن هذا النوع من العقود لا ينتهي بالتمليك فضلا عن كونه نظام تأجيري أكثر منه تمويلي (زودة، 2018، صفحة 159).

- **الاستئجار التمويلي:** هو علاقة تعاقدية يقوم بمقتضاها مالك الأصل محل العقد بمنح المستأجر حق الانتفاع من الأصل المؤجر خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري، وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي من تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة بشرائه (زودة، 2018، صفحة 160).

2- القروض متوسطة الأجل: أو كما تسمى بالإنجليزية Medium Term loans وهي قروض تتراوح مدتها ما بين سنة إلى خمسة سنوات، عادة ما تلجأ لها المؤسسات بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها وتشتمل على صنفين (لكحل و قويدر، 2024، صفحة 30).

- **قروض المدة:** تتراوح مدتها ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وتسد بأقساط دورية بصفة ثلاثية أو نصف سنوية أو حتى سنوية. مما يعطي المقترض الاطمئنان بتقليل مخاطر إعادة التمويل وتجديد القروض قصيرة الأجل ، لذا تسدد في شكل أقساط دورية شرط أن تكون آخر دفعة أكثر من التي سبقتها (لكحل و قويدر، 2024، صفحة 30).

- **قروض التجهيزات :** سميت هكذا لأن الغرض منها شراء آلات وتجهيزات وعادة ما تمنح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتتم معاملة شراء بينها وبين البنوك و المؤسسات المالية أو الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات إضافة إلى شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق التأمينات الاجتماعية، وتنقسم إلى نوعين النوع الأول يتعلق بعقود البيع المشروطة أما النوع الثاني فيتمثل في القروض المضمونة حال البيع بالتقسيط. وتقدم دفعة أولية عند الشراء كما تصدر سندات تجارية مثل السفتجة كأدات للوفاء بقيمة الأقساط (لكحل و قويدر، 2024، صفحة 31).

ثالثاً: صيغ التمويل طويلة الأجل

تتمثل صيغ التمويل طويلة الأجل في تلك المصادر التي تتحصل المؤسسة على الأموال منها وتلتزم بسدادها خلال فترة زمنية تفوق سبعة سنوات وتدرج هذه الصيغ بالنسبة للمؤسسات في جانب الخصوم من ميزانيتها (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 61) وتضم صنفين كما يلي:

1- **التمويل عن طريق الإقراض:** تنقسم لنوعين متمثلان في السندات والقروض طويلة الأجل.
- **السندات:** أو كما يطلق عليها التمويل السندي وتلجأ إليه المؤسسات للحصول على الأموال واستعمالها مقابل فوائد سنوية (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 61).

تعتبر معدلات الفائدة الإسمية أو ما يسمى بالكوبون المكافئة والتعويض الذي يعطيه مصدر السند إلى حامله وتحدد هذه النسب بعد إصدار السند، كما أن السندات على عكس الأسهم تكون محددة بوقت معين ولا يحق لحملتها التدخل في الدعاوي القائمة بين الشركة والغير مالم يكونوا حائزين على تأمينات خاصة يخشى عليها من نتيجة الدعوى القائمة (يحيى، 2019/2018، صفحة 52).

- **القروض طويلة الأجل:** وتضم عقوداً رسمية مكتوبة تزيد مدتها عن سبعة سنوات وتستخدم في تمويل الزيادات في الأصول الثابتة (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 61).

2- **التمويل عن طريق حقوق الملكية:** تشتمل على الأسهم بنوعها أي الأسهم العادية و الأسهم الممتازة. ونعني بالأسهم الحصة المقدمة من المساهم لتكوين رأس المال. (سليمانى و فتاحى، 2023، صفحة 309). تتميز الأسهم بقابليتها للتجزئة وتساوي قيمتها إلى جانب قابليتها للتداول وعدم وجود تاريخ استحقاق محدد لها طالما لازالت الشركة مستمرة (يحيى، 2019/2018، الصفحات 46-47).

- **الأسهم العادية:** هي أسهم لها قيمة اسمية مثبتة على أصل السهم تمثل حقوق الملاك في رأس المال ويحصل حملتها على أرباحهم بعد حملة الأسهم الممتازة (قابوسة، 2008، صفحة 127).

كما يملك حملة الأسهم العادية حق التصويت في الجمعية العامة للشركة باعتبارهم من الملاك. في حين يستفيدون من فوائد دورية ثابتة حسب ما تحققه الشركة من أرباح، إلى أن مخاطرها أعلى من المخاطر المرتبطة بالسندات (يحيى، 2019/2018، صفحة 48).

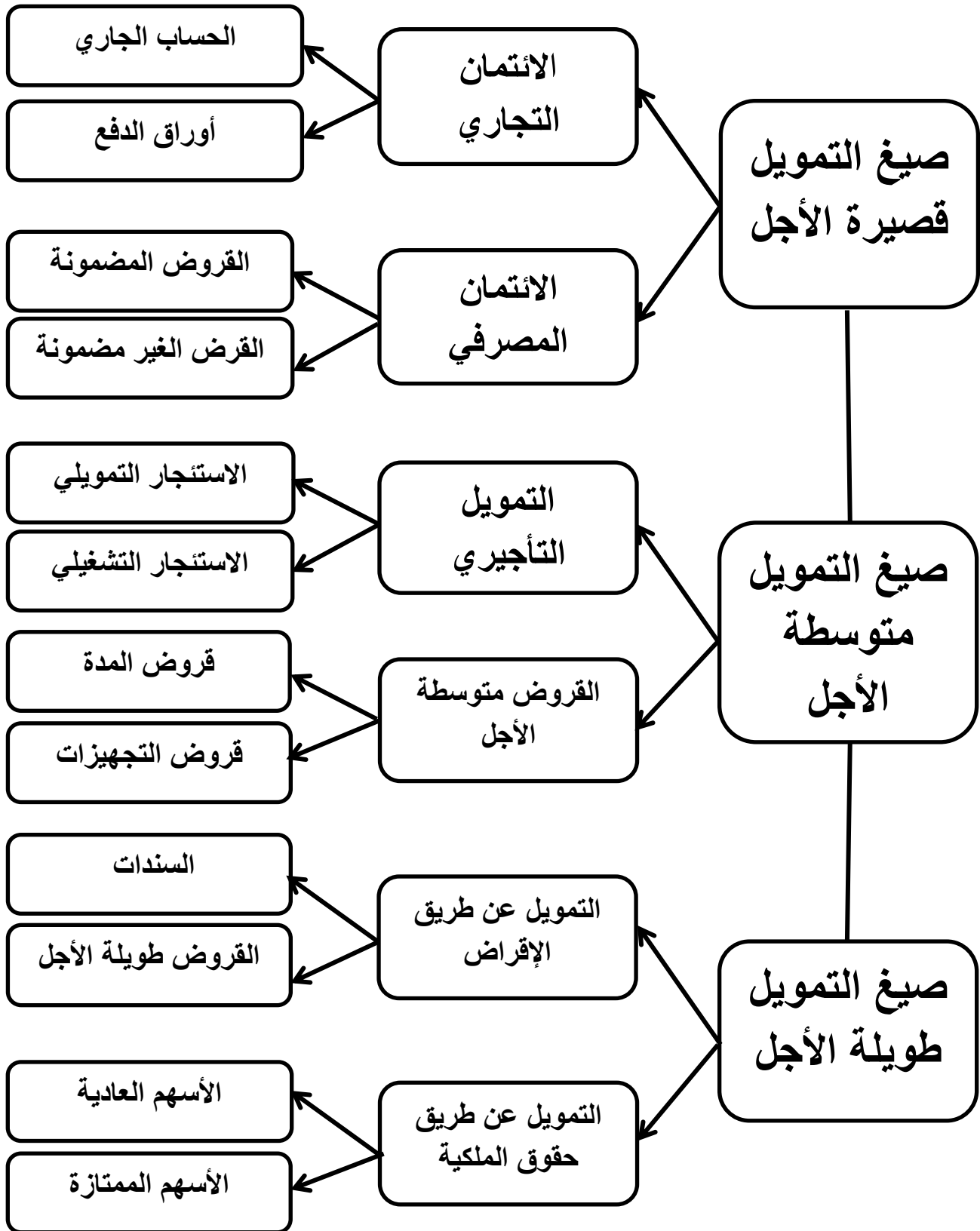
- **الأسهم الممتازة:** وهي الأسهم التي توفر لأصحابها حقوقاً أعلى مرتبة من تلك الحقوق التي توفرها لهم الأسهم العادية (سليمانى و فتاحى، 2023، صفحة 317).

وتقع الأسهم الممتازة بين الأسهم العادية و السندات لأنها تجمع في خصائص كلا النوعين، فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على الأرباح قبل حملة الأسهم العادية، وتشبه الأسهم العادية في تواجدها لأنها دائمة ، و يتم دفع التوريقات بعد الضريبة كما هو الحال مع الأسهم العادية فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفي الضرائب (يحيى، 2019/2018، صفحة 49).

ومنه نستنتج أن صيغ التمويل التقليدي تنقسم إلى ثلاث مجموعات حسب معيار المدة أي حسب أجل كل صيغة (صيغ التمويل قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل) وكل مجموعة تقسم إلى نوعين.

نلخص صيغ التمويل التقليدي في الشكل التالي :

الشكل 06: صيغ التمويل التقليدي



المرجع: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي

بعد أزمة الكساد الكبير والأضرار التي ألحقها بالأنظمة المالية والاقتصادية المعتمدة على التمويل التقليدي، برز التمويل الإسلامي بسبب نجاحه في تقادي هذه الأزمة، مما ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية أو بالأحرى التمويل الإسلامي عبر مناطق مختلفة من العالم خاصة الدول العربية والإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

يعد الانتشار الكبير للصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة أكبر دليل على نجاح التمويل الإسلامي وقدرته على تطوير وتنمية الأنظمة المالية والاقتصادية للدول، وعليه فقد حظي بأهمية واهتمام كبيرة، علما أنه قد تعددت تعريفاته كتعدد الخصائص التي تميزه.

أولاً: تعريف التمويل الإسلامي

عرف التمويل الإسلامي بعدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل أو الافراد لتوفير الأموال بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل عقود المرابحة و المشاركة و الإجارة و الاستصناع و غيرها(الرزو و اخرون، 2022، صفحة 506).

كما يعرف البلتاجي التمويل الإسلامي على أنه عملية تقديم تمويل عيني أو معنوي لمنشآت مختلفة الصيغ ومتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، و وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (سبع و قويدري، 2016، صفحة 221).

ونعرف أيضا التمويل الإسلامي على أنه أسلوب من أساليب التمويل يستند إلى القواعد الفقهية القائمة على أساس أن الربح مستحق في الشريعة الإسلامية بالتملك أو العمل (مندور، 2013، صفحة 237). وعرفه فؤاد السرطاوي على أنه عملية يقوم فيها طرف ما بتقديم شيء ذو قيمة مالية لطرف آخر على سبيل التبرع أو التعاون بينهما، لأجل استثماره قصد الحصول على أرباح، تقسم هذه الأرباح بينهما بنسبة متفق عليها وفق طبيعة عمل كل منهما ومساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري (سبع و قويدري، 2016، صفحة 221).

وبناء على التعريفات السابقة نستنتج هذا التعريف فنقول : التمويل الإسلامي نوع من التمويل الذي تحكمه قواعد الشريعة الإسلامية، غرضه تحقيق أرباح بوسائل مشروعة بعيدا عما هو محرم شرعا كالربا لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (القرآن الكريم سورة البقرة الآية 275) ويهدف لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي

نعدد خصائص التمويل الإسلامي في النقاط التالية:

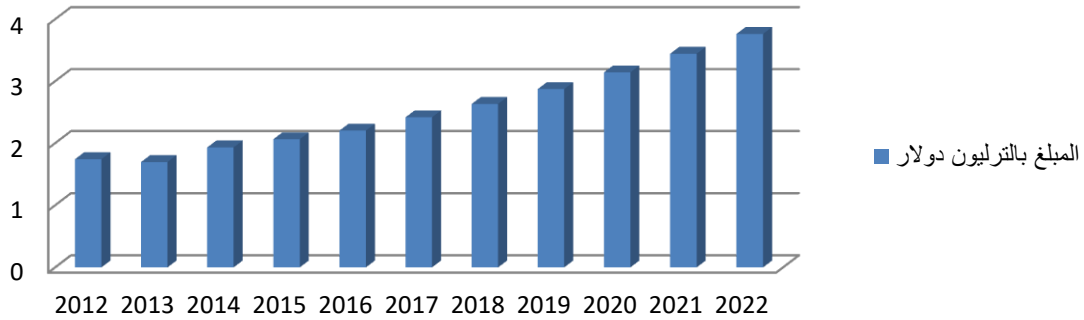
- غرض التمويل الإسلامي هو نفع الآخرين في قضاء الحاجات الشخصية أو إقامة المشاريع الاستثمارية (أمين و بن دعاس، 2018، صفحة 245)؛

- يركز التمويل الإسلامي على طاقات الفرد وإبداعاته و مهاراته (أنساعد و بن فريحة، 2020، صفحة 49).
 - يرتبط التمويل الإسلامي في جميع الصيغ بالجانب الحقيقي للاقتصاد، حيث لا يقوم التمويل الإسلامي على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط و إنما حسب دراسة جدوى المشروع الاستثماري لأنه ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات (سبع و قويدري، 2016، الصفحات 221-222)؛
 - استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً وبدلاً عن ذلك يتم المتاجرة في السلع والخدمات و المنافع الحلال، أو حقوق الملكية لموجودات فعلية موجودة وموصوفة في الدمة تجنباً لأساليب الغرر والفساد (كواش، بن حاج ، و مغراوة، 2021، صفحة 44).
 - الاعتماد على قاعدة نظرة الميسر للمعسر بضوابطها الشرعية، فلا فوائد عن التأخير في السداد أو إعادة جدولة الدين وما تسببه من عجز للمدين، فنقوم هذه القاعدة بحمايته من الإفلاس وتضمن الاستمرار في الإنتاج والطلب على السلع والخدمات بما يخدم الاقتصاد الوطني ككل مما يجنب المؤسسات الوقوع في المديونية كما هو الحال في التمويل التقليدي الربوي (كواش، بن حاج ، و مغراوة، 2021، صفحة 44)؛
 - توجيه المال نحو الإنفاق على المشروع شرط أن تكون هذه المشاريع مباحة من وجه نظر الشرع (أنساعد و بن فريحة، 2020، صفحة 49).
 - يركز التمويل الإسلامي على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة (أنساعد و بن فريحة، 2020، صفحة 49)؛
 - يأخذ التمويل الإسلامي شكلين متمثلين في التمويل المالي والتمويل التجاري (أنساعد و بن فريحة، 2020، صفحة 48).
 - يشمل عمليات التمويل الإسلامي عدداً من المؤسسات المالية مثل شركات التأمين الإسلامية و مؤسسات الزكاة وشركات الاستثمار الإسلامية وغيرها (أنساعد و بن فريحة، 2020، صفحة 48).
- ثالثاً: أهمية التمويل الإسلامي**
- اكتسب التمويل الإسلامي في الآونة الأخيرة مكانة ودور كبير في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة فقد وفر العديد من الميزات و الخدمات المالية نذكر منها ما يلي:
- ضمان العدالة في توزيع الثروات، مما يحميها من التركيز و الاحتكار لصالح فئات معينة ويعرض الاستثمار للتقلبات (العزیز، 2013، صفحة 470)؛
 - تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عن طريق إذخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتمارس دورها في استثمار هذه الأموال، إلى جانب تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 890).
 - إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة الإسلامية مثل القروض بفوائد ربوية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 890)؛

- توفير فرص عمل من خلال تقديم أنواع متعددة من التمويل للشركات، وتشجيع المشاريع الصغيرة عن طريق توفير رؤوس الأموال التي تناسبها وهذا ما يتطلب الكادر البشري و وجود اليد العاملة (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 890).

ونظرا للتقدم والنجاحات التي حققها التمويل الإسلامي فقد شهد انتشارا و تناميا واسعا على النطاق العالمي والشكل الموالي يلخص هذا النمو من سنة 2012 إلى 2022 بالتريليون دولار.

الشكل 07: نمو حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2012-2022

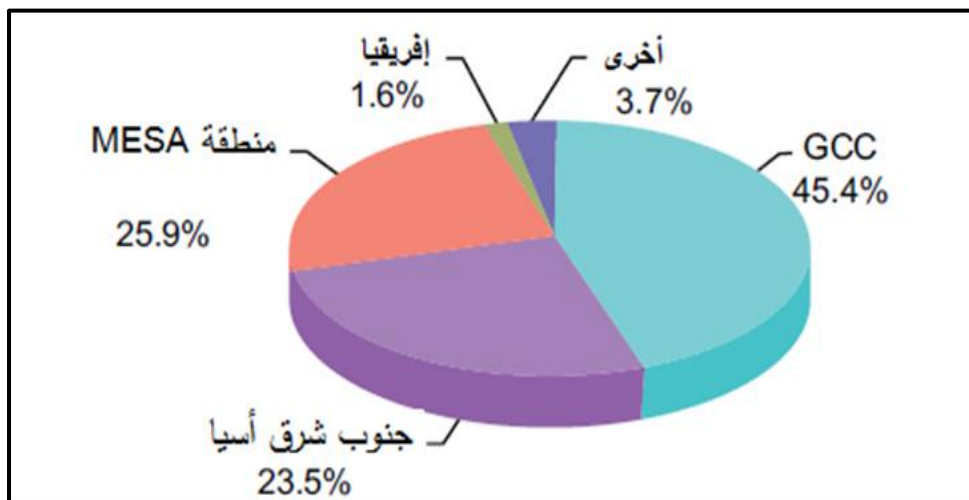


المصدر: (دريد، غربي، و عمارة، 2022، صفحة 144)

كما انتشرت المصارف الإسلامية في أكثر من 69 دولة موزعة في خمس قارات، و بلغ إجمالي أصولها على مستوى العالم سنة 2019 نحو 1,993 تريليون دولار، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.7 % خلال السنوات الماضية، وبواقع 526 بنك إسلامي على المستوى العالمي، ما يعكس اهتماما عالميا واسعا بالتمويل الإسلامي ويثبت أهميته ودوره في التنمية الاقتصادية (كتاف، 2022، صفحة 176).

والشكل الموالي يوضح توزيع إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية حسب المناطق الجغرافية سنة 2019.

الشكل 08: توزيع إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميا حسب المناطق سنة 2019



المصدر: (كتاف، 2022، صفحة 176)

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي

يستند التمويل الإسلامي إلى قواعد الشريعة الإسلامية الواردة في القرآن والسنة والإجماع والقياس، وبناء عليها تم وضع مبادئ وأسس معينة يسير وفقها تتمثل فيما يلي:

أولاً: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية

وذلك بالالتزام بأوامر الله تعالى وتطبيق تعاليم الإسلام في كل شؤون الحياة وهذا ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية لأنه واجب شرعي مطلوب و ما من أمر إلا بحكم الله تعالى (سبع و قويدري، 2016، صفحة 225) ويشمل هذا الالتزام ما يلي:

1- **المعاملات المالية:** وذلك من خلال تحريم الربا والاكنتاز واستثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث إلى جانب الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات (كواش، بن حاج ، و مغراوة، 2021، صفحة 44)

2- **الصدق والأمانة:** وقد حث الإسلام على الصدق وأكد على إلزامه لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (القرآن الكريم سورة التوبة الآية 119) حيث يعتبر الإسلام الصدق في المعاملة وبيان ما في السلعة أساس البركة في الرزق والفلاح في الدنيا والآخرة، كما يعتبر الأمانة الضمانة الأكيدة لنجاح العمل المالي (سبع و قويدري، 2016، صفحة 222).

3- **التراضي:** فيجب أن تتسم العقود بالتراضي حسب الفقه الإسلامي مع توفر الضوابط الشرعية الملزمة لصحة العقد لإيجاد صيغة تعاقدية تتصف بالعدل والإنصاف (سبع و قويدري، 2016، صفحة 224).

4- **العدل:** حيث أقر الإسلام بأن العدل هو أساس توازن الكون واستقرار العيش لذلك قد حرم الله الظلم والغرر بما فيه من أكل المال بالباطل وأمر بالعدل (سبع و قويدري، 2016، صفحة 223) و قال عز وجل في ذلك ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ (القرآن الكريم سورة النحل الآية 90).

ويقتضي العدل الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغرم ويقصد بالغرم الربح والغرم أي الخسارة وعليه فمقتضى هذا المبدأ هو تحمل الفرد الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث يتم توزيع الأعباء بالعدل بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الوحدات والحقوق فلا تتقل إحداها على حساب الأخرى. فمثلا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تريد تحقيق أرباح فعليها المشاركة في الخسائر إن وجدت على أن يكون الاتفاق في النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون متماثلة في حالة الربح والخسارة (كواش، بن حاج ، و مغراوة، 2021، الصفحات 44-45).

5- **الوفاء بالعهد:** حيث اعتبر الإسلام الوفاء بالعهد من الأخلاق الكريمة و صفات النفس الشريفة وعليه أكد على ضرورة الوفاء بالعهود والعقود (سبع و قويدري، 2016، صفحة 224) وقد قال تعالى في ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (القرآن الكريم سورة المائدة الآية 1).

6- **التعاون:** وقد حث الإسلام على التعاون في الخير و البر وتجنب التعاون في الأعمال المحرمة والمحضورة شرعا لما تسببه من تضيق على الناس وتمس بمصالحهم وأمر بتوحيد الجهود في سبيل إنماء وإعمار الأرض

وإصلاح الكون. (سبع و قويدري، 2016، صفحة 224) فقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى﴾ (القرآن الكريم سورة المائدة الآية 2).

7- **إتقان العمل والإبداع العلمي:** وهذا من خلال إجادة العمل المكلف به ويتجلى ذلك في صيغة التمويل بالمشاركة باستحداث منتجات مالية وابتكار صيغ تمويلية تلبي احتياجات الزبائن، والنظام المالي الإسلامي لا يمنع الهندسة المالية التي تهدف إلى تطوير و ابتكار منتجات مالية جديدة ومبتكرة (سبع و قويدري، 2016، صفحة 225).

فقد ظهر ما يعرف بالهندسة المالية الإسلامية وهي مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل الإسلامي في اطار توجيهات الشريعة الإسلامية (الساكر، 2015، صفحة 42).

ثانيا: استمرار الملك لصاحبه

وهذا المبدأ قائم على استمرارية التمويل الإسلامي لصاحبه حتى ولو تغير شكل ملكه، فعادة ما يكون التمويل أموالا نقدية لشراء العقارات والاستثمارات الضرورية لانطلاق المشاريع، وصاحب المال يستحق الربح نتيجة ذلك (كواش، بن حاج ، و مغراوة، 2021، صفحة 45).

ثالثا: الالتزام بالأولويات الإسلامية

حيث تضمنت الشريعة الإسلامية أولويات في الاستثمارات وتم ترتيبها وفق ثلاث مراتب، فحسب الإمام الشاطبي هناك الضروريات والحاجات والتحسينات، ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات والحاجات (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 891).

رابعا: ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد

حيث يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد، فهو ليس قائما على قدرة المستفيد على السداد فقط وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة وتحليل جدواه والنتائج المتوقعة منه وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة و قيامهما بإنشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي يعتبر ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويمكن ربط زيادة أو نقصان التمويل بمقدار حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما بالنسبة للتمويل الربوي فيعد ظاهرة مالية بحتة (كواش، بن حاج ، و مغراوة، 2021، صفحة 45).

و إثر ذلك برزت الحاجة إلى حفظ المال و تنميته تحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية و فق ضابطين أساسيين يتمثلان فيما يلي:

1- **ضابط الحفاظ على المال وحمايته من الخطر:** حيث أمر الإسلام بالحفاظ على المال وعدم تعريضه للضياع والهلاك و تذييره فنجد قوله تعالى في كتابه العزيز ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَ لَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (القرآن الكريم سورة الأنعام الآية 141)، كما حث على استثماره وتنميته (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 891).

2- ضابط تنمية المال وتجنب الاكتناز: فقد أمرنا عز وجل بتجنب اكتناز الأموال، و كان لنظام الزكاة في المال الذي حثت عليه الشريعة الإسلامية دور كبير وهام في تجنب الاكتناز، إلى جانب الأمر بوصاية مال اليتيم واستثماره كي لا تأكله الصدقة (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 891).
 لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (القرآن الكريم سورة التوبة الآية 34)

خامسا: التوثيق والتدوين لحفظ الحقوق

فمن ناحية التوثيق فقد نصت الشريعة الإسلامية على توثيق العقود والإشهاد عليها، فيجب كتابتها لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (القرآن الكريم سورة البقرة الآية 282).
 أما من ناحية التدوين فهذا يخص العمليات المحاسبية، وقد اهتم فقهاء الإسلام بفقهاء الكتابة حفاظا على حقوق الناس من الضياع (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 891).

سادسا: تمييز أموال الزكاة

تعرف الزكاة حسب الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة و الإجماع وما أقره الفقهاء عنها على انها " إخراج جزء مخصوص من المال بلغ نصبا إن تم الملك وحال الحول" (شباكي و الغراب، 2014، صفحة 83).

حيث اعتبر الإسلام الزكاة من مقومات النظام الاقتصادي، فهي فريضة شرعية ومن ضروريات التمويل التي تحقق التنمية الشاملة (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، الصفحات 891-892).
 أما عن تمييز الزكاة أو بالأحرى استثمار الزكاة فيعرف على أنه العمل على تنمية أموال الزكاة لأي أجل وبأي طريقة من طرق التنمية المشروعة في الإسلام لتحقيق منافع للمستحقين (شباكي و الغراب، 2014، صفحة 87).

و نجد سبعة ضوابط لتمييز الزكاة متمثلة في: (شباكي و الغراب، 2014، صفحة 87)

- ألا توجد وجوه صرف عاجلة لتلك الأموال؛
- أن يتحقق من استثمار الزكاة مصلحة حقيقية.
- أن تتخذ كافة الإجراءات التي تتضمن بقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة؛
- أن يسبق قرار الاستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.
- أن يسند أمر الإشراف والإدارة إلى ذوي الكفاءة و الخبرة و الأمانة؛
- أن يعتمد قرار الاستثمار شخص له ولاية عامة كالأئمة أو القضاة أو أهل الحل والعقد.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

يتضمن التمويل الإسلامي العديد من الصيغ و الأساليب التي تعمل على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات إلى أنها تختلف عن صيغ التمويل التقليدي نظرا لكونها قائمة على أحكام و ضوابط الشريعة الإسلامية وتندرج هذه الصيغ فيما يلي:

أولاً: صيغة التمويل بالمضاربة

وهي من أشهر وأكثر الصيغ انتشاراً على مستوى المؤسسات المالية العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية تعرف المضاربة بأنها عبارة عن شراكة في الأرباح بين عنصرى العمل ورأس المال، وتصنع هذه الصيغة نموذجاً بين أصحاب حسابات الاستثمار والمصارف الإسلامية، حيث يعلن الممول رغبته في قبول الأموال من أصحاب حسابات الاستثمار على أن تتم مشاركة الأرباح كما هو متفق عليه بينهما، فيما يتحمل الممول الخسائر ما عدا حالات سوء التصرف الإداري (المجلد، 2010، صفحة 167).

وكما ذكرنا سابقاً فمن ضمن صيغة المضاربة نماذج مبنية على العلاقة بين أصحاب حسابات الاستثمار والمصارف الإسلامية، وعليه نجد نموذج المضاربة في الأصول والخصوم الذي يتم فيه استقطاب الأموال بالتحديد الودائع الادخارية و الاستثمارية من خلال عقود المضاربة المطلقة أو المقيدة، علماً أن استخدام الأموال يستند إلى هذه العقود (قندوز، 2022، صفحة 9).

تنقسم صيغة التمويل بالمضاربة إلى نوعين كما يلي:

1- **المضاربة المقيدة:** يضع فيها صاحب المال شروطاً على المضارب ويتم الاتفاق عليها عند إبرام العقد بينهما (خالد، 2013/2012، صفحة 124).

2- **المضاربة المطلقة:** يعطي فيها صاحب المال أو الممول حرية التصرف للمضارب (خالد، 2013/2012، الصفحات 124-125).

ثانياً: صيغة التمويل بالمشاركة

وتعني المشاركة الشراكة أو الشركة، تكون شبيهة بعقد المضاربة وهي عقد يلتزم بموجبه طرفان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع بتقديم حصة من مال أو عمل واقتسام ما ينجم عن هذا المشروع من غنم أو غرم (الشمري، 2008، صفحة 59).

وهي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها في المشاريع، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال، وتقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معاً، ومن ثم يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره، وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها المشاركة المتناقصة، المشاركة الثابتة والمتغيرة (هريان، 2015/2014، صفحة 51).

وتعتبر المشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفعالية، فيتم تقديم التمويل الذي يطلبه العميل دون أن يأخذ البنك فائدة محددة وإنما يشاركه في الربح المحتمل (حجاب عيسى، سعودي، و بوزرية، 2023، صفحة 892).

و تأخذ صيغة المشاركة في التمويل الإسلامي أو بالأحرى عقود المشاركة وكما ذكرنا سابقاً ثلاث أشكال لكل منها ميزات مختلفة فهناك عقود مشاركة ثابتة (طويلة الأجل) و عقود مشاركة متناقصة إضافة إلى عقود المشاركة المنتهية نستطيع شرحها كما يلي:

- 1- المشاركة الثابتة: كما تسمى أيضا المشاركة طويلة الأجل وتعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يفرض عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا أيضا في ما ينتج عنه من أرباح وخسائر (بلبشير و بلبشير، 2020، صفحة 242).
- 2- المشاركة المتناقصة: تسمى أيضا بالمشاركة المنتهية بالتملك يكون فيها من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع وشريكا أيضا في كل ما ينتج عنه حسب النسب المتفق عليها في العقد (بلبشير و بلبشير، 2020، الصفحات 242-243).
- 3- المشاركة المتغيرة: هو البديل عن التمويل بواسطة الحساب الجاري المدين فيتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجاته (بلبشير و بلبشير، 2020، صفحة 242).

ثالثا: صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة و المشاركة

- بالإضافة إلى صيغتي المضاربة والمشاركة هناك صيغ أخرى في التمويل الإسلامي تكون شبيهة بها في بعض الخصائص وتختلف عنها وهما صيغة المزارعة وصيغة المساقاة ونعرفهما على النحو التالي:
- 1- صيغة التمويل بالمزارعة: هو عقد قائم بين طرفين على أن يسلم طرف منهما الأرض إلى عامل (الطرف الثاني) ليزرعها أو يعمل عليها مقابل حصة من الزرع، أي تقديم الأرض لمن يزرعها مقابل الحصول على نسبة من ناتجها الكلي (مرطان، 1999، صفحة 99).
 - 2- صيغة التمويل بالمساقاة: هو عقد بين طرفين قائم على إصلاح ورعي وسقي الأشجار وقطاف ثمارها مقابل الاستفادة من جزء من ثمارها، عادة ما تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من العقود لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الزراعة (قيدول و حريري، 2017، صفحة 67).

رابعا: صيغ التمويل القائمة على أساس البيوع

- تشتمل صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع على نوعين ألا وهما التمويل بصيغة المرابحة و التمويل بصيغة الاجارة حيث نجد:
- 1- صيغة التمويل بالمرابحة: وتقوم هذه العملية على إعلام صاحب السلعة للمشتري بسعر السلعة، مع أخذ ربح منها، أو بعبارة أخرى هي بيع السلعة بالثمن المشتراة بها مع زيادة ربح معلوم لكلا المتعاقدين (الزحيلي، 2002، صفحة 481).
 - 2- صيغة التمويل بالإجارة: أو ما يسمى أيضا بالتمويل التأجيري حسب ما ورد بكتب الفقه الإسلامي، أما المصارف التي تعتمد على التمويل الإسلامي فتطلق عليه اسم الإجارة، وهو شبيه نوعا ما بالائتمان التجاري (leasing) المعمول به في البنوك التقليدية لأنه قائم على عملية تأجير آلات أو معدات (مطهري، 2017، صفحة 137).

خامسا: صيغ التمويل الشبيهة بصيغ البيوع

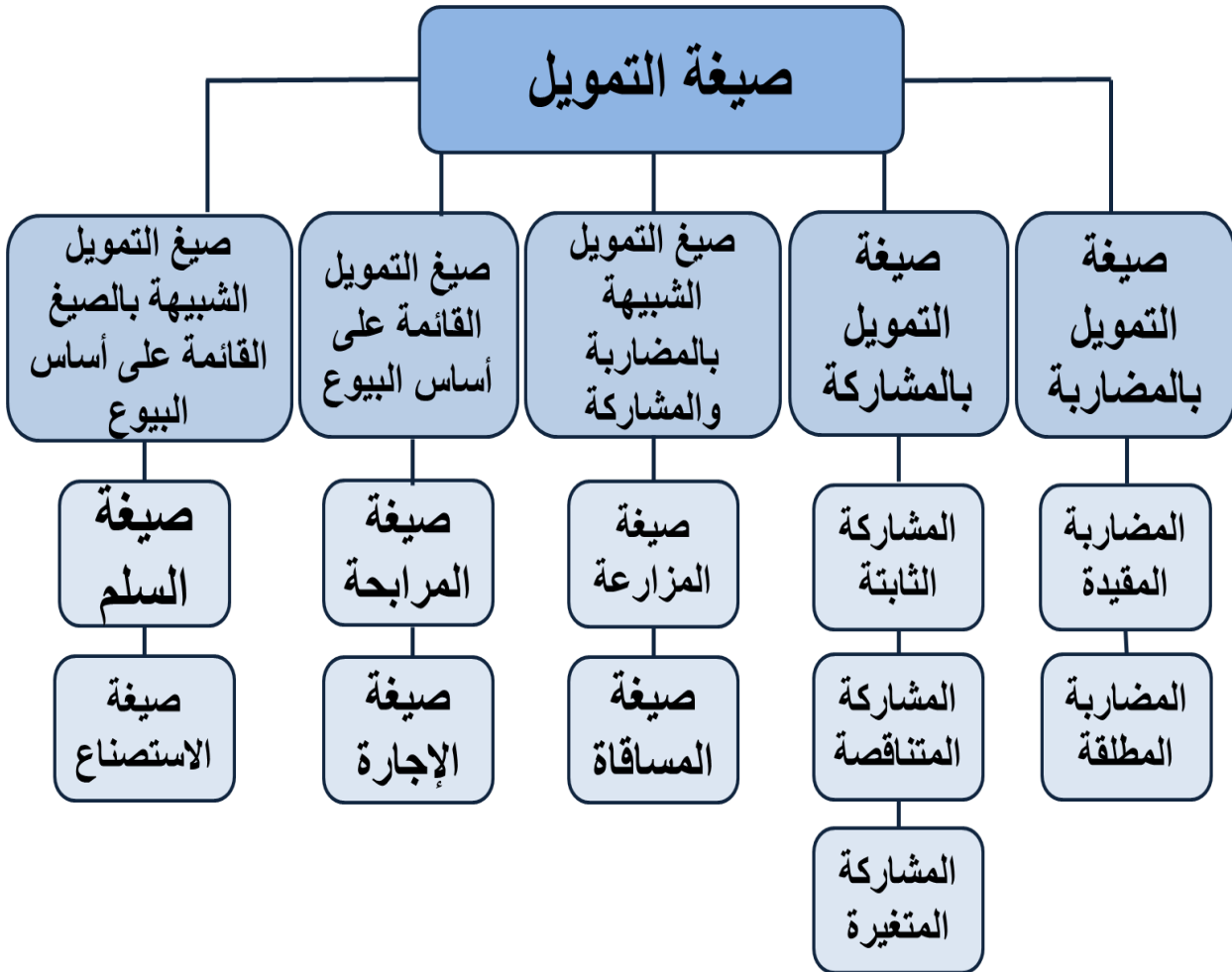
- إضافة إلى الصيغ القائمة على البيوع أي صيغة المرابحة و صيغة الإجارة هناك صيغ أخرى شبيهة بها متمثلة في صيغة التمويل بالسلم والاستئجار نستطيع معرفتها من خلال ما يلي:

1- صيغة التمويل بالسلم: هو عملية تقوم بين بائع ومشتري السلعة، مع دفع ثمنها مقدما على أن يتم استلامها بعد أجل معلوم وبمواصفات متفق عليها، وهذا النوع يكون صالحا أكثر لتمويل العمليات الزراعية .
عندما يحتاج المزارع للتمويل لأجل شراء لوازم الانتاج كالبنور والسماد وغيرها وبعد حصول الانتاج يتم التسليم بالقدر وفي الوقت المتفق عليه (صوان، 2015، صفحة 164).

2- صيغة التمويل بالاستصناع: هي عبارة عن عقود بيع بين الصانع الذي يصنع السلعة و المستصنع الذي يطلب هذه الصناعة على ألا تكون هذه الصناعة أو السلعة موجودة أي لم يتم تصنيعها بعد، إلى أنه سيتم تصنيعها مستقبلا حسب المواصفات التي يحددها المشتري النهائي، ويتم تسليمها لأجل محدد ووفق مبلغ متفق عليه بين الطرفين على أن يتم دفعه سلفا أو مؤجلا (داوود، 2012، صفحة 175).

إلى جانب هذه الصيغ فالبنوك الإسلامية تقدم قروضا تعرف باسم " القروض الحسنة " وهي قروض قصيرة الأجل ولا يتم تلقي تعويضات عنها ويقوم المقترض بإعادتها في الموعد المحدد (حبيب، 2016، صفحة 133).
يمكن تلخيص صيغ التمويل الإسلامي في الشكل التالي:

الشكل 09: صيغ التمويل الإسلامي



المرجع: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

- تجدر الإشارة أنه أيضا يتم تصنيف صيغ التمويل الإسلامي حسب أجالها كما هو الحال في صيغ التمويل التقليدي حيث نجد: (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، الصفحات 893-894)
- صيغ التمويل الإسلامي طويلة الأجل وتشمل المضاربة والمشاركة؛
 - صيغ التمويل الإسلامي متوسطة الأجل كصيغة الإجارة والاستصناع.
 - صيغ التمويل الإسلامي قصيرة الأجل مثل صيغة المرابحة والسلم.

المبحث الثالث: التميز بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي

حققت المؤسسات المالية العاملة بصيغ التمويل الإسلامي في الآونة الأخيرة عدة نجاحات، حيث كان لها أثر واضح في تنمية وتشجيع الاستثمارات وتطوير الأنظمة المالية و الاقتصادية، لكن بالرغم من ذلك فالتمويل التقليدي هو الآخر كان له دور كبير في دعم الأنظمة المالية والاقتصادية، لذلك وجب التميز بينهما.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي

يشترك التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي في عدة نقاط حيث نجد الكثير من أوجه التشابه بينهما نستطيع تعدادها فيما يلي:

أولاً: من حيث المفهوم

يعرف التمويل التقليدي على أنه التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال اللازمة لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية ويتكون من أسس عملية متعلقة بالحصول على الموارد من مصادر مختلفة وحسن استخدامها من المؤسسات والأفراد (فوردي و براجام، 2009، صفحة 20).

أما التمويل الإسلامي فيعرف على أنه عملية تقديم المال نقداً أو عينا من مالكة إلى طرف آخر ليديره ويتصرف فيه طلباً للربح مقابل عائد متفق عليه ومباح شرعاً (عبادة، 2001، صفحة 35).

ومن خلال الاطلاع على مفهوم كل من التمويل التقليدي والإسلامي نلاحظ وجود عدة نقاط مشتركة فكل منهما قائم على عملية أو مجموعة من العمليات تتضمن حركة للموارد بغض النظر عن نوعها سواء كانت مالية أو عينية أو مادية موجهة لتغطية حاجات استهلاكية أو استثمارية، وبما أنه هناك عملية وحركة للموارد فلا بد من وجود أطراف يقومون بهذه العملية وعليه نستنتج أيضاً أن كلا من التمويل التقليدي و الإسلامي قائمان على علاقة بين طرفين أو أكثر وفق عقود معينة.

ثانياً: من حيث الأهداف

يهدف التمويل التقليدي لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية، إلى جانب تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم وتوفير فرص العمل والسكن... (بقاش و بن دادة، 2019، صفحة 55).

كما نجد من أهداف التمويل الإسلامي تحقيق الربحية للمؤسسات وجذب الاستثمارات وتشجيعها إلى جانب الموازنة بين رغبة المجتمع في الحصول على تمويل ميسر وتحقيق ضمانات كافية لتحقيق الأرباح، إضافة لخدمة المجتمع بتوفير الحاجات الضرورية للأفراد كمناصب الشغل والسكن...و تشجيع المشاريع الشخصية والفردية ودعم المشاريع التنموية الهادفة لخدمة المجتمع (عوض، 2022، صفحة 111).

بناء على ذلك نلاحظ وجود أهداف مشتركة بين التمويل التقليدي والإسلامي، فكلاهما يعمل على توفير الموارد اللازمة للمشاريع الاستثمارية وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية سواء لهذه المؤسسات أو الأفراد لتحقيق الأرباح لأصحاب هذه المشاريع، ويشجع الاستثمار بما يخدم اقتصاد الدولة، إضافة لخدمة المجتمع عن طريق إشباع رغبات الأفراد.

وعليه نستنتج أن خدمة المجتمعات وتنمية اقتصاديات الدول وأنظمتها المالية من أسمى الأهداف التي يسعى لتحقيقها كل من التمويل التقليدي والإسلامي.

ثالثا: من حيث وجود المؤسسات

توجد العديد من مؤسسات التمويل التقليدي مثل البنوك التقليدية بأنواعها التي تركز على قبول الودائع ومنح الائتمان، وتعد بمثابة وسيط بين أصحاب الفائض والعجز المالي. (مطهري، 2017، صفحة 137) إلى جانب شركات التمويل التأجير التي تقوم بشراء الأصول الإنتاجية من البائعين، وتعطي الفرصة لأصحاب المشاريع للاستفادة منها وفق أجال معينة وبمقابل (هشام، 2015، صفحة 40) وغيرها من المؤسسات.

كما أن للتمويل الإسلامي مؤسسات خاصة به مثل البنوك الإسلامية التي تقوم بالعديد من العمليات المالية في اطار الشريعة الإسلامية مثل المضاربة والمرابحة، (قندوز، 2022، صفحة 8) وكذلك مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي القائمة على مبدأ جمع التبرعات وغيرها. (قندوز، 2022، صفحة 16) و منه نستنتج أن كلا من التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي يتجسد من خلال مجموعة من المؤسسات.

رابعا: من حيث الابتكار المالي

عرف التمويل التقليدي الربوي عدة ابتكارات لآليات و منتجات مالية جديدة خاصة منتجات التكنولوجيا المالية مثل سلاسل الكتل والعملات المشفرة (بوعلاقة و وهيبة، 2021، صفحة 61). فضلا عن منتجات الهندسة المالية وبالتحديد المشتقات المالية مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة (السويلم، 2010، الصفحات 3-4).

من الناحية الإسلامية قام فريق من الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية باستخراج ما يزيد عن 1300 صيغة فقهية من الكتب الشرعية الممكن تطويرها إلى منتجات مالية إسلامية وفق المفهوم الحديث (غربي ع.، 2009، صفحة 222).

كما ظهرت في اطار الابتكارات المالية الإسلامية عدة منتجات كمنصات التمويل الجماعي الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة وهناك أنواع عديدة منها منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافئة والقائمة

على التبرع، ومن أمثلة منصات التمويل الجماعي الإسلامي نذكر منصة KapitalBoost.com ومنصة Beehive.ae (قيمش وكتاف، 2022، الصفحات 302-304).

وعليه فكل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي يهتم بالابتكارات المالية ويشجع على البحث واختراع منتجات وآليات وخدمات مالية جديدة. فقد تم ابتكار منتجات مالية في كليهما بالرغم من وجود فروقات بينها.

خامسا: من حيث الرقابة

بالحديث عن الرقابة في التمويل سواء التمويل التقليدي أو الإسلامي سنشير للبنوك الخاصة بكل منهما (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)، فكل منهما يخضع للرقابة من البنك المركزي ويتقيد بالقرارات والقوانين الصادرة منه والسياسات التي يضعها فيما يتعلق بأنشطتهما (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 896) بغض النظر عن اختلاف المبادئ الخاصة بكل واحد منهما.

سادسا: من حيث المخاطر

تتمثل المخاطر من وجهة النظر التقليدية في مخاطر أسعار الفائدة التي تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة. ومخاطر التسعير الناشئة عن تغيرات أسعار الأصول، وكذلك مخاطر أسعار الصرف الناجمة عن تحركات أسعار العملات الأجنبية، إلى جانب مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان (معاريف، غربي صباح، و زناقي، الصفحات 16-18).

أما من وجهة النظر الإسلامية فهناك مخاطر أساسية لا بد ألا تكون موجودة حتى تكون العقود شرعية أو تلغى مثل وجود الغرر في محل العقد، وهناك مخاطر مسموح بها أي لا تبطل العقد لكنها تضر به (معاريف، غربي صباح، و زناقي، صفحة 20).

تتعرض البنوك الإسلامية أيضا للمخاطر الائتمانية المرتبطة بعلاقتها مع طالبي التمويل وعدم قدرتهم على السداد وهي من أبرز المخاطر التي تصيب هذا النوع من البنوك، إلى جانب مخاطر أخرى كمخاطر التشغيل وغيرها (بريكي و شعبان، 2018، الصفحات 4-5).

ومما سبق نستنتج أن التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي متماثلان كونهما عرضة للمخاطر أي أن المؤسسات الخاصة بكل منهما تحتاج لعملية إدارة المخاطر، وبالرغم من وجود اختلافات بين أنواع هذه المخاطر إلى أن هناك مخاطر أخرى مشتركة مثل مخاطر السيولة والتشغيل.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي

كوجود العديد من التشابهات و النقاط المشتركة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي توجد اختلافات بينهما أيضا سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

أولا: من حيث الضوابط و الأحكام

يمثل التمويل التقليدي للقوانين والأحكام الصادرة من الحكومات فقط بينما التمويل الإسلامي يمتثل لقوانين الحكومات وأحكام الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية إلى جانب خضوعها للرقابة المالية كالبنوك التقليدية تخضع أيضا للرقابة الشرعية على أعمالها (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 898).

ثانيا: من حيث الدور الاجتماعي

يقوم التمويل الإسلامي بالإضافة إلى أدواره المالية بأدوار أخرى اجتماعية لمساهمة في صناديق الخدمة الاجتماعية وتوفير قروض حسنة في العديد من الحالات الاجتماعية كالمرض الكوارث وغيرها، كما يعمل بواسطة صناديق الزكاة ويوزع أمواله على المستحقين، بينما التمويل التقليدي لا يهتم بهذه الجوانب بقدر اهتمامه بتحقيق الربح (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 898).

ثالثا: من حيث الأخلاقيات

يعمل التمويل الإسلامي بمبادئ وأخلاقيات التسامح واليسر الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية حيث يتم التساهل مع المدين المعسر العاجز عن الوفاء بالتزاماته في حين يعاقب المدين المماطل بعقوبات لكن لا تصل للفوائد الربوية المركبة، بينما التمويل التقليدي لا يراعي أي ظروف للمدينين، حال لم يسددوا ما عليهم في الأوقات المحددة تفرض عليهم غرامات ربوية (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 898).

رابعا: من حيث ملكية المال

تختلف ملكية المال بين وجهة نظر التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي حيث ملكية المال تكون متقطعة خلال فترة القرض من الممول وتنتقل إلى المقترض في التمويل التقليدي، بينما تبقى لصاحبه (الممول) في التمويل الإسلامي (الرزاق و مراسي ، 2021، صفحة 129).

خامسا: من حيث ضمان العائد

يعد المقترض في التمويل التقليدي ضامنا للعائد بالنسبة للممول، بينما لا يضمن المضارب العائد لرب المال في التمويل الإسلامي، كما يضمن هذا المقرض تحصيل عائد ثابت عن قرضه بغض النظر عن النتيجة التي حققها سواء كانت ربحا أو خسارة، بينما في التمويل الإسلامي يستفيد الممول بنسبة من الربح المحقق ويتكبد الخسارة إذا ما تحققت، إلا فيما يخص القرض الحسن حيث يسترد الممول رأسماله فقط دون زيادة أو نقصان (الرزاق و مراسي ، 2021، صفحة 129).

سادسا: من حيث استثمار الأموال ومشاركة الأرباح و الخسائر

من ناحية استثمار الأموال الأتية من أساليب التمويل الإسلامية نجد أنها تحتل حيزا كبيرا في المعاملات والتعاون في رأس المال، بينما يولي التمويل التقليدي الأهمية الكبيرة للإقراض بدرجة أولى ولا يتم قبول استثمار الأموال على نطاق واسع.

أما بالنسبة للأرباح والخسائر فالتمويل الإسلامي يقوم على أساس مشاركتها حسب ما أقرته الشريعة الإسلامية، فالدوافع الاستثمارية والادخارية تقوم على أساس المضاربة والمشاركة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس نظام الفائدة أخذا وعطاءا، هذا الأخير الذي يقوم على استئجار النقود وتأجيرها يؤدي لزيادة التضخم النقدي، فالودائع لأجل والودائع الادخارية تقوم في على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الايداع (حجاب عيسى، سعودي، و بوزربة، 2023، صفحة 897).

سابعاً: من حيث الحساسية للعوامل الخارجية

تتباين حساسية ومدى تأثير التمويل التقليدي عن التمويل الإسلامي بالعوامل الخارجية أو بالأحرى البيئة الديناميكية التي تنشط فيها البنوك التقليدية والإسلامية والدليل على ذلك تفاوت قدراتها على تحقيق الاستقرار المالي في ظل تأثير نفس العوامل، وتباينت أيضاً قدرة البنكين على مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية .

من خلال عدة دراسات تجريبية تبين أن هناك تباين في الاستقرار المالي من ناحية التمويل في البنوك التقليدية والإسلامية، فوجدت بعض هذه الدراسات أن البنوك الإسلامية أكثر استقراراً من البنوك التقليدية في حين وجدت دراسات أخرى العكس (gargouri, 2022, p. 686).

علماً أن الاستقرار المالي يمثل الوضع الذي يكون فيه النظام المالي المشتغل على الوسطاء الماليين والأسواق المالية وبنيتة الأساسية قادراً على تحمل الأزمات وتصحيح الاختلالات المالية، مما يقلل من احتمال حدوث اضطرابات في عمليات الوساطة المالية (gargouri, 2022, p. 679).

ولو نظرنا إلى المصارف الإسلامية من حيث تأثيرها بالأزمات المالية فقد أظهرت وجودها بشكل متزايد من خلال كونها المصارف الوحيدة الذي لم تطلب السيولة التمويلية عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية، وكانت إشارة جيدة ليتم الاعتراف بها (Effendi و disman، 2017، صفحة 309). كما أثبتت دراسة أخرى حول الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية خلال فترة جائحة كورونا أن التمويل الإسلامي لازال مستعداً لمواجهة العوامل الخارجية (Fakhri، 2021، صفحة 31). وهذا يبرهن أن البنوك التقليدية والإسلامية لا يتأثران بنفس القدر من مختلف العوامل الخارجية.

وعليه فإن التمويل التقليدي يتشابه مع التمويل الإسلامي من حيث بعض المفاهيم و الأهداف، ووجود مؤسسات خاصة بكل نوع، إلى جانب العرصة للمخاطر والحاجة إلى الرقابة والابتكار المالي، ويختلف عنه من ناحية الضوابط والأحكام، وكذا الاخلاقيات والدور الاجتماعي إلى جانب ملكية رأس المال وضمان العائد. إضافة إلى طريقة استثمار الأموال ومشاركة الأرباح والخسائر، ومدى حساسيتهما للعوامل الخارجية بما في ذلك الأزمات المالية.

ومن خلال ما سبق أيضاً نلاحظ وجود عدة اختلافات بين التمويل الإسلامي كوجود نقاط متشابهة، كما نلاحظ أن المقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي بمثابة المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، لكونهما مصدر هاذين التمويلين، بالرغم من قيام بعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية ونظراً إلى الفروقات التي تم التطرق إليها حول التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي نستطيع وضع مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من جوانب مختلفة كالمفهوم وطبيعة دورها، ومصادر التمويل الخارجي الخاصة بكل منهما إلى جانب استخدامات الأموال والربحية والرقابة وغيرها .

وفيما يلي جدول يلخص الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية:

الجدول 02: المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

العنصر/البنك	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
المفهوم	مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع ومنح القروض، كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية كالحوالات والكفالات وصرف العملات	مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع على أساس القرض الحسن أو عقد الوديعة أو عقد المضاربة، واستخدامها لمنح تمويلات متنوعة كالمرابحة و التوريق والسلم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية كالحوالات، الكفالات صرف العملات...إلخ
طبيعة الدور	يقوم بدور الوساطة المالية، تتلقى الأموال من أصحاب الفوائض ويحولها لأصحاب العجز.	يقوم بدور الوساطة المالية (منح قرض)، وقد يقوم بدور التاجر من خلال البيع والشراء، أو دور المستثمر من خلال المشاركة أو المضاربة
مصادر التمويل الخارجي	- الودائع بدرجة أساسية. - القروض سواء كانت من البنك المركزي أو من المؤسسات المالية الأخرى.	- الودائع الجارية - حسابات الاستثمار
استخدامات الأموال	- القروض بفائدة - القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة	- التمويلات: (مرابحة ، تورق، استصناع...إلخ) - الاستثمارات
الربحية	-المصادر الرئيسية: تمثل الفرق بين الفائدة المبدئية والفائدة الدائنة. -المصادر الثانوية : تشمل عمولات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة.	- المصادر الرئيسية: عوائد التمويلات والاستثمارات. - المصادر الثانوية : هي عمولات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة
الرقابة	يخضع البنك التقليدي لرقابة الجمعية العمومية (داخلية)، ولرقابة السلطات النقدية كالبنك المركزي (رقابة خارجية)	إضافة إلى رقابة الجمعية العمومية و رقابة السلطات النقدية، هناك رقابة شرعية للتأكد من توافق كل أعمال البنك مع متطلبات الشريعة

المطلب الثالث: مواطن التكامل بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي

كوجود اختلافات و تشابهات بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي توجد أيضا نقائص في كل واحد منهما لذلك فكل نوع يحتاج إلى الآخر لإكمال هذه النقائص، وهذا يخلق تكامل بينهما سنتناوله من خلال هذا المطلب من خلال ما يلي:

أولاً: تحقيق الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي عملية ضمان وصول الخدمات والمنتجات المالية المناسبة إلى كافة فئات المجتمع عامة حتى الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وطريقة عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب (بوغازي و لعفيفي، 2023، صفحة 117).

برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلولاً للفئات التي تنبذ التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي أو بالأحرى التمويل التقليدي العامل بالربا، وهذا لعدة اعتبارات فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي بمختلف دول العالم، وبالتالي فالتمويل الإسلامي بمنتجاته المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية سيجلب فئات المجتمع التي لا تفضل التمويل التقليدي (فلاق، سوداني، و حمدي، 2021، صفحة 287).

وعليه نستنتج أن التكامل بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من ناحية الشمول المالي يكمن في عجز التمويل التقليدي عن تحقيق الشمول المالي خاصة في المجتمعات الإسلامية بسبب الدين والثقافة الإسلامية التي تحرم بعض المعاملات المالية التقليدية، أو وجود فئات من المجتمع لا تناسبها هذه العمليات كاعتبارها مكلفة مثلاً أو لاعتبارات أخرى، فهنا يبرز دور التمويل الإسلامي في إرضاء هذه الفئات وتوفير المواصفات المطلوبة التي عجز عنها التمويل التقليدي وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

ثانياً: استثمار الفائض من الأموال

في إطار التمويل الإسلامي قد يحدث فائض في الأموال فيحتاج البنك الإسلامي إلى استثمارها هذا الفائض النقدي، فعادة ما تواجه البنوك الإسلامية مشاكل السيولة العالية في الأجل القصير وعليه تقدم لها البنوك التقليدية خدمات الاستثمار السلعي قصير الأجل لمدة قد تكون أو أسبوع أو شهر أو ربما أكثر، وفي ظل هذه الخدمة يشتري البنك التقليدي سلعة معينة لصالح البنك المركزي من ثم يبيعها بأجل نيابة عن البنك الإسلامي على أن يقوم بكفالة مديونية المشتري الأخير لصالح البنك الإسلامي مقابل عمولة (عبد العزيز و مطهري، 2012/2011، صفحة 42).

ثالثاً: الضمان على المخاطر

يتعرض التمويل الإسلامي للعديد من المخاطر المختلفة فيبرز دور التمويل التقليدي في مساعدته للتخفيف والحد منها، وذلك عن طريق تدخل البنوك التقليدية حيث يتدخل كوسيط لتوفير ضمانات عند حدوث هذه المخاطر في البنك الإسلامي الذي تتوفر فيه سيولة تفوق طاقته الاستثمارية المحلية في الوقت الذي تكون

فيه المؤسسات التجارية والصناعية في الدول الإسلامية الأخرى بحاجة إلى المزيد من الموارد المالية والتمويل (عبد العزيز و مطهري، 2012/2011، صفحة 42).

كما قد يتعاون البنكان في تمويل الأنشطة الاقتصادية على أساس المشاركة بينهما، على أن يتولى البنك التقليدي أساليباً محللة شرعاً كالنصح والإرشاد (عبد العزيز و مطهري، 2012/2011، صفحة 43).

رابعاً: توفير العملات الأجنبية

في مجال العملات الأجنبية قد يحتاج البنك الإسلامي للعملات الأجنبية لتمويل عملاءه وتغطية حاجاتهم في الوقت الذي يكون فيه بأجل أي وجود عنصر الفائدة، فيتدخل البنك التقليدي بإيداعه مبالغ بالعملية المطلوبة عند البنك الإسلامي المحتاج إليها، على أن يتم تصفية الوديعة نهاية اليوم بالطريقة التي يتفق عليها وبحيث لا ينشأ عن هذا التعامل أي مديونية لليوم التالي (عبد العزيز و مطهري، 2012/2011، صفحة 42).

خامساً: نشاط نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية

تعد الأنشطة التي تقوم بها نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وأثارها الإيجابية عليها من أبرز مظاهر التكامل والتعاون بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي وقد أثبتت عدة تجارب مدى نجاح وتأثير هذه النوافذ والفروع على أداء البنوك التقليدية.

شهد العمل المصرفي الإسلامي نمواً سنوياً بمعدل 15% حسب ما قدره الباحثون، ومع تزايد البنوك التقليدية التي تمارس التمويل الإسلامي من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية وانتشارها في مناطق مختلفة من العالم، تزايد حجم الأموال التي تقوم بإدارتها (عبد العزيز و مطهري، 2012/2011، صفحة 43). أما بالنسبة للفروع الإسلامية فهي الأخرى ساهمت في تنمية البنوك التقليدية التي تتبناها ومن بين تجاربها الناجحة نجد:

1- التجربة المصرية: تعتبر بنوك مصر التقليدية من أوائل بنوك الدول العربية التي بادرت في إنشاء فروع إسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقام بنك مصر سنة 1980 بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية باسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية " من تم لحقتها كثير من البنوك إثر النجاح الذي حققه بنك مصر حيث وصل عدد فروعها سنة 2004 إلى 29 فرعاً ، و بذات تنتشر الفكرة بين بقية البنوك (فلاق و سالمي، 2018، صفحة 171).

2- التجربة السعودية: بدأت فكرة إنشاء فروع إسلامية بمصرف تقليدي بالمملكة العربية السعودية سنة 1996 حيث قام البنك الأهلي التجاري السعودي بفتح أول فرع له، ونظراً للإقبال الكبير على هذا الفرع تم فتح عدة فروع جديدة تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وتم تنصيب إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامياً سنة 2005 (فلاق و سالمي، 2018، الصفحات 171-172).

3- التجربة القطرية: وكان بنك قطر الوطني أول مصرف تقليدي يبادر بتقديم التمويل الإسلامي وتوفير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية من خلال تأسيس وإنشاء فروع مستقلة إسلامية عرفت هذا الفرع الإسلامي باسم QNB سنة 2005 وقدر رأس ماله بمائة بليون ريال قطري تم تقديمها كقروض حسنة، و بعد ذلك قاموا

بزيادة رأس ماله إلى مليار ريال قطري، وتجدر الإشارة أن هذا الفرع كان يسير وفق ضوابط معينة من بينها استقلاليته عن البنك الأم من الناحية المحاسبية وعدم خلط أموال الفرع مع أموال البنك، إلى جانب استقلاليته إداريا (فلاق و سالمى، 2018، صفحة 173).

كما أن تجربة الفروع الإسلامية لم تقتصر على الدول العربية والإسلامية فقط بل قامت بها دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وبريطانيا.

فقد أدت الإرادة السياسية الداعمة للتوجه نحو هذه المبادرة ورغبة بريطانيا في الترويج لنفسها كمركز للتمويل الإسلامي إلى إنجاح هذه التجربة، وأثبتت دراسات البنك البريطاني ISB Lloyds أن ثلاثة أرباع مسلمي بريطانيا يلجؤون للتمويل الإسلامي، كما أثبتت دراسة بريطانية بعنوان التمويل الإسلامي سنة 2009 عدم تأثر بعض البنوك التقليدية التي تتبنى فروع إسلامية بشكل كبير بأزمة الكساد (فلاق و سالمى، 2018، الصفحات 174-175).

أما التجربة الفرنسية فكانت متأخرة في الإقبال على إنشاء فروع تقدم التمويل الإسلامي إلى أن العديد من بنوكها قامت بإنشاء هذه الفروع، من أمثلتها نجد PNB Paribas Najmah و Calyon إضافة إلى SGAM AL (فلاق و سالمى، 2018، صفحة 175).

وعليه نستنتج أن أنشطة نوافذ الصيرفة الإسلامية وفروع الصيرفة الإسلامية من أبرز مظاهر التكامل بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي والتعاون بين البنوك التقليدية والإسلامية.

المطلب الرابع: مؤشرات المفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي

عادة ما يتم اعتماد معايير تقييم الأداء المالي للبنوك سواء كانت بنوكا تقليدية أو إسلامية كمعيار للمقارنة بينهما، علما أنه يتم اعتماد نفس المؤشرات في تقييم الأداء لكليهما، وقياسا عليها تتم المقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: (بوجميلة و بولحية، 2016، صفحة 5 إلى 7)

أولاً: نسب كفاية رأس المال: تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الحاصلة نتيجة عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وتتضمن هذه النسب ما يلي:

- كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع
- كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار
- مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية
- نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة)

ثانياً: نسب السيولة: تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتشتمل على ما يلي:

- نسبة السيولة المتداولة = الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل / (المطلوبات المتداولة)
- نسبة السيولة السريعة = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة
- نسبة السيولة العامة = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات

ثالثا: نسب النشاط: تُشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها. ومن بين نسب النشاط نجد:

- معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع + حقوق الملكية

- نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي التكاليف / إجمالي الاستثمارات

- نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات

- معدل تكلفة الدخل = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات

رابعا: نسب الربحية: تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي

في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، وتشمل هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي الموجودات

- معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حقوق الملكية

- معدل هامش الربح = الأرباح الصافية / إجمالي الإيرادات

خلاصة الفصل الثاني:

مع تنامي الأنشطة الاقتصادية وتزايد أعداد المشاريع الاستثمارية وما صاحبه من زيادة في الحاجة إلى الموارد التي تخدم احتياجاتها، ظهرت العديد من الأساليب التمويلية الهادفة لتغطية مستحقات هذه المشاريع. فتطلب ذلك المفاضلة بين عدة بدائل خاصة المفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي.

وقد تناول في هذا الفصل جوانب مختلفة حول كل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، فتطرقنا لمفهومها من ناحية التعريف والخصائص المميزة لهما و الأهمية والدور الذي يؤديانه إلى جانب الأسس التي يقومان عليها والصيغ التي يتضمنانها، وبناء على ذلك تطرقنا أيضا للنقاط المشتركة والمتشابهة بينهما إضافة إلى أبرز الاختلافات ومواطن التكامل التي تجمع بين الاثنيين معا.

وعليه فقد وجدنا من خلال الفصل أن لكل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي الجوانب الخاصة به وقد يبدو موضوع المفاضلة بينهما أمرا معقدا نوعا ما لوجود عدة تشابهات بينهما بالرغم من وجود اختلافات أيضا. وكذا مواطن تكامل، إلى أن لكليهما دور كبير في تطوير الأنظمة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج
المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية
ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022**

المبحث الأول: بنك الخليج المتحد UGB

المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية ABG

**المبحث الثالث: المقارنة بين وضعية التمويل والأداء المالي
لبنك الخليج المتحد UGB و مجموعة البركة المصرفية
ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022**

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

تمهيد الفصل الثالث:

تعد البنوك المصدر الرئيسي لمختلف أنواع التمويل حسب نوع وتخصص كل بنك، فلو درسنا التمويل التقليدي فالدراسة ستشمل البنوك التقليدية، وكذلك الحال بالنسبة للتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية، لذلك على العملاء خاصة المستثمرين وأصحاب المشاريع معالجة وضعية و أداء البنوك قبل لجؤهم إليها قصد الحصول على التمويل، فالبنك الذي يعجز عن تقديم خدمات كافية وبجودة عالية لزيائنه ولا يملك القدرة على حماية نفسه من المخاطر وتحقيق عوائد معتبرة لن تكون له القدرة على توفير التمويل للعميل بما يلبي احتياجاته ويحقق له أرباحا جيدة بأدنى المخاطر والخسائر.

وبناء على ذلك سنجري دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد التقليدي ومجموعة البركة المصرفية الإسلامية من ناحية حجم التمويلات التي يقدمانها والودائع التي يقبلانها وكذا أدائهما المالي وذلك وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: بنك الخليج المتحد UGB

المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية ABG

المبحث الثالث: المقارنة بين وضعية التمويل و الأداء المالي لبنك الخليج المتحد UGB و مجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المبحث الأول: بنك الخليج المتحد UGB

يعد بنك الخليج المتحد من أبرز البنوك العربية التقليدية، إذ يقدم شبكة واسعة من الخدمات المصرفية التقليدية، كما يملك فروعاً في عدة دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما جعله بنكاً رائداً في مجال تمويل الأفراد والمؤسسات بالمنطقة.

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج المتحد

يقدم بنك الخليج المتحد منذ نشأته العديد من الخدمات المصرفية لعملائه والتي من شأنها دعم وتنمية الاستثمارات، كما يعمل وفق هيكل تنظيمي يتوافق مع الأنشطة التي يقوم بها، لذا سنتناول فيما يلي تعريف ونشأة بنك الخليج المتحد و أهدافه وكذا هيكله التنظيمي (نبذة عن بنك الخليج المتحد، 2018).

أولاً: تعريف ونشأة بنك الخليج المتحد

United Gulf Bank هو بنك يقدم خدمات مصرفية تقليدية متنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تابع لمجموعة الشركات القابضة كيبكو، ويعمل بموجب ترخيص مقدم من مصرف البحرين المركزي. تأسس بنك الخليج المتحد سنة 1980 ومقره في مملكة البحرين، إلا أن الشركة الرئيسية التابعة لبنك الخليج المتحد هي شركة كامكو للاستثمار (kipco invest) المسجلة في الكويت. يتمتع بنك الخليج المتحد بسجل حافل بالإنجازات في إتمام أكثر من ستين صفقة مصرفية استثمارية بنجاح للعملاء منذ عام 2001.

عملت مجموعة كيبكو كمصرف استثماري في أسواق الأسهم والسندات وصفقات الاندماج و الاستحواذ بقيمة بلغت 36,1 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2023، في حين بلغ إجمالي الأصول المدارة لديه بتاريخ 31 ديسمبر 2022 حوالي 14,3 مليار دولار.

ثانياً: أهداف بنك الخليج المتحد

نعدد أهداف بنك الخليج المتحد في النقاط التالية:

- إنشاء مجموعة رائدة في مجال إدارة الأصول والخدمات المصرفية التجارية و الاستثمارية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- خلق فرص ترسخ مكانته كمؤسسة مالية ناجحة في المنطقة.
- تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومدعومة ببنية تحتية وعمليات متطورة للعملاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- إدارة الأصول و الصناديق والخدمات المصرفية الاستثمارية ودعم الشركات.

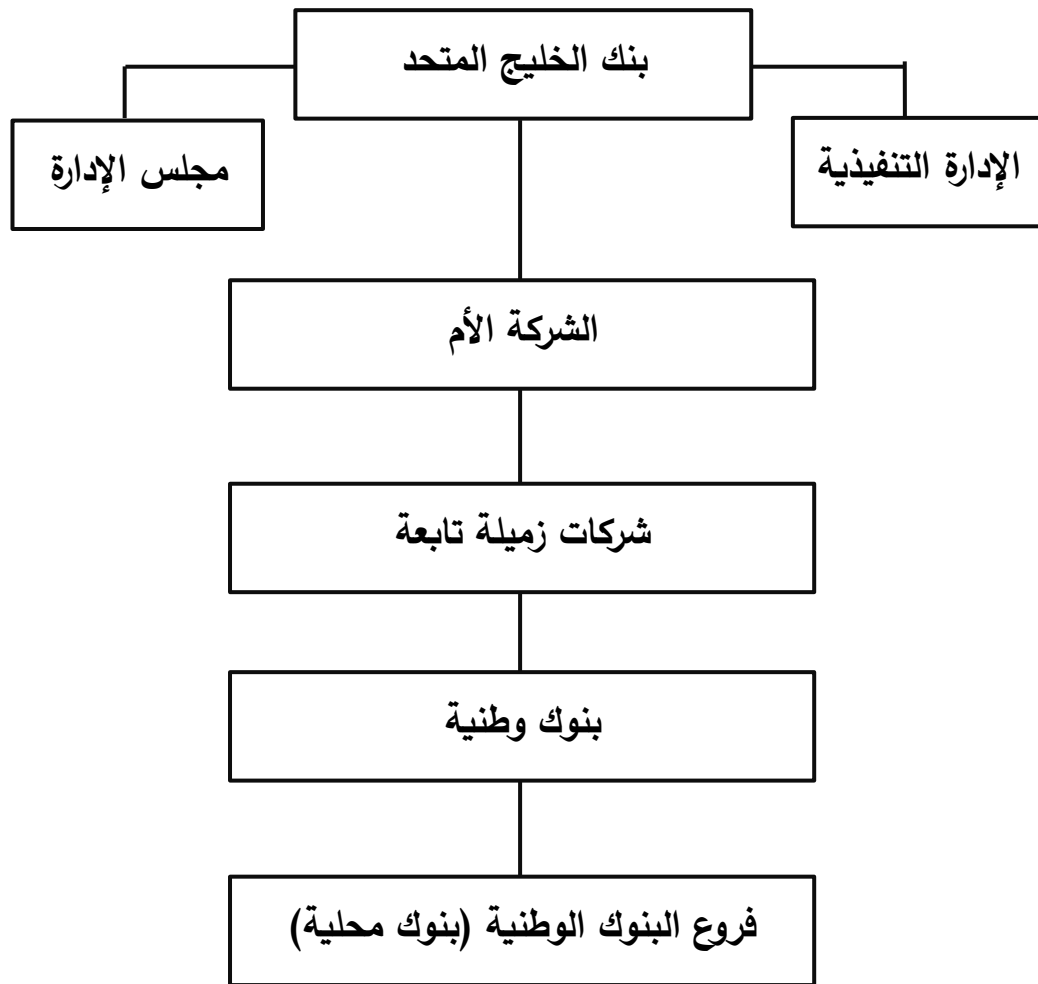
ثالثاً: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج المتحد

1- مجلس الإدارة: يضم مجلس الإدارة لبنك الخليج المتحد مديراً يترأس المجلس الإداري ويشغل في نفس الوقت منصب رئيس اللجنة التنفيذية، إلى جانب مدراء غير تنفيذيين وعدة نواب.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

2- الإدارة التنفيذية: و يديرها رئيس تنفيذي ونائب يشغل منصب الرئيس الداخلي والأمين العام، كما يضم مدير مالي وعدة نواب، و رئيس لإدارة الأصول ومدير للاتتمان والمخاطر إضافة إلى رئيس للخزانة. يتكون بنك الخليج المتحد من شركة أم (شركة الخليج المتحدة القابضة) أحد عناصر شركة كيبكو إلى جانب شركات زميلة تابعة مثل شركة أوسفيد العقارية وشركة شمال إفريقيا القابضة. وتدير هذه الشركات مجموعة من البنوك الوطنية في دول مختلفة تملك فروع محلية في مناطق من هذه الدولة مثل بنك الخليج الجزائري AGB. الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الخليج المتحد باختصار:

الشكل 10: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج المتحد



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المطلب الثاني: دراسة حجم القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

يقوم بنك الخليج المتحد بتغطية شبكة واسعة من الاستثمارات في المناطق التي يعمل بها خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن طريق الفروع المتواجدة بها، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الخاصة بعمليات التمويل كالقروض بأنواعها، كما يقبل هذا البنك مختلف أشكال الودائع.

أولاً: أحجام القروض والودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

يوضح الجدول التالي تطور أحجام الودائع والقروض الخاصة ببنك الخليج المتحد UGB خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى سنة 2022 بألف دولار أمريكي:

الجدول 03: تطور القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

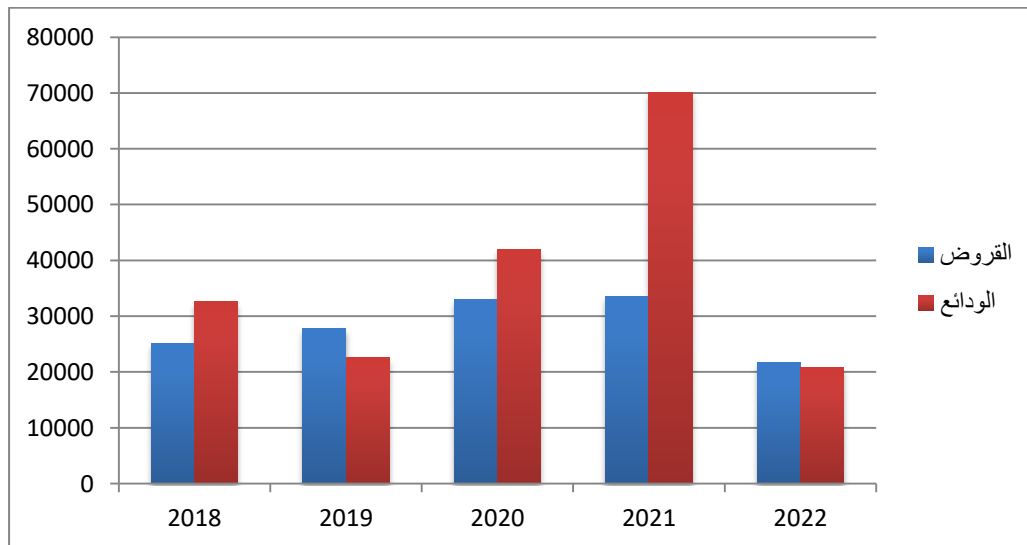
العنصر/السنة	2018	2019	2020	2021	2022
القروض	25,191	27,778	33,098	33,528	21,690
الودائع	32,608	22,647	42,053	70,176	20,772

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

ثانياً: تطور القروض والودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

نستطيع ترجمة التغيرات افي أحجام القروض و الودائع الخاصة بهذا البنك خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 بناء على الجدول أعلاه بالأعمدة البيانية التالية لدراسة التغيرات الحاصلة فيها بوحدة مليار دولار.

الشكل 11: تطور القروض و ودايع بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الجدول 3

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من سنة 2018 إلى سنة 2019 شهدت القروض ارتفاعا معتبرا حيث كانت تقدر بـ 25,191 ألف دولار أمريكي و أصبحت تقدر بـ 27,778 ألف دولار أمريكي، واستمرت بالارتفاع من سنة 2019 حتى سنة 2021 فقد قدرت سنة 2020 بـ 33,098 ألف دولار، وفي سنة 2021 ارتفعت بقدر طفيف وبلغت 33,528 ألف دولار، لكنها انخفضت سنة 2022 فأصبحت مقدرة بـ 21,690 ألف دولار، وبالتالي فإن حجم القروض كان في ارتفاع مستمر خلال الأربع سنوات الأولى الممتدة من 2018 إلى 2021 لكنه في السنة الخامسة أي 2022 انخفض.

شهد حجم الودائع من سنة 2018 إلى سنة 2019 انخفاضا حيث كان يقدر بـ 32,608 ألف دولار أمريكي وأصبح 22,647 ألف دولار أمريكي، إلا أنه من سنة 2019 إلى 2021 كان في ارتفاع مستمر حيث قدر حجمه سنة 2020 و 2021 بـ 42,053 و 70,176 ألف دولار أمريكي على التوالي، ليعود إلى الانخفاض سنة 2022 حيث قدر بـ 20,772 ألف دولار أمريكي.

كما نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن أحجام الودائع أكبر من أحجام القروض الممنوحة في بنك الخليج المتحد خلال سنة 2018 و 2020 و 2021، بينما كان حجم الودائع أكبر من حجم القروض خلال سنة 2019 و 2022، وقد يعود ذلك لعدة عوامل كالتضخم و المنافسة وغيرها.

ثالثا: نسب تطور أحجام القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

شهد حجم الودائع خلال الخمس سنوات الممتدة من سنة 2018 إلى 2022 تباين حيث أنها تارة ترتفع وتارة تنخفض بنسب متفاوتة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- نسب تطور أحجام القروض: قدرت نسب تغير أحجام القروض كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 04: نسب تطور القروض في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنوات	حجم القروض	النسبة
2018	25,191	
2019	27,778	10.26%
2020	33,098	19.15%
2021	33,528	1.3%
2022	21,690	-35.30%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 3

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من 2018 إلى 2019 ومن 2019 إلى سنة 2020 وكذلك من سنة 2020 إلى 2021 كان حجم القروض في ارتفاع مستمر بنسب متفاوتة حيث قدرت بـ 10.26%، 19.15%، 1.3% على التوالي، حتى سنة 2022 حيث انخفضت بنسبة 35.30%.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

2- نسب تطور أحجام الودائع: قدرت نسب التغير في أحجام الودائع كما يوضحه الجدول التالي:
الجدول 05: نسب تطور الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنوات	حجم الودائع	النسبة
2018	32,608	
2019	22,647	-30.55%
2020	42,053	85.69%
2021	70,176	66.87%
2022	20,772	-70.40%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 3

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من سنة 2018 إلى سنة 2019 انخفض حجم الودائع بنسبة 30.55% في حين أنها من سنة 2019 إلى 2020 قد ارتفعت بشكل كبير ومحسوس بنسبة مقدرة 85.69% و كذلك الحال من سنة 2020 إلى 2021 لكن بنسبة زيادة أقل قدرت ب66.87%، لتشهد بعدها انخفاضا من سنة 2021 إلى سنة 2022 بنسبة 70.40%.

رابعا: متوسطات أحجام القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد

يوضح الجدول التالي متوسطات أحجام الودائع والقروض بالمليار دولار في بنك الخليج المتحد:

الجدول 06: متوسط أحجام القروض و الودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

العنصر	المتوسط
القروض	28,257
الودائع	37,6512

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 3

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط حجم الودائع لدى بنك الخليج المتحد خلال السنوات الخمسة أكبر من متوسط حجم القروض، قد يعود ذلك لعدة أسباب كارتفاع معدلات الفائدة بسبب السياسات الحكومية عند حدوث ظاهرة التضخم.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

يعد تقييم الأداء المالي للبنوك أمراً بالغ الأهمية، حيث يعكس للزبون الوضعية المالية لهذه البنوك ومدى قدرتها على تلبية احتياجاته وتقديم الخدمات بأعلى جودة وكفاءة، ولذلك سنقوم بتقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 باستخدام بعض المؤشرات المتمثلة في نسب الربحية ونسب كفاية رأس المال.

أولاً: المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد

قبل أن يتقدم أي مستثمر أو صاحب مشروع إلى البنك قصد الحصول على التمويل لا بد له من معرفة مستوى أداء هذا البنك من عدة نواحي خاصة بربحيته ومدى قدرته على تحمل المخاطر، فهذا الأخير من شأنه التأثير على مشروعه لذلك اخترنا المؤشرات الموجودة في الجدول التالي لتقييم أداء بنك الخليج المتحد.

الجدول 07: مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد

نسب الربحية	نسب كفاية رأس المال
- معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي الموجودات	- نسبة كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع
- معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حقوق الملكية	- نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار
- معدل هامش الربح = الأرباح الصافية / إجمالي الإيرادات	- نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات الغير سائلة

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانياً: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022 من خلال نسب كفاية رأس المال

تساعد نسب كفاية رأس المال على معرفة مدى قدرة البنك على التصدي للمخاطر، وفيما يلي نجد نتائج حساب نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال السنوات من 2018 إلى 2022:

1- نسبة كفاية حقوق الملكية للودائع (EDR) Equit -to- Deposit Ratio: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير كفاية حقوق الملكية للودائع.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الجدول التالي يوضح النتائج المتوصل لها الخاصة بنسب كفاية حقوق الملكية للودائع:

الجدول 08: معدلات كفاية حقوق الملكية للودائع في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	حقوق الملكية	إجمالي الودائع	EDR
2018	314,856	32,608	%965.58
2019	333,004	22,647	%1470.41
2020	292,961	42,053	%696.65
2021	316,702	70,176	%451.30
2022	321,577	20,772	%1548.13
المتوسط			%1026.414

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2022

2- نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار (EFIR): من خلال الاطلاع على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير نسب كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 09: معدلات كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	حقوق الملكية	إجمالي التمويل و الاستثمار	EFIR
2018	314,856	873,49	%36.04
2019	333,004	923,223	%36.06
2020	292,961	746,537	%39.24
2021	316,702	769,387	%41.16
2022	321,577	753,887	%42.65
المتوسط			%39.03

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2022

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

3- نسبة الأصول الخطرة (RAR) Risk Assets Ratio: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد للسنوات من 2018 إلى 2022 وجدنا نسب الأصول الخطرة كما هو موضح في الجدول المالي:

الجدول 10: نسب الأصول الخطرة في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

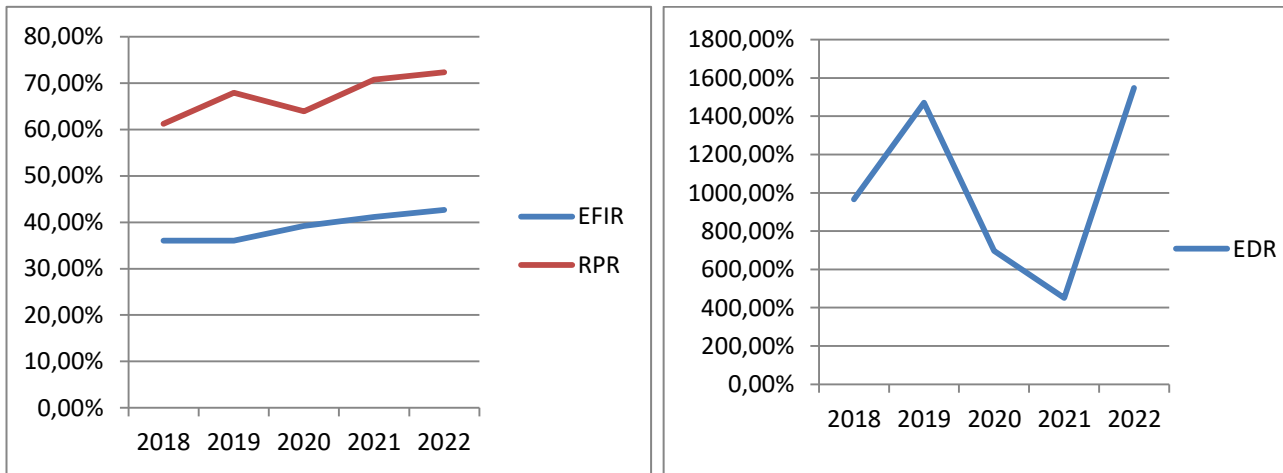
الف دولار أمريكي

السنة	حقوق الملكية	مجموع الموجودات الغير سائلة	RAR
2018	314,856	514,404	61.2%
2019	333,004	490,188	67.93%
2020	292,961	458,117	63.9%
2021	316,702	447,653	70.74%
2022	321,577	444,699	72.31%
المتوسط			67.216%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2022

4- تتبع تطور نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022: يمكن التعبير عن نسب كفاية رأس المال الخاصة ببنك الخليج المتحد خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 بالمنحنى التالي:

الشكل 12: تطور نسب كفاية رأس المال ببنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 8 و 9 و 10

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

يمثل الشكل على اليمين التغيرات في نسب حقوق الملكية للإجمالي الودائع لبنك الخليج المتحد، فنجد أن أنها عرف ارتفاعا من سنة 2018 إلى 2019 حيث كان مقدرا بـ 965.58% وأصبح 1470.41%، لكنه انخفض خلال السنوات 2020 و2021 حيث قدر بـ 696.65% و451.30% على التوالي ليرتفع مرة أخرى سنة 2022 و قدر بـ 1548.13%.

كما نلاحظ أن معدلات حقوق الملكية للودائع خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 ضخمة مما يعني أن قيمة حقوق الملكية أكبر بكثير من قيمة ودايع البنك وبالتالي فهو يملك هيكل مالي قوي وهو أكثر أمانا من المخاطر خاصة مخاطر السيولة، كما يتبع سياسة مالية متحفظة من المخاطر، ويشير ذلك أيضا أن بنك الخليج المتحد يعتمد على رأس ماله بالدرجة الأولى ليساعده على التوسع في أعماله خاصة و أنه يعمل على نطاق واسع وليس في دولة واحدة، كما يعود سبب كبر حجم حقوق الملكية مقارنة مع الودائع كون البنك تابع لمجموعة من الشركات القابضة التي تعمل أيضا كمصارف استثمارية.

أما الشكل على اليسار فيوضح لنا التغيرات في معدلات كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل و الاستثمار و نسب الأصول الخطرة، فنجد أن إجمالي حقوق الملكية لإجمالي التمويل و الاستثمار من سنة 2018 إلى سنة 2019 فقد ارتفعت بمقدار طفيف حيث قدرت سنة 2018 بـ 36.04% وسنة 2019 أصبحت مقدرة بـ 36.06%، وكذلك الحال سنة 2020 وسنة 2021 و2022 حيث قدرت بـ 39.24% و 41.16% و 42.65% على التوالي، وعليه فقد كانت في تزايد مستمر خلال هذه السنوا قدر متوسط معدل حقوق الملكية لمجموع التمويل والاستثمار خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2020 بـ 39.03% هذا معدل مقبول نوعا ما.

بالنسبة لنسب الأصول الخطرة فقد شهدت ارتفاعا من سنة 2018 إلى 2019 حيث كانت تبلغ 61.2% وصارت 67.93% إلى أنها عادت للانخفاض بمقدار 4.03% حيث بلغ سنة 2020 معدل قدره 63.9%، إلى أنه شهد ارتفاعا في سنة 2021 و سنة 2022 قدر بـ 70.74% و 72.31% على التوالي.

بلغ متوسط حقوق الملكية لمجموع الموجودات الغير سائلة أو بالأحرى نسب الأصول الخطرة حوالي 67.216% وهو معدل مقبول، يدل ذلك على أن البنك قادر على تمويل أصوله الغير سائلة من خلال حقوق الملكية دون اللجوء إلى التمويل الخارجي بنسبة 67.216% وهذا يعد مستويا جيدا.

بصفة عامة نجد أن معدلات كفاية رأس المال جيدة بالنسبة لمعدل كفاية حقوق الملكية للودائع ونسبة الأصول الخطرة بينما كانت مقبولة بالنسبة لمخاطر التمويل و الاستثمار، حيث أن معدل كفاية حقوق الملكية للودائع جيد لدى البنك لأنه قادر على الإيفاء بها كليا مع وجود فائض ويدل هذا على مدى قدرته على تحمل المخاطر الناجمة عن الودائع كمخاطر السيولة ومخاطر تركيز الودائع كما قد يعكس قوة هيكله التمويلي، إلى أن معدلات كفاية حقوق الملكية لإجمالي التمويل والاستثمار تعد مقبولة فقد فاقت 50%، في حين يملك قدرة كافية على تحمل مخاطر الأصول.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

ثالثاً: تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022 من خلال نسب الربحية تساعد نسب الربحية على معرفة مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح و تقييم أدائه الكلي، وفيما يلي نجد نتائج حساب نسب الربحية لبنك الخليج المتحد خلال السنوات من 2018 إلى 2022:

1- معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير معدل العائد على الأصول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 11: معدلات العائد على الأصول في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي الموجودات	ROA
2018	11,114	873,490	1.27%
2019	16,074	923,223	1.74%
2020	(22,884)	746,537	-3.06%
2021	29,852	769,387	3.88%
2022	11,958	753,887	1.59%
المتوسط			1.084%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2022

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير معدل العائد على حقوق الملكية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 12: معدلات العائد على حقوق الملكية في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي حقوق الملكية	ROE
2018	11,114	314,856	3.53%
2019	16,074	333,004	4.83%
2020	(22,884)	292,961	-7.81%
2021	29,852	316,702	9.42%
2022	11,958	321,577	3.82%
المتوسط			2.75%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2022

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

3- معدل هامش الربح (PM) Profit Margin (PM) : من خلال الاطلاع على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير معدل هامش الربح كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 13: معدلات هامش الربح في بنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022

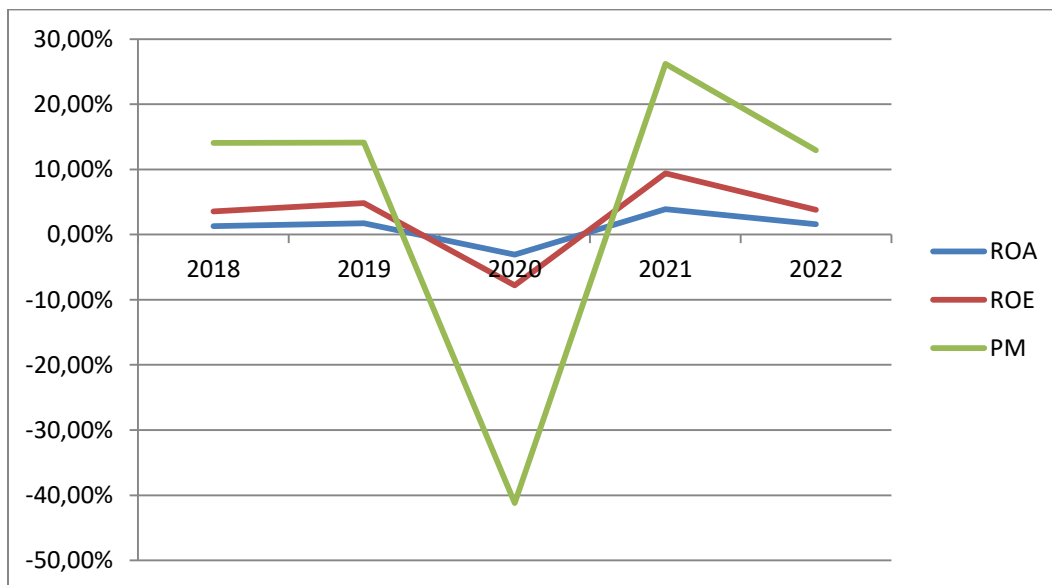
الف دولار أمريكي

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي الإيرادات	PM
2018	11,114	78,925	%14.08
2019	16,074	113,732	%14.13
2020	(22,884)	55,515	%-41.22
2021	29,852	113,999	%26.19
2022	11,958	92,516	%12.92
	المتوسط		%5.22

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2022

4- تتبع تطور نسب الربحية لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022: نتتبع تطور نسب الربحية الموضحة في الجداول الثلاثة السابقة خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 من خلال المنحنى التالي:

الشكل 13: تطور نسب الربحية لبنك الخليج المتحد خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 11 و 12 و 13

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال المنحنى نجد أن معدل العائد على الأصول لبنك الخليج المتحد UGB من سنة 2018 إلى سنة 2019 عرف ارتفاعا طفيفا، إلى أنه كان سالبا سنة 2020 دلالة على وجود خسارة و أن البنك لم يحقق أي عائد، قد يعود ذلك لعدة عوامل أهمها جائحة كورونا، من سنة 2020 إلى 2021 عاد للارتفاع حيث حقق البنك أعلى معدل عائد على الأصول خلال الخمس سنوات المدروسة بمعدل قدر بـ3.88%، أما من سنة 2021 لسنة 2022 فقد انخفض معدل العائد على الأصول وقدر بـ1.58%.

شهد معدل العائد على الأصول لبنك الخليج المتحد خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 تدبدا فتارة يرتفع وتارة ينخفض، ويتراوح بين -3.06% سنة 2020 و3.88% سنة 2021، ويقدر متوسط العائد على الأصول خلال هذه السنوات بـ1.084% وهذا يعد أداء جيدا بالنسبة لبنك كبير الحجم فالبنوك تعتمد على أصول ضخمة تحقق هوامش ضئيلة نسبيا مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة إذا كانت كبيرة الحجم مثل بنك الخليج المتحد، أي أن قدرة أصول بنك الخليج المتحد على خلق الأرباح جيدة.

كما يتضح من خلال المنحنى أن معدل العائد على حقوق الملكية ROE شهد ارتفاعا طفيفا من سنة 2018 إلى 2019 فقد كان يقدر بـ3.53% وأصبح مقدرا بـ4.83%، أما سنة 2020 فقد قدر معدل العائد على حقوق الملكية بـ-7.81% وهذا يدل أن بنك الخليج المتحد شهد خسارة كبيرة غالبا ما تكون ناجمة عن جائحة كورونا، إلى أنه في سنة 2021 عاد معدل العائد على حقوق الملكية للارتفاع وحقق البنك أعلى معدل خلال هذه الخمس سنوات وقدر بـ9.42%، أما سنة 2022 فقد انخفض ليبلغ معدل3.82%.

كما أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج المتحد خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 عرف تدبدا فتارة يرتفع وتارة ينخفض، ويتراوح بين -7.81% سنة 2020 و9.42% سنة 2021. ويقدر متوسط العائد على حقوق الملكية خلال هذه السنوات بـ2.75% وهذا المعدل يعد ضعيفا، إذ يتراوح هذا المعدل في البنوك الكبيرة بين 8% إلى 15% وعليه فإن استثمارات الملاك في بنك الخليج المتحد لم تحقق عوائد جيدة في هذه السنوات الخمسة إلا سنة 2021.

كما نجد من خلال المنحنى أن معدل هامش الربحية للبنك من سنة 2018 إلى 2019 ارتفع بمعدل طفيف قدر بـ0.05% لينخفض بشكل كبير سنة 2020 حيث قدر بـ-41.22% دلالة على حدوث خسارة. إلى أنه في سنة 2021 حقق البنك معدلا قدر بـ26.19% الأعلى نسبة خلال هذه السنوات الخمسة، لينخفض سنة 2022 حيث بلغ 12.92%، حقق معدلات مقبولة في سنة 2018 و2019 و2022 ومعدلا جيدا سنة 2021 بينما كانت الخسارة كبيرة في 2022

وعليه فإن معدل هامش الربحية لبنك الخليج المتحد شهد أيضا تدبدا خلال هذه السنوات، وبلغ متوسطه معدل5.22% وهو معدل منخفض،

وعليه نستنتج أن قدرة أصول البنك على تحقيق العوائد جيدة أما حقوق الملكية فضعيفة، وبالنسبة لهامش الربح فهو يعد مستوا مقبولا لولا الخسارة التي لحقت بالبنك سنة 2020.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المبحث الثاني: مجموعة البركة المصرفية ABG

تعد مجموعة البركة المصرفية من أشهر البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث لاقت إقبالا كبيرا من العملاء ما ساعدها على الانتشار لتقرض نفسها في عدة دول عربية وإسلامية وحتى أوروبية مثل ألمانيا.

المطلب الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية

تهدف مجموعة بنوك البركة منذ نشأتها إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية لعملائها بأعلى جودة و كفاءة. لذلك تحرص على بناء هيكل تنظيمي مثالي قادر على تحقيق هذه الغاية و يعود بالمنفعة على عناصر المجموعة.

أولاً: تعريف ونشأة مجموعة البركة المصرفية

Al Baraka Banking Group هي شركة مساهمة مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وتعتبر مجموعة البركة المصرفية من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول العاملة فيها.

يعود تأسيسها لسنة 1978 منذ ذلك الوقت عملت على تقديم منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعملت في مجال مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار إضافة إلى تقديم خدمات الخزينة، ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2,5 مليار دولار أمريكي، وقد بدأت تنتشر تدريجيا منذ سنة 1979 حتى أصبح لهذه المجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في 17 دولة. تقدم مجموعة البركة المصرفية خدماتها عبر أكثر من 700 فرع، وللمجموعة حاليا تواجد في كل من الجزائر الأردن مصر تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، باكستان، لبنان ، السعودية سوريا، المغرب و ألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتبي تمثيل في كل من إندونيسيا وليبيا (بوعتلي، 2021، الصفحات 87-88).

ثانياً: أهداف مجموعة البركة المصرفية

تهدف مجموعة البركة المصرفية إلى: (البركة، 2018، الصفحات 2-3)

- بناء نظام مالي عادل يساهم في تنمية المجتمع؛
- تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة الأعمال على أسس و أخلاق الشريعة الإسلامية.
- تطبيق أفضل المعايير المنهجية الإسلامية في المجال المصرفي بما يحقق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة؛
- الحفاظ على روابط وثيقة بين عناصر المجموعة بما يضمن شراكات أفضل في المستقبل.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

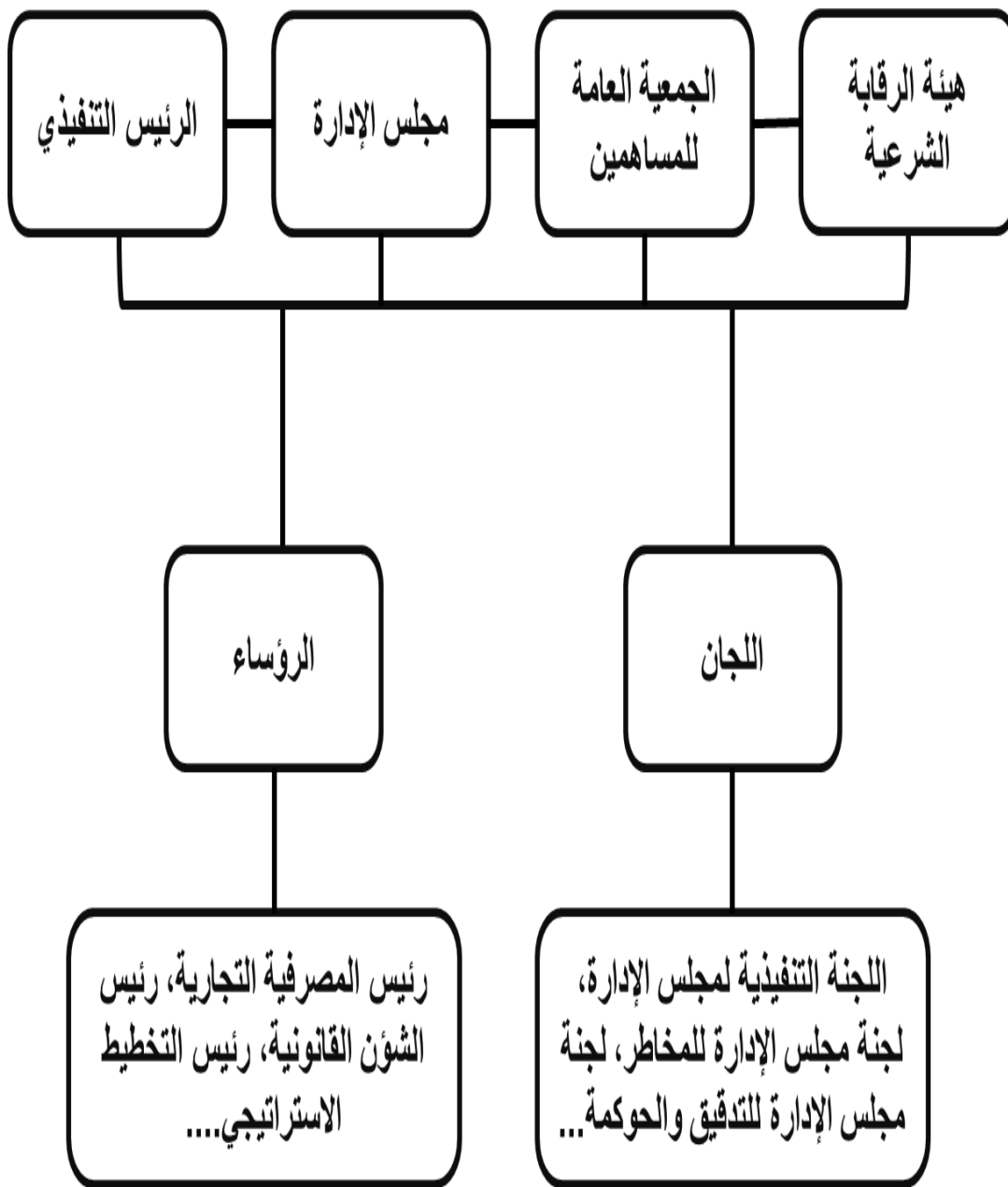
ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

تتكون إدارة مجموعة البركة المصرفية من الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة، إلى جانب هيئة الرقابة الشرعية.

كما تملك المجموعة لجان إدارية و مجموعة من الرؤساء لكل منهم مسؤولياته و صلاحياته مثل رئيس الشؤون القانونية و رئيس المصرفية التجارية (البركة، 2018، صفحة 9).

الشكل الموالي يلخص الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية:

الشكل 14: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على م اسبق

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المطلب الثاني: دراسة حجم التمويلات الإسلامية والودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

تقوم مجموعة البركة المصرفية بتقديم جملة من الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول التي قامت بوضع فروعها بها، وبما أن بنوكها إسلامية فإنها تركز على تقديم تمويلات إسلامية مثل المشاركة والمضاربة وغيرها بدل القروض الربوية التي تقدمها المصارف التقليدية، مع تلقي بعض الودائع دون إعادتها بفوائد.

أولاً: أحجام التمويلات الإسلامية والودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال السنوات من 2018 إلى 2022

تقدر أحجام التمويلات الإسلامية والودائع في مجموعة البركة الإسلامية كما هو موضح في الجدول الموالي بوحدة ألف دولار أمريكي، علماً أن التمويلات التي تقدمها مجموعة البركة المصرفية بمثابة بديل عن القروض الربوية التي تقدمها البنوك التقليدية، كما أن الودائع التي تتلقاها لا ترد بفوائد.

الجدول 14: حجم التمويل الإسلامي و الودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
التمويل الإسلامي	10,303	10,894	11,945	10,975	10,437
دمم مدينة					
المضاربة و المشاركة	2,718	3,228	2,854	3,493	1,497
إجارة منتهية بالتملك	3,067	1,756	1,747	2,018	2,233
المجموع	16,088	15,878	16,546	16,486	14,167
الودائع	5,325	6,195	7,508	7,579	6,451

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال الجدول أعلاه نستطيع تقدير متوسطات التمويلات الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية كما يلي:

الجدول 15: متوسطات التمويلات الإسلامية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

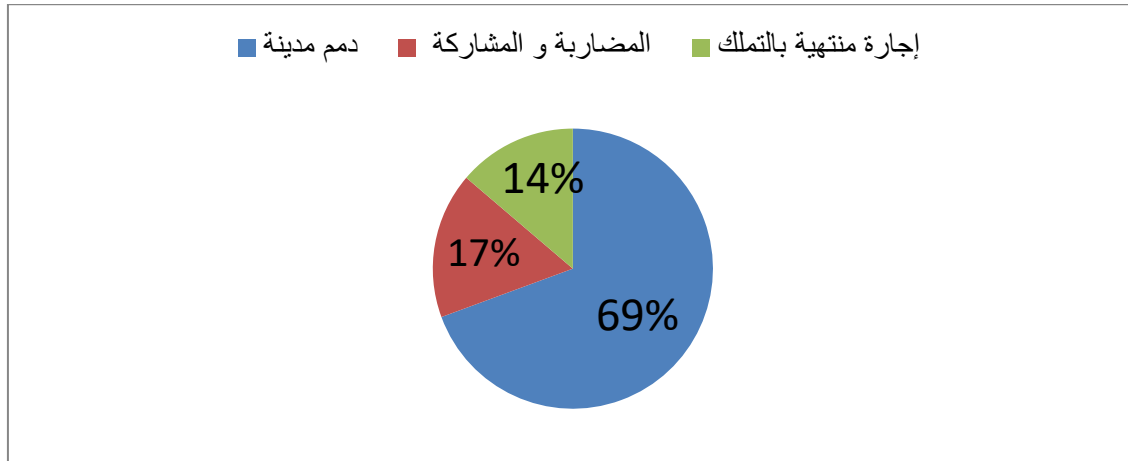
التمويل	المتوسط
دمم مدينة	10,910.8
المضاربة و المشاركة	2,650
إجارة منتهية بالتملك	2,164.4

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الجدول 14

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

ونستطيع ترجمة هذه المتوسطات في الدائرة النسبية التالية:

الشكل 15: نسب متوسطات صيغ التمويل الإسلامي في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



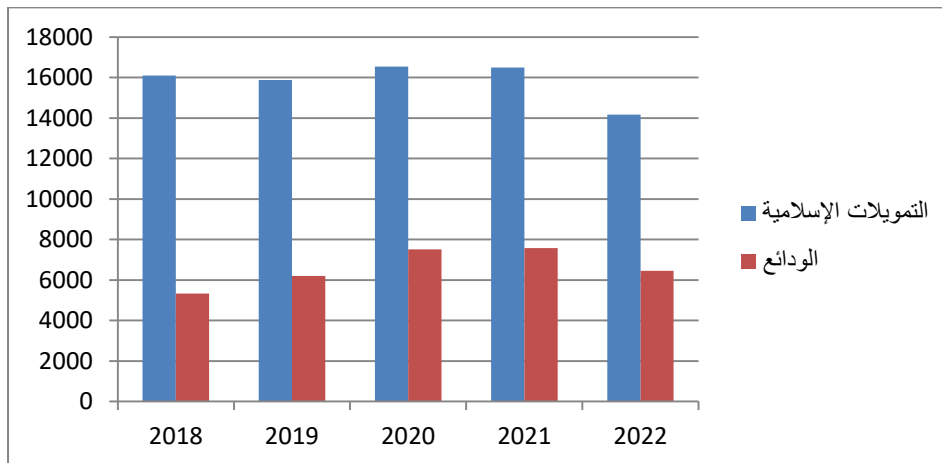
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 15

من خلال الدائر النسبية يتضح أن حجم التمويلات المقدمة من مجموعة البركة المصرفية عبارة عن دم مدينة و تمثل نسبة 69% من إجمالي التمويلات الإسلامية الممنوحة للعملاء. وقد تكون هذه الدم مثلا عبارة عن تمويلات بصيغة المرابحة أو ايجارات مؤجلة...، أما صيغتا المضاربة والمشاركة فتمثلان نسبة 17% من إجمالي التمويلات الإسلامية، في حين تقدر نسبة صيغة الإجارة المنتهية بالتملك بـ 14% وتمثل أقل نسبة.

ثانيا: تطور التمويلات الإسلامية والودائع في مجموعة البركة المصرفية من 2018 إلى 2022

نستطيع ترجمة التغيرات الحاصلة في أحجام التمويلات الإسلامية و الودائع الخاصة بمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 بالأعمدة البيانية التالية لدراسة تطورها بوحدة مليار دولار.

الشكل 16: تطور التمويلات الإسلامية و ودايع مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 14

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال الأعمدة نلاحظ أن حجم التمويل الذي تقدمه مجموعة البركة المصرفية لعملائها خلال السنوات الخمسة الممتدة من 2018 إلى 2022 شهد انخفاضا معتبرا من سنة 2018 إلى 2019 حيث كان مقدرا سنة 2018 بـ 16,088 و أصبح سنة 2019 مقدرا بـ 15,878 ليرتفع سنة 2020 ويصبح مقدرا بـ 16,546 ألف دولار أمريكي، لكنه عاد للانخفاض سنة 2021 أصبح مقدرا بـ 16,486، وكذلك انخفض مرة أخرى سنة 2022 ليبلغ 14,167 ألف دولار، يتراوح حجم التمويل الممنوح من قبل مجموعة البركة المصرفية خلال هذه السنوات بين 14,167 ألف دولار سنة 2022 و 16,546 ألف دولار سنة 2020 .

من خلال الأعمدة نلاحظ أن الودائع التي تتلقاها مجموعة البركة المصرفية من العملاء عن طريق الحسابات الجارية في ارتفاع مستمر خلال الأربع سنوات الأولى حيث كانت سنة 2018 تقدر بـ 5,325 ألف دولار وأصبحت 6,195 سنة 2019 من ثم 7,508 و 7,579 ألف دولار في السنوات و 2020 و 2021 على التوالي لتعود للانخفاض سنة 2022 حيث قدرت بـ 6,451 ألف دولار .

كما تبين من خلال الأعمدة البيانية أن أحجام التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف مجموعة البركة المصرفية خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 كانت لأكبر من الودائع التي تلقتها من العملاء. ثالثا: نسب تغير أحجام التمويلات الإسلامية و الودائع في مجموعة البركة المصرفية من 2018 إلى 2022

1- نسب تطور أحجام التمويلات الإسلامية: قدرت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 16: نسب تطور التمويلات الإسلامية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنوات	حجم التمويلات الإسلامية	النسبة
2018	16,088	
2019	15,878	-1.30%
2020	16,546	2.20%
2021	16,486	-0.36%
2022	14,167	-14.06%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 14

من خلال الجدول يتبين أن حجم التمويل الإسلامي الممنوح من مجموعة البركة المصرفية انخفض من سنة 2018 إلى 2019 بنسبة -1.30%، أما من سنة 2019 إلى 2020 فقد ارتفعت بنسبة 2.20%، لكنها من سنة 2020 إلى 2021 قد انخفضت بنسبة 0.36%، أما سنة 2022 فانخفضت بنسبة 14.06%.

2- نسب تطور أحجام الودائع: قدرت نسب تطور الودائع حسب التغيرات الحاصلة في أحجامها خلال السنوات من 2018 إلى 2019 .

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الجدول التالي يوضح نسب تطور الودائع:

الجدول 17: نسب تطو الودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنوات	حجم الودائع	النسبة
2018	5,325	
2019	6,195	16.34%
2020	7,508	21.19%
2021	7,579	0.94%
2022	6,451	-14.88%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 14

من خلال الجدول أعلاه نجد أن حجم الودائع الخاصة بمجموعة البركة المصرفية كانت عبارة عن زيادة بنسب متفاوتة حيث قدرت الزيادة من سنة 2018 إلى 2019 بـ 16.34% ، ومن سنة 2019 إلى 2020 قدرت بـ 21.19% ، أما من سنة 2020 إلى سنة 2021 فقدت بـ 0.94% ، لكنها من سنة 2021 إلى سنة 2022 قد عرفت انخفاضا قدر بـ -14.88%.

رابعا: متوسطات أحجام التمويلات الإسلامية و الودائع في مجموعة البركة المصرفية يوضح الجدول التالي متوسطات أحجام الودائع والقروض بالمليار دولار في مجموعة البركة:

الجدول 18: متوسط أحجام التمويلات الإسلامية و الودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

العنصر	المتوسط
التمويلات الإسلامية	15,833
الودائع	6611.6

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 14

من خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط حجم التمويلات الإسلامية لدى مجموعة البركة المصرفية خلال السنوات الخمسة الممتدة من 2018 إلى 2022 أكبر من متوسط حجم الودائع، قد يعود ذلك لعدة أسباب كعدم تقديم بنوك المجموعة لفوائد ربوية عن الودائع التي يتلقاها باعتبار ذلك منافيا لقواعد الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

بعد الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية ومع الإقبال الكبير للعملاء على التمويل الإسلامي أصبح أمر تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية أمراً بالغ الأهمية، حيث يعد ذلك بمثابة معيار للمفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي خاصة وأن البنوك الإسلامية أصبحت تتنافس البنوك التقليدية.

أولاً: المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية

لتقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية من جهة والقدرة على المقارنة بينه وبين بنك الخليج المتحد من جهة أخرى اخترنا نفس المؤشرات المتمثلة في نسب كفاية رأس المال بما فيها نسبة كفاية حقوق الملكية للودائع، وكفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار وكذلك نسبة الأصول الخطرة، إلى جانب نسب الربحية بما فيها معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية، وكذا معدل هامش الربح.

ثانياً: تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2018 إلى 2022 من خلال نسب كفاية رأس المال

تساعد نسب كفاية رأس المال على معرفة مدى قدرة مجموعة البركة المصرفية على تحمل وتغطية المخاطر. وفيما يلي نجد نتائج حساب نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال السنوات من 2018 إلى 2022:

1- نسبة كفاية حقوق الملكية للودائع (EDR) Equit -to- Deposit Ratio: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير كفاية حقوق الملكية للودائع كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 19: معدلات كفاية حقوق الملكية للودائع في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	حقوق الملكية	إجمالي الودائع	EDR
2018	2,255	5,325	42.34%
2019	2,323	6,195	37.5%
2020	2,222	7,508	29.59%
2021	2,000	7,579	26.38%
2022	1,966	6,451	30.47%
	المتوسط		33.26%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية من سنة 2018 إلى 2022

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG
خلال الفترة من 2018 إلى 2022

2- نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار **Equit adequacy for Financing and Investment Risks (EFIR)**: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير كفاية حقوق الملكية للمخاطر كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 20: معدلات كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل و الاستثمار في مجموعة البركة المصرفية خلال من الفترة

2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	حقوق الملكية	إجمالي التمويل و الاستثمار	EFIR
2018	2,255	17,860	12.63%
2019	2,323	19,752	11.76%
2020	2,222	21,645	10.26%
2021	2,000	20,983	9.53%
2022	1,966	19,402	10.13%
المتوسط			10.9%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية من سنة 2018 إلى 2022

3- نسبة الأصول الخطرة **Risk Assets Ratio (RAR)**: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية الخاصة بخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 وجدنا نسب الأصول الخطرة كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 21: نسب الأصول الخطرة في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

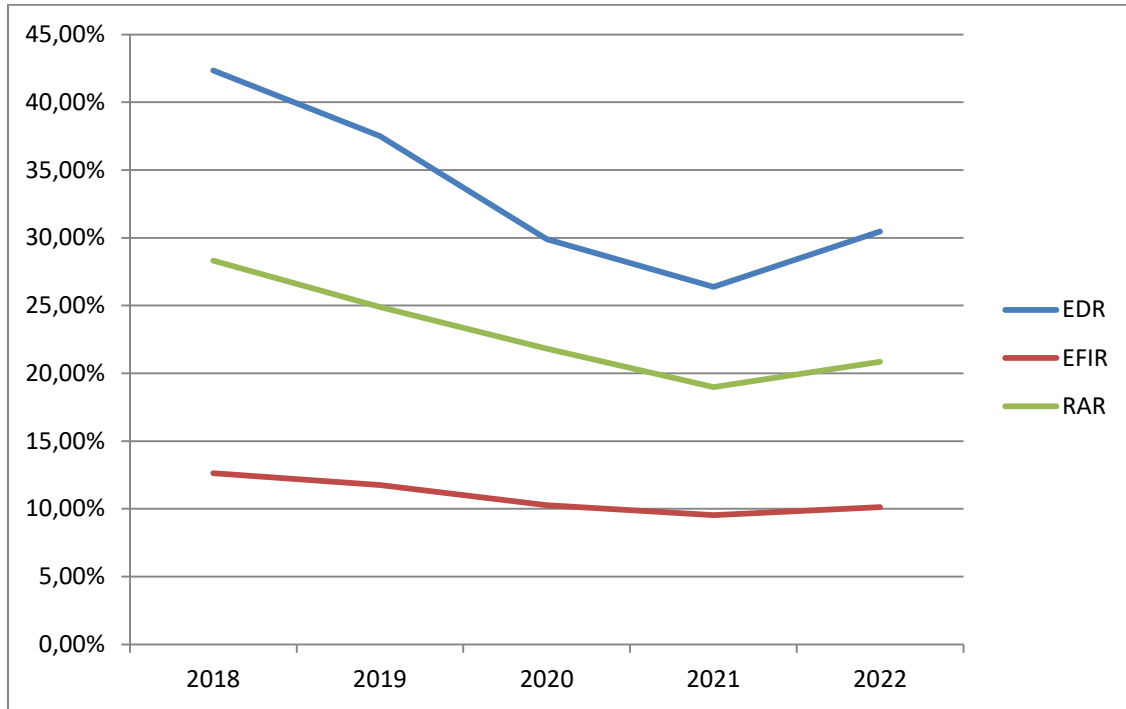
السنة	حقوق الملكية	مجموع الموجودات الغير سائلة	RAR
2018	2,255	7,961	28.32%
2019	2,323	9,331	24.89%
2020	2,222	10,176	21.83%
2021	2,000	10,530	18.99%
2022	1,966	9,425	20.86%
المتوسط			22.98%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية من سنة 2018 إلى 2022

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

4- تتبع تطور نسب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية من 2018 إلى 2022: يمكن التعبير عن معدلات كفاية رأس المال الخاصة ببنك الخليج المتحد خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 بالمنحنى التالي:

الشكل 17: تطور نسب كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال فترة 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 19 و 20 و 21

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل كفاية حقوق الملكية نسبة لإجمالي الودائع خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2021 كان في انخفاض مستمر حيث قدر بـ 42.34% من ثم بـ 37.5% و 29.59% وكذلك بـ 26.39% سنة 2021، إلى أنه ارتفع سنة 2022 وقدر بـ 29.59%. ويتراوح هذا المعدل بين 26.39% سنة 2021 و 42.34% سنة 2018، بينما يقدر متوسطه بـ 33.26% وجميع هذه النسب تعد مقبولة وتعطي أماننا للمودعين.

بالنسبة لمعدل حقوق الملكي بالنسبة لإجمالي التمويل والاستثمار فقد استمرت هي الأخرى بالانخفاض من سنة 2018 إلى 2021 ولم يرتفع حتى سنة 2022 حيث كان مقدرا بـ 12.63% من ثم بـ 11.76% و 10.26% وبعدها بـ 9.53% وسنة 2022 قدر بـ 10.13%، و يتراوح بين 9.53% سنة 2021 و 12.63% سنة 2018، في حين بلغ المتوسط معدل 10.9%، وهذا المعدل ضعيف و يشير أن البنك لا يملك قدرة كبيرة على تحمل المخاطر الناجمة عن التمويل و الاستثمار. في حين كانت نسب الأصول الخطرة هي الأخرى في انخفاض مستمر بالفترة الممتدة من 2018 إلى 2021.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

قدرت نسبة الأصول الخطرة سنة 2018 بـ 28.32% وسنة 2019 بـ 24.89% أما سنة 2020 و 2021 فكانت مقدرة بـ 21.83% و 18,99% على التوالي، أما في سنة 2022 فقد عرفت نوعا من الارتفاع حيث قدرت بـ 20.86%، في حين بلغ متوسط هذه النسب 22.98% وهو يعد مستوا ضعيف حيث لا يملك البنك قدرة كبيرة على تحمل مخاطر الأصول.

بصفة عامة نجد أن نسب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية قد عرفت تراجعا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى 2021 لكنها عادت للارتفاع سنة 2022، قد يدل ذلك أن الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 عرفت زيادة في حجم المخاطر.

ثالثا: تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022 من خلال نسب الربحية

تساعد نسب الربحية على معرفة مدى قدرة مجموعة البركة المصرفية على تحقيق الأرباح، كما تقييم اداءها الكلي، وفيما يلي نجد نتائج حساب نسب الربحية خلال السنوات من 2018 إلى 2022:

1- معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير معدل العائد على الأصول في الجدول الموالي:

الجدول 22: معدلات العائد على الأصول في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي الموجودات	ROA
2018	216	23,831	0.9%
2019	180	26,258	0.68%
2020	165	28,249	0.58%
2021	157	28,182	0.56%
2022	239	24,981	0.96%
	المتوسط		0.74%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية من سنة 2018 إلى 2022

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity: من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية الخاصة بخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير معدل العائد على حقوق الملكية بنسب متفاوتة.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الجدول الموالي يوضح معدلات العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية:
الجدول 23: معدلات العائد على حقوق الملكية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي حقوق الملكية	ROE
2018	216	2,255	%9.57
2019	180	2,323	%7.75
2020	165	2,222	%7.42
2021	157	2,000	%7.85
2022	239	1,966	%12.16
المتوسط			%8.95

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية من سنة 2018 إلى 2022

3- معدل هامش الربح Profit Margin (PM): من خلال الاطلاع على القوائم المالية بمجموعة البركة المصرفية لخمس سنوات من سنة 2018 لغاية سنة 2022 استطعنا تقدير معدل هامش الربح كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 24: معدلات هامش الربح في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الف دولار أمريكي

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي الإيرادات	PM
2018	216	987	%21.88
2019	180	967	%18.61
2020	165	1,139	%14.49
2021	157	1,041	%15.08
2022	239	1,138	%21
المتوسط			%18.21

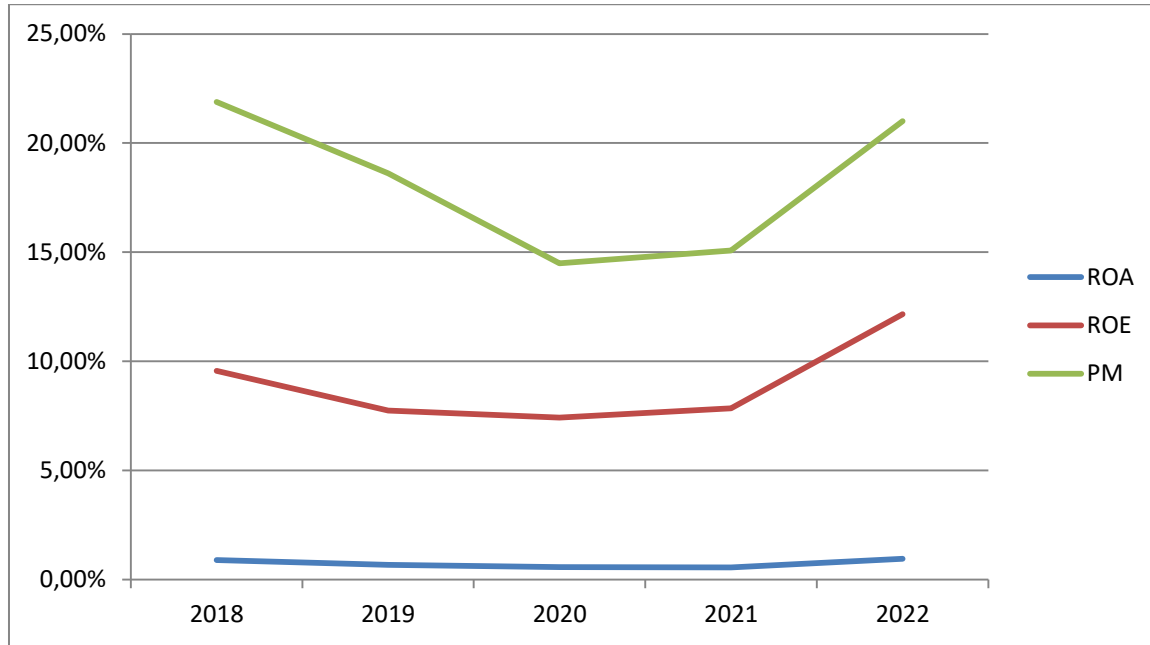
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية من سنة 2018 إلى 2022

4- تتبع تطور نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية من 2018 إلى 2022: نتتبع تطور نسب الربحية الموضحة في الجداول الثلاثة السابقة خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 من خلال الجداول السابقة في شكل بياني.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المنحنى التالي يترجم لنا تطور نسب الربحية للودائع لمجموعة البركة المصرفية:

الشكل 18: تطور نسب الربحية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول 22 و 23 و 24

عرف معدل العائد على الأصول من سنة 2018 إلى سنة 2021 انخفاضا مستمرا حيث قدر خلال هذه السنوات بـ 0.96% ، 0.68% ، 0.58% ، 0.56% إلى أنها ارتفعت سنة 2022 لتبلغ معدل 0.96%، بينما قدر متوسط معدل العائد على الأصول خلال هذه السنوات الخمسة حوالي 0.74% وهذا يدل أن قدرة مجموعة البركة المصرفية على توليد الأرباح من خلال الأصول مقبولة.

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فهي الأخرى شهدت تراجعا خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 لكنه كان في ارتفاع سنة 2021 و 2021، في حين بلغ متوسطه 8.95% ما يعني أن العائد المتحقق للملاك من استثماراتهم جيد.

خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2021 عرف معدل هامش الربح انخفاضا حيث كان مقدرا سنة 2018 بـ 21.88% من ثم سنة 2019 قدر بـ 18.61% وسنة 2020 قدر بـ 14.49%، لكنه ارتفع من سنة 2020 إلى سنة 2021 حيث بلغ معدل 15.08% ليرتفع مرة أخرى سنة 2022 ويبلغ معدل 21%، في حين قدر متوسط معدل هامش الربح خلال هذه السنوات بـ 18.21% وهو يعد مستوا جيدا.

بصفة عامة نجد أن نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية جيدة، و أنها في السنوات الأولى عرفت انخفاضا لكنها عادت للارتفاع في السنة الأخيرة التي هي سنة 2022 بالنسبة لمعدل العائد على الأصول. والسنتين الأخيرتين أي 2021 و 2022 بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

المبحث الثالث: المقارنة بين وضعية التمويل و الأداء المالي لبنك الخليج المتحد UGB و مجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

نظرا لاختلاف فلسفة بنك الخليج المتحد و مجموعة البركة المصرفية توجد اختلافات في مدى قدرتهما على جذب الودائع و منح التمويل والقيام بأداء مالي جيد، لذلك لابد من المستثمرين وأصحاب المشاريع من معرفة أفضل طريقة للتمويل و أنسب ممول في ايطار الطرق و المصادر التقليدية والإسلامية.

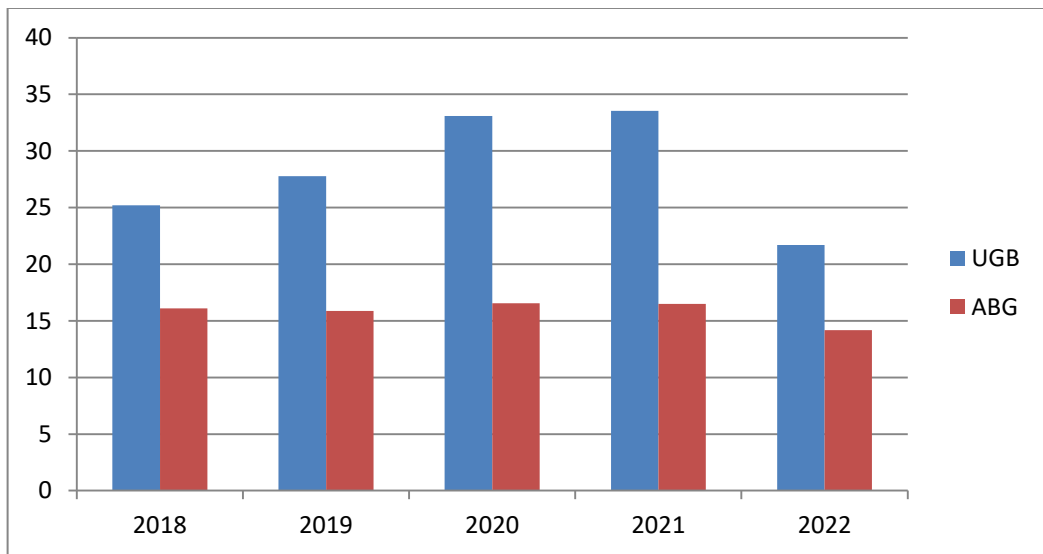
المطلب الأول: المقارنة بين التمويلات المقدمة من طرف بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

بينما يقدم بنك الخليج المتحد التمويل قروضا مقابل فوائد كتمويل للعملاء باعتباره بنكا تقليديا، تقوم مجموعة البركة المصرفية بتقديم التمويل بطرق إسلامية في شكل عقود مضاربة ومشاركة وإجارة وغيرها. وبما أن كلاهما يتميز بكبر حجمه وعمله على مستوى عدة دول يمكننا المقارنة بين التمويل الذي يمنحانه بالطرق التقليدية والإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

أولا: المقارنة بين أحجام التمويلات المقدمة من طرف بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

للمقارنة بين أحجام التمويلات الممنوحة من قبل بنك الخليج المتحد و مجموعة البركة المصرفية خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 نقوم بوضع الشكل التالي:

الشكل 19: أحجام التمويلات الممنوحة من قبل بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 3 و 14

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال الجدول يتبين أن أحجام القروض الربوية الممنوحة من بنك الخليج المتحد التقليدي أكبر من أحجام التمويلات الإسلامية التي تمنحها مجموعة البركة المصرفية خلال السنوات الخمسة الممتدة من 2018 إلى 2022، كما يتضح الفارق بينهما من خلال متوسط حجميهما خلال هذه الفترة حيث قدر في بنك الخليج المتحد بـ 28,257 ألف دولار أمريكي، أما مجموعة البركة المصرفية فقدر بـ 15,833 ألف دولار أمريكي، بمتوسط فارق مقدر بـ 12,424 ألف دولار أمريكي.

قد يرجع السبب وراء كبر حجم القروض الربوية الممنوحة من قبل بنك الخليج المتحد مقارنة بالتمويلات الإسلامية التي تقدمها مجموعة البركة المصرفية المتمثلة في مشاركات ومضاربات وغيرها إلى عدة عوامل. من بينها انخفاض الطلب على التمويل الإسلامي، أو ميول المصارف الإسلامية للسياسات التحفظية من المخاطر في منح التمويلات، باعتبارها لا تستطيع تغطيتها عن طريق الفوائد أو الغرامات لتتأني ذلك مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعمل بها، كما قد تحد الضوابط الشرعية من حرية منح التمويل حرصا على عدم خروجها من دائرة الحلال، كما نجد أن التمويل التقليدي يتطلب وجود أصول تزيد من تعقيدات الحصول على هذا التمويل مثل السلع في حالة التمويل بالمرابحة على عكس التمويل عن طريق القروض حيث تتم عملية التمويل بشكل مباشر وبسيط، أو غيرها من العوامل.

ثانيا: المقارنة بين نسب تطور أحجام التمويلات المقدمة من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

نوضح نسب تطور أحجام التمويلات الإسلامية التي تمنحها مجموعة البركة المصرفية مقارنة بالقروض الربوية التي يمنحها بنك الخليج المتحد في الجدول الموالي:

الجدول 25: نسب تطور التمويل الممنوح من قبل بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

السنة/البنك	UGB	ABG
2018-2019	10.26%	-1.30%
2020-2019	19.15%	2.20%
2021-2020	1.3%	-0.36%
2022-2021	-35.30%	-14.06%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 4 ، 16

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال الجدول يتبين أن التغيرات الحاصلة على مستوى أحجام التمويلات التي يمنحها كل من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية عرفت في بعض المرات ارتفاعا وفي بعض المرات انخفاضا بنسب متفاوتة حيث نجد:

- من 2018 إلى 2019: شهد بنك الخليج المتحد ارتفاعا بنسبة 10.26% بينما شهدت مجموعة البركة المصرفية انخفاضا بنسبة قليلة مقدرة بـ1.30%.

- من 2019 إلى 2020: ارتفع حجم التمويل الممنوح من قبل بنك الخليج المتحد بنسبة 19.15% في حين شهدت مجموعة البركة المصرفية ارتفاعا لكن بنسبة أقل قدرت بـ2.20%.

- من 2020 إلى 2021: شهد بنك الخليج المتحد ارتفاعا بنسبة 1.3% بينما شهدت مجموعة البركة المصرفية انخفاضا بنسبة قليلة جدا مقدرة بـ0.36%.

- من 2021 إلى 2022: شهد كل من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية انخفاضا في حجم التمويل الذي يمنحانه للعملاء، لكن نسبة الانخفاض في بنك الخليج المتحد كانت مقدر بـ35.30% و أكبر من نسبة الانخفاض المقدرة في أحجام التمويل الإسلامي الذي تمنحه مجموعة البركة المصرفية المقدر بنسبة -14.06%.

بصفة عامة نجد من خلال الجدول 25 أن نسب التغير في أحجام القروض الممنوحة من قبل بنك الخليج المتحد أكبر من نسب التغير في أحجام التمويلات الإسلامية الممنوحة من قبل مجموعة البركة المصرفية. كما أن بنك الخليج المتحد عرف ارتفاعا في أحجام القروض الممنوحة بنسب متناقصة طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 لكنه في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2022 انخفض بنسبة 35.30%، بينما مجموعة البركة المصرفية لم تشهد أي ارتفاع طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 ماعدا الفترة التي بين سنة 2019 و2020 حيث ارتفعت بنسبة 2.20%.

المطلب الثاني: المقارنة بين الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

بالرغم من اختلاف أساليب التمويل التي يتبناها بنك الخليج المتحد باعتباره بنك تقليدي، والأساليب التي تتبناها مجموعة البركة المصرفية باعتبارها مجموعة بنوك إسلامية، إلا أن كلاهما يقبل الودائع من العملاء. حيث أن الودائع الموضوعة في بنك الخليج المتحد تسترد بفوائد بينما الودائع التي توضع في بنوك مجموعة البركة المصرفية لا تسترد بفوائد.

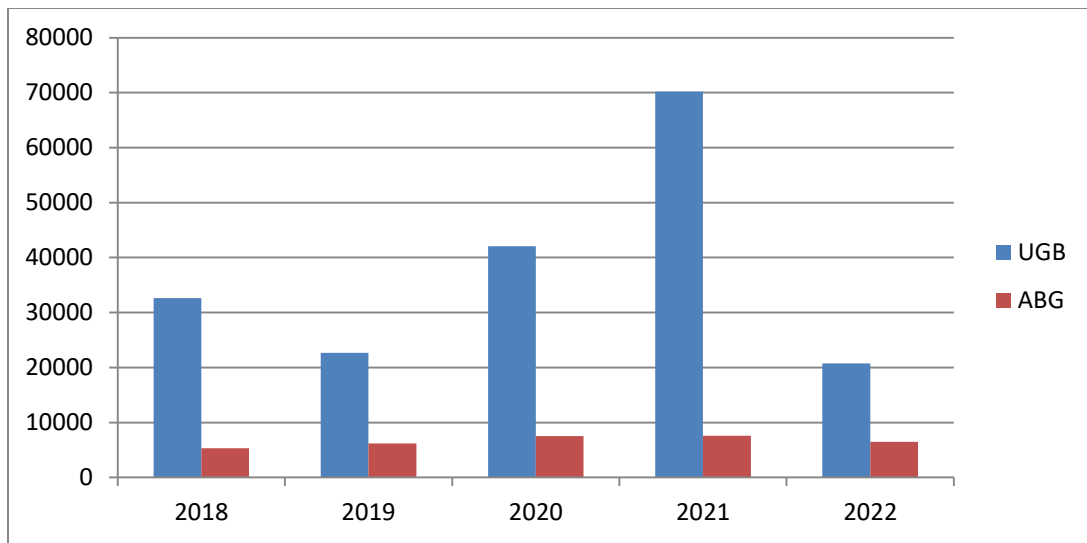
ذلك سنقوم بالمقارنة بين هذه الودائع من ناحية الحجم والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

أولاً: المقارنة بين أحجام الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

للمقارنة بين أحجام الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد و مجموعة البركة المصرفية خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 نقوم بوضع الشكل التالي:

الشكل 20: أحجام الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الجداول 3 و 14

من خلال الجدول يتبين أن أحجام الودائع التي يقبلها بنك الخليج المتحد التقليدي أكبر من أحجام الودائع التي تقبلها مجموعة البركة المصرفية خلال السنوات الخمسة الممتدة من 2018 إلى 2022 بأضعاف، كما يتضح الفارق بينهما من خلال متوسط حجميهما خلال هذه الفترة حيث قدر في بنك الخليج المتحد بـ 376512 ألف دولار أمريكي، أما مجموعة البركة المصرفية فقدر بـ 6611.6 ألف دولار أمريكي، بمتوسط فارق مقدر بـ 369900.4 ألف دولار أمريكي وهو فارق كبير، قد يعود السبب وراء هذا الفرق إلى عدم اعتماد وتركيز مجموعة البركة المصرفية في نشاطها على الودائع بشكل كبير كما هو الحال في بنك الخليج المتحد، إضافة إلى طبيعة الودائع التي تقبلها مجموعة البركة المصرفية التي لا تعيدها بفوائد مما لا يشجع العملاء على إيداع أموالهم لديها، على عكس بنك الخليج المتحد الذي يعيد الودائع للعملاء مقابل فوائد، وهذا بمثابة حافز للعملاء كي يدخروا أموالهم لديه.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG

خلال الفترة من 2018 إلى 2022

ثانيا: المقارنة بين نسب تطور أحجام الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

نوضح نسب تطور أحجام الودائع التي تقبلها مجموعة البركة المصرفية مقارنة بالودائع التي يقبلها بنك الخليج المتحد في الجدول الموالي:

الجدول 26: نسب تطور الودائع المقبولة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

السنة/البنك	UGB	ABG
2018-2019	-30.55%	16.34%
2020-2019	85.69%	21.19%
2021-2020	66.87%	0.94%
2022-2021	-70.40%	-14.88%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 5 ، 17

من خلال الجدول يتبين أن التغيرات الحاصلة على مستوى أحجام الودائع التي يقبلها كل من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية عرفت في بعض المرات ارتفاعا وفي بعض المرات انخفاضا بنسب متفاوتة حيث نجد:

- من 2018 إلى 2019: شهد بنك الخليج المتحد انخفاضا بنسبة 30.55% في حجم الودائع التي تلقاها من العملاء، بينما شهدت مجموعة البركة المصرفية ارتفاعا بنسبة قليلة مقدرة بـ 16.34%.

- من 2019 إلى 2020: ارتفع حجم الودائع في بنك الخليج المتحد بنسبة كبيرة قدرت بـ 85.69% في حين شهدت مجموعة البركة المصرفية ارتفاعا لكن بنسبة أقل قدرت بـ 21.19%.

- من 2020 إلى 2021: شهد بنك الخليج المتحد ارتفاعا في حجم الودائع بنسبة 66.87% بينما شهدت مجموعة البركة المصرفية هي الأخرى ارتفاعا لكن بنسبة قليلة جدا مقدرة بـ 0.94%.

- من 2021 إلى 2022: شهد كل من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية انخفاضا في حجم الودائع، لكن نسبة الانخفاض في بنك الخليج المتحد كانت أكبر و مقدر بـ 70.40% في حين قدرت نسبة الانخفاض في مجموعة البركة المصرفية بـ 14.88%

بصفة عامة نجد من خلال الجدول 26 تباين في نسب التغير في أحجام ودائع بنك الخليج المتحد حيث أنه في الفترة الأولى شهد بنك الخليج المتحد انخفاضا بينما شهدت مجموعة البركة المصرفية ارتفاعا.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

في حين شهد كل من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية ارتفاعا في الفترتين الثانية والثالثة لكن نسب الارتفاع ببنك الخليج المتحد أكبر، أما في الفترة الأخيرة فقد شهد كلاهما انخفاضا وكانت أيضا نسبة الانخفاض في بنك الخليج المتحد أكبر.

المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

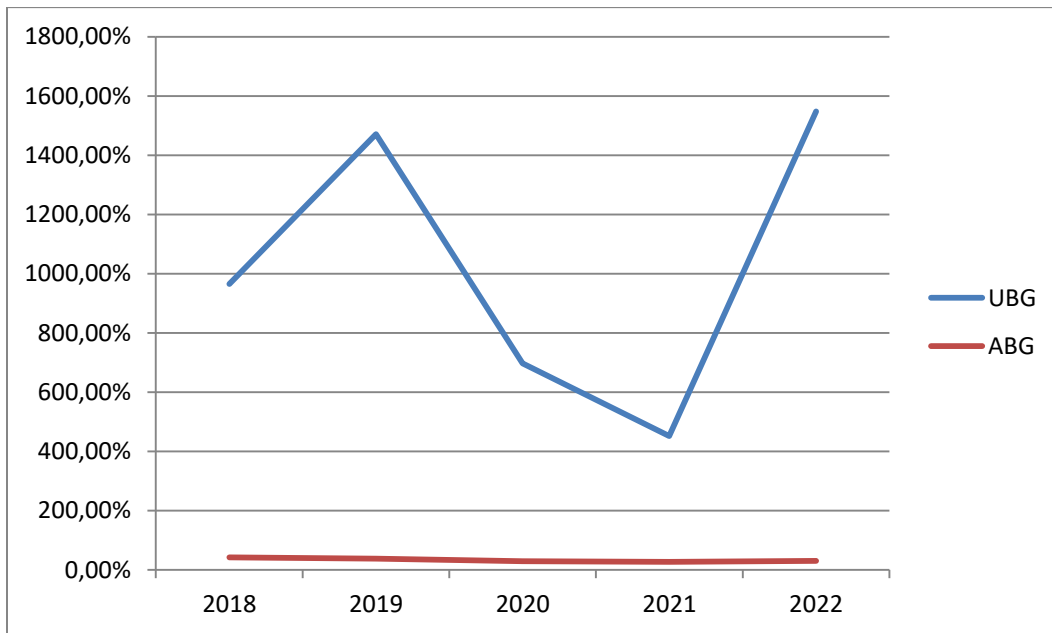
بناء على نتائج تقييم الأداء المالي لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية عن طريق نسب كفاية رأبي المال ونسب الربحية، نستطيع بناء المقارنة التالية:

أولا: المقارنة بين نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

تتمثل نسب كفاية رأس المال المستخدمة في تقييم أداء بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية في نسبة كفاية حقوق الملكية للودائع، وكفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار، وكذلك نسبة الأصول الخطرة، وبناء على نتائج هذه النسب الخاصة ببنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من سنة 2018 إلى 2022 نقوم بالمقارنة التالية:

1- نسب كفاية حقوق الملكية للودائع: نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 21: نسب كفاية حقوق الملكية للودائع في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 8 و 19

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال الشكل نجد نسب كفاية حقوق الملكية للودائع كانت في ارتفاع بالفترة الممتدة من 2018 إلى 2019، بينما شهدت انخفاضا في الفترتين من 2019 و 2020 والفترة من 2020 إلى 2021 لتعود إلى الارتفاع سنة 2022، بينما كانت نسب كفاية حقوق الملكية للودائع في مجموعة البركة المصرفية في انخفاض مستمر من سنة 2018 إلى غاية سنة 2021 لكنها ارتفعت في الفترة من 2021 إلى 2022 كبنك الخليج المتحد.

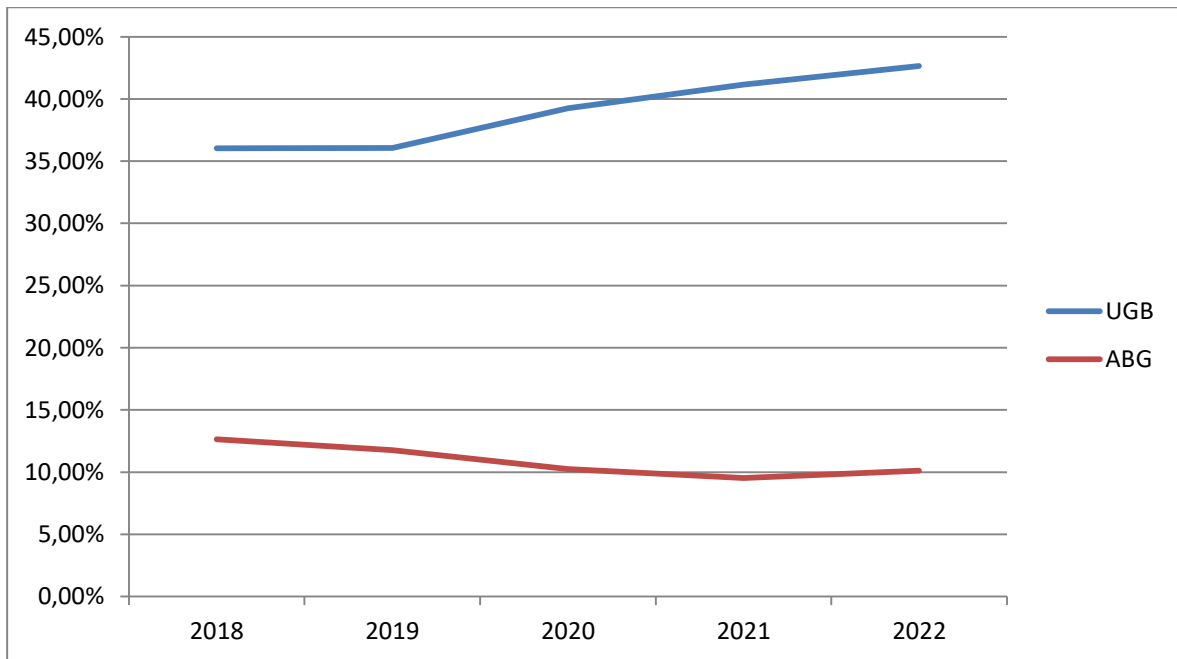
يقدر متوسط نسب كفاية حقوق الملكية للودائع لبنك الخليج المتحد بنسبة 1026.414% بينما قدر في مجموعة البركة المصرفية بنسبة 33.26%، وعليه فإن مستوى قدرة بنك الخليج المتحد على امتصاص المخاطر الناجمة عن الودائع أكبر من قدرة مجموعة البركة المصرفية حيث يعد مستواها مقبولا.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسب كفاية رأس المال للربحية في بنك الخليج المتحد ضخمة مقارنة بها في مجموعة البركة المصرفية بالرغم من كبر حجم كليهما ونشاطهما على مستوى عدة دول، يعود هذا كون بنك الخليج المتحد تابع لمجموعة من الشركات القابضة، وبالتالي فحجم المساهمات أو بالأحرى حقوق الملكية سيكون ضخما وكبيرا مقارنة بحجم الودائع.

2- نسب كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار: نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 22: نسب كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية

خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 9 و 20

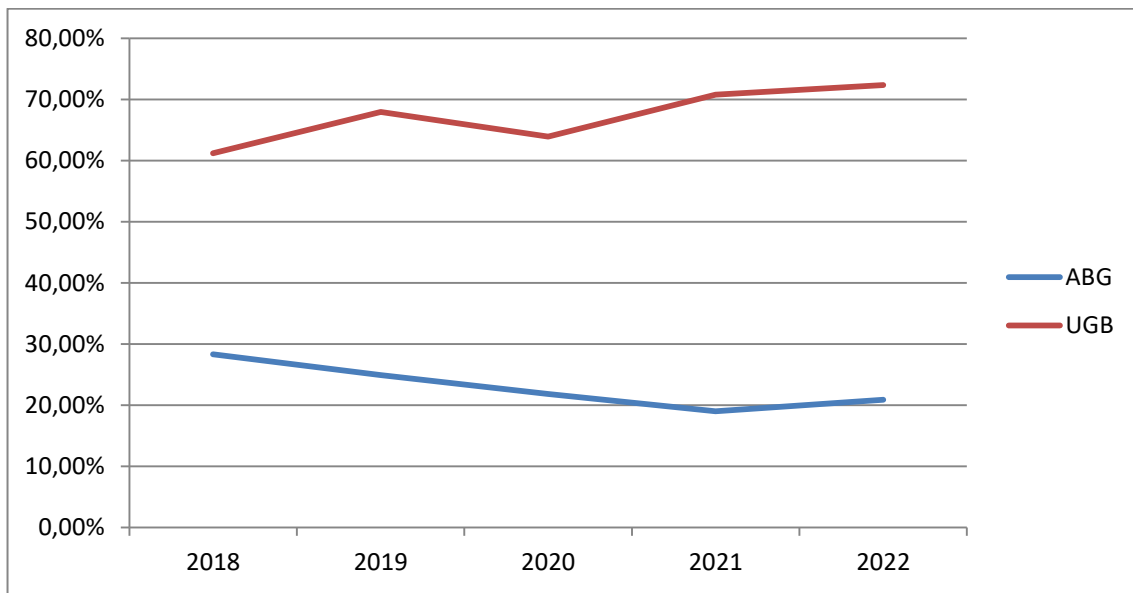
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

من خلال الشكل في 22 نجد أن مؤشر كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار الخاص ببنك الخليج المتحد شهد ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022. بينما كان متزايدا بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية فقط في الفترة بين 2018 و 2019 والفترة من 2021 إلى 2022. بينما قدر متوسط حقوق الملكية لإجمالي التمويل والاستثمار لبنك الخليج المتحد مقدرا بـ 39.03% بينما كان في مجموعة البركة المصرفية مقدرا بـ 10.9%، ويبدل هذا على أن بنك الخليج المتحد يملك قدرة مقبولة على تحمل المخاطر الناجمة عن التمويل والاستثمار، في حين تعتبر قدرة مجموعة البركة المصرفية على تحمل هذا النوع من المخاطر ضعيفة.

3- نسب الأصول الخطرة: نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 23: نسب الأصول الخطرة في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى

2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 10 و 21

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع نسبة الأصول الخطرة لبنك الخليج المتحد من سنة 2018 إلى 2019 لكنه انخفض من سنة 2019 إلى 2020 وعاد للارتفاع خلال السنوات الباقية، في حين كانت نسب الأصول الخطرة لمجموعة البركة المصرفية في انخفاض مستمر حتى سنة 2021 أين ارتفعت بنسبة معتبرة. قدر متوسط نسب الأصول الخطرة لبنك الخليج المتحد بـ 67.21% بينما قدر في مجموعة البركة المصرفية بنسبة 22.98% ; وهي نسب جيدة بالنسبة لكليهما بالرغم أن بنك الخليج المتحد متفوق على مجموعة البركة المصرفية.

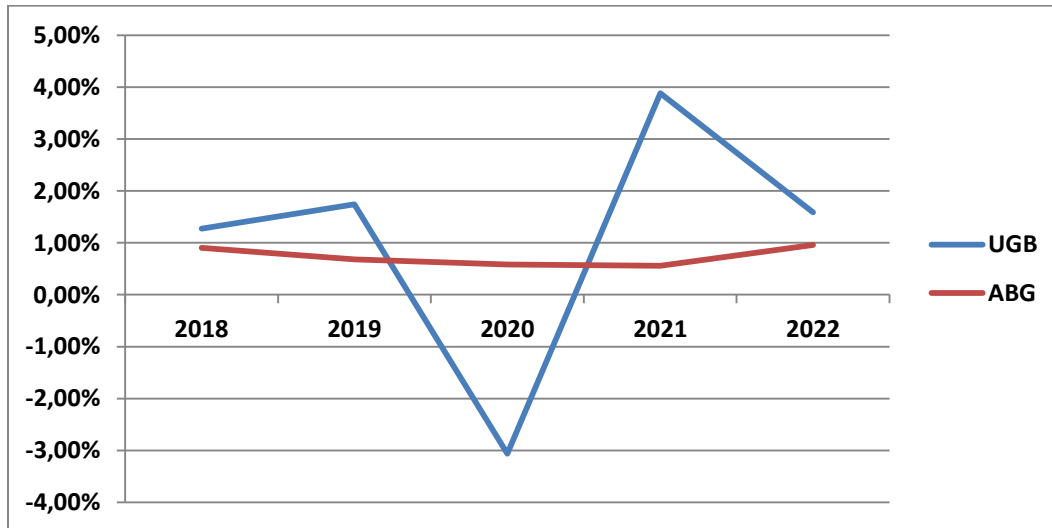
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

بصفة عامة من خلال المقارنة بين نسب كفاية رأس المال لكل من بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية نجد أن بنك الخليج المتحد متفوق على مجموعة البركة المصرفية في تغطية وتحمل المخاطر. ثانياً: المقارنة بين نسب الربحية لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022

تتمثل نسب الربحية المستخدمة في تقييم أداء بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية في نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وكذلك معدل هامش الربح، وبناء على نتائج هذه النسب الخاصة ببنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من سنة 2018 إلى 2022 نقوم بالمقارنة التالية:

1- نسب العائد على الأصول: نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 24: نسب العائد على الأصول في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الجداول 11 و 22

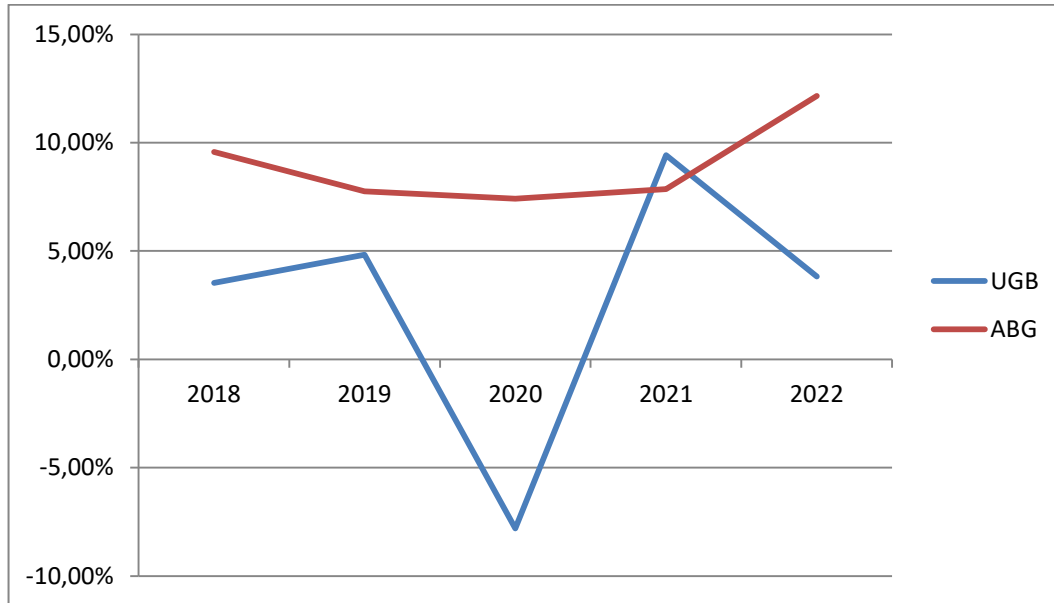
من خلال الشكل نلاحظ أن معدل العائد على الأصول لبنك الخليج المتحد شهد ارتفاعاً من 2018 إلى 2019 لكنه انخفض ولم يتم تحقيق أي عائد على الأصول سنة 2020 لحدوث خسارة، لكنه ارتفع وبشكل كبير سنة 2021 ليعود للانخفاض سنة 2022، بينما كان معدل العائد على الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2021 في انخفاض مستمر إلا أنه ارتفع سنة 2022. كما يتضح من خلال الشكل أن معدل العائد على الأصول لبنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية كان متساوياً في أواخر سنة 2019 وكذلك أواخر سنة 2020، كما بلغ متوسط نسب العائد على الأصول لبنك الخليج المتحد نسبة 1.085% أما بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية فقدّر بنسبة 0.75% وهو مؤشر مقبول بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية وجيد بالنسبة لبنك الخليج المتحد.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

بالتالي فإن بنك الخليج المتحد متفوق على مجموعة البركة المصرفية في معدلات العائد على الأصول علما أن مجموعة البركة المصرفية لم تحقق أي خسائر، و أنها تفوقت على بنك الخليج المتحد سنة 2020.

2- نسب العائد على حقوق الملكية: نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 25: نسب العائد على حقوق الملكية في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 12 و 23

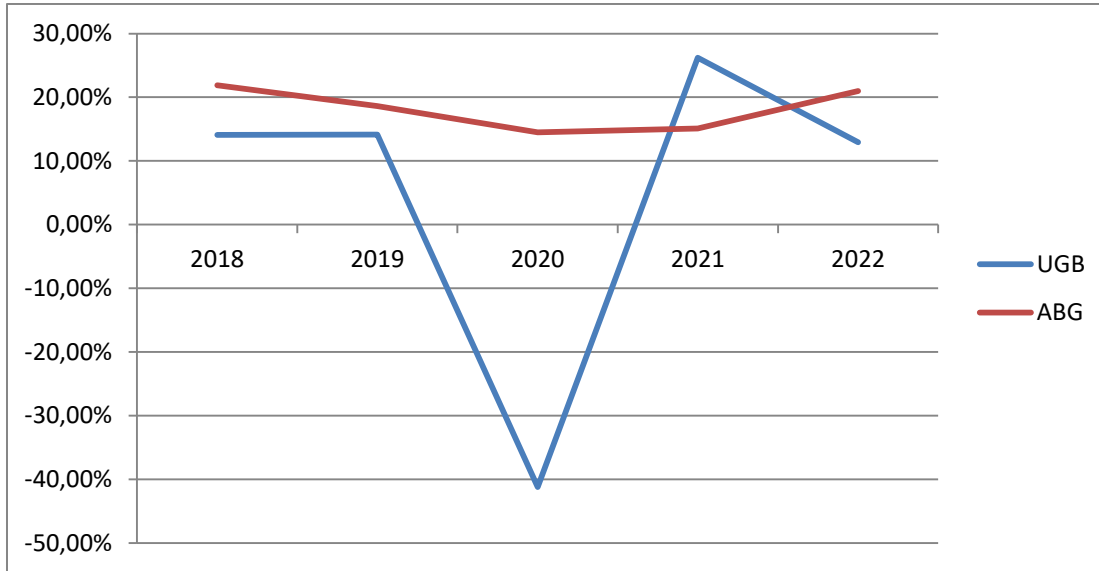
من خلال الشكل نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج المتحد شهد ارتفاعا من 2018 إلى 2019 لكنه انخفض ولم يتم تحقيق أي عائد على حقوق الملكية سنة 2020 لحدوث خسارة، لكنه ارتفع وبشكل كبير سنة 2021 ليعود للانخفاض سنة 2022، بينما كان معدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية في انخفاض مستمر طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، بينما ارتفع سنتي 2021 و 2022. كما يتضح في الشكل تقاطع المنحنيين في نقطتين ضمن الفترة الممتدة بين 2020 إلى 2021 دلالة على تساوي معدل العائد على حقوق الملكية في هاتين المدتين.

بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج المتحد نسبة 2.75% ، ومتوسط العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية بنسبة 8.95% هذا يدل على تفوق مجموعة البركة المصرفية على بنك الخليج المتحد في تحقيق عوائد من حقوق الملكية، علما أنه لم يحقق أي خسائر طيلة الفترة المدروسة كما حصل مع بنك الخليج المتحد سنة 2020. وقد يعود هذا التفوق إلى كبر حجم حقوق الملكية لدى بنك الخليج المتحد.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

3- معدل هامش الربح: نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 26: نسب هامش الربح في بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول 13 و 24

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل هامش الربح لبنك الخليج المتحد شهد ارتفاعا من 2018 إلى 2019 لكنه انخفض سنة 2020 لحدوث خسارة، ليعود إلى الارتفاع وبشكل كبير سنة 2021 وينخفض مرة أخرى سنة 2022، بينما كان معدل هامش الربح لمجموعة البركة المصرفية في انخفاض مستمر طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، بينما ارتفع سنة 2021 و سنة 2022.

نلاحظ أيضا في الشكل تقاطع المنحنيين في نقطتين ضمن الفترة الممتدة بين 2020 إلى 2021 مما يدل على تساوي معدل هامش الربح في هاتين المفترتين.

بلغ متوسط هامش الربح في بنك الخليج المتحد خلال الخمس سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022 ما يعادل نسبة 5.25% بينما قدر في مجموعة البركة المصرفية بـ 18.21% ، أي أن مجموعة البركة المصرفية حقق معدل هامش على الربح أكبر من بنك الخليج المتحد.

بناء على المقارنة بين نسب الربحية لبنك الخليج المتحد و مجموعة البركة المصرفية بصفة عامة وجدنا أن بنك الخليج المتحد متفوق على مجموعة البركة المصرفية في تحقيق عوائد من الأصول بالرغم من وجود نوع من التقارب في هذه النسب، بينما تفوقت مجموعة البركة المصرفية عليه في قدرتها على تحقيق عوائد من حقوق الملكية وهامش ربح جيد، وعليه فإن نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية أكبر من النسب الخاصة ببنك الخليج المتحد.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد UGB ومجموعة البركة المصرفية ABG خلال الفترة من 2018 إلى 2022

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل استطعنا التعرف على بنكين مختلفين أحدهما تقليدي والآخر إسلامي، ألا وهما بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية الإسلامية. كما قمنا بدراسة وضعية التمويلات التي تمنحها هذه البنوك وأثرها على الانكشاف أمام المخاطر المالية وتحسين أدائها الكلي من ناحية القدرة على تحقيق الأرباح. باستخدام عدة مؤشرات واعتمادا على القوائم المالية الخاصة بالبنكين وجدنا أن القروض والودائع في بنك الخليج المتحد أكبر من أحجام التمويلات الإسلامية والودائع في مجموعة البركة المصرفية، بالرغم من أن كلا منهما يشهد تارة ارتفاعا وتارة انخفاضاً في هذه الأحجام. من خلال نسب كفاية رأس المال نجد أن بنك الخليج المتحد أكثر قدرة على تحمل المخاطر من مجموعة البركة المصرفية، لكن من ناحية نسب الربحية فقد تفوقت مجموعة البركة المصرفية على بنك الخليج المتحد في قدرتها على تحقيق عوائد من حقوق الملكية وهوامش ربح، في حين كانت قدرة بنك الخليج المتحد على تحقيق عوائد من أصوله أكبر من قدرة مجموعة البركة المصرفية.

الخاتمة

بالرغم من اختلاف الآليات التي تعتمد عليها المصارف التقليدية عن الآليات المعتمدة في المصارف الإسلامية وكذا نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية، وتباين أساليب وصيغ التمويل التقليدي عن أساليب وصيغ التمويل الإسلامي إلى أن كليهما يلعب دوراً أساسياً في دعم وتطوير القطاع المالي ويعد جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي، وهما في علاقة تكامل وتعاون بينهما فضلاً عن كونهما يتشابهان في العديد من الخصائص.

عالجت الدراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما وكذا مواطن التعاون، بما في ذلك طرق المفاضلة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة لثلاث فصول تناولت أهم المفاهيم حول البنوك التقليدية والإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية، إلى جانب نواحي متعددة حول التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي و التمييز بينهما. كما تم إجراء دراسة مقارنة بين بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية.

وعليه يتضح من خلال الدراسة صحة الفرضيات حيث يختلف التمويل في بنك الخليج المتحد عن التمويل في مجموعة البركة المصرفية، فالبنوك التقليدية تركز في منحها للتمويل وقبولها للودائع على الفوائد الربوية، في حين لا تسترد الودائع المودعة لدى البنوك الإسلامية بفوائد. و تقوم عمليات التمويل فيها على المشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ الإسلامية، مما يفسر تباين أحجامها و أثرها على الأداء المالي.

و يتضح هذا بشكل جلي من خلال الدراسة المقارنة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، حيث أن أحجام الودائع التي يقبلها بنك الخليج المتحد أكبر من التي تقبل في مجموعة البركة المصرفية. كما أن أحجام القروض الربوية التي يقدمها بنك الخليج المتحد خلال هذه السنوات أكبر من التمويلات الإسلامية التي تقدمها مجموعة البركة المصرفية.

اختلفت قدرات بنك الخليج المتحد ومجموعة البركة المصرفية على تحمل المخاطر كاختلاف قدرتهما على تحقيق الأرباح.

وفي هذا الصدد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات البعد النظري نوردتها فيما يلي:

- تعتبر البنوك التقليدية الانطلاقة الأولى والأقدم للعمل المصرفي، حيث احتكرت الوسط المالي لفترة زمنية طويلة؛
- ظهرت البنوك الإسلامية تلبية للطلب المتزايد على البدائل المالية الشرعية خاصة في الدول والمجتمعات المسلمة، وكحل بديل للمشاكل التي تعاني منها البنوك التقليدية وعجزها أمام الأزمات المالية، بالرغم من ظهورها المتأخر مقارنة بالبنوك التقليدية إلى أنها أثبتت جدارتها وقدرتها على منافستها.
- نظراً للنجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية و تنامي أنشطة البنوك الإسلامية أصبحت بعض البنوك التقليدية تقدم خدمات مصرفية إسلامية، عن طريق نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية التي لاقت استحساناً لدى الزبائن؛

- يملك كل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي مبادئ و أسس مختلفة تجعل من الصيغ والمنتجات الخاصة بكل منهما مختلفة .
- بالرغم من وجود اختلاف بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي إلا أنه توجد العديد من النقاط المتشابهة بينهما، كما تربطهم علاقة تكامل و تعاون في العديد من الأمور؛
- تتطلب عملية المفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي إجراء تقييم و مفاضلة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باعتبارهما مصدر التمويل.
- الممول أو بالأحرى البنك الذي لا يكون أداءه جيدا قد يعجز عن تقديم التمويل الكافي والجيد للعميل، لذلك فمؤشرات تقييم الأداء تعد معيارا مناسباً لاختيار أفضل ممول.
- أما فيما يخص النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي من الدراسة فهي كما يلي:
- بينما يقدم بنك الخليج المتحد قروضا ربوية بفوائد، تقوم مجموعة البركة المصرفية بتقديم مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية تتمثل في مرابحات ومشاركات وغيرها من الصيغ الإسلامية؛
- يقوم بنك الخليج المتحد بإعادة الودائع لأصحابها مع فوائد بينما لا يحصل زبائن مجموعة البركة المصرفية على فوائد مضافة لقيمة الودائع التي يودعونها خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.
- يفوق حجم التمويل الذي يقدمه بنك الخليج المتحد حجم التمويل الإسلامي الذي تقدمه مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022؛
- عرفت القروض التي يمنحها بنك الخليج المتحد والتمويلات الإسلامية التي تقدمها مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من 2018 إلى 2022 تغيرات مستمرة بنسب متفاوتة.
- بنك الخليج المتحد أكثر قدرة على مواجهة المخاطر من مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022؛
- حقق بنك الخليج المتحد سنة 2020 خسارة بسبب جائحة كورونا، بينما حققت مجموعة البركة المصرفية ربحاً.
- تفوق قدرة مجموعة البركة المصرفية على تحقيق عوائد من حقوق الملكية وهوامش الربح على قدرة بنك الخليج المتحد، بينما يتفوق بنك الخليج المتحد على مجموعة البركة المصرفية في تحقيق عوائد من الأصول خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.
- بعد إجراء هذه الدراسة يتضح أن البنوك الإسلامية تملك القدرة على منافسة البنوك التقليدية بالرغم من وجود نوع من التفوق لدى البنوك التقليدية عليها في بعض النواحي. فهناك نواحي أخرى تتفوق فيها البنوك الإسلامية عليها، إلا أن كلاهما ضروريان في القطاع المصرفي فالتمويل الإسلامي يكمل التمويل التقليدي والعكس وبناء على ذلك نقدم الاقتراحات التالية:
- الجمع بين التمويل التقليدي والإسلامي في الأنظمة المالية للاستفادة من المزايا التي يطرحها كل نوع؛
- إعطاء التمويل الإسلامي نفس القدر من الاهتمام الذي يحظى به التمويل التقليدي.

- تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك التقليدية والإسلامية في ظل المبادئ و الأسس التي يسير وفقها كل بنك؛
- إنشاء نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية لخلق تعاون بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي.

أحاطت الدراسة بجوانب متعددة حول الموضوع إلى أنها لم تستطيع الإلمام بجميع النواحي. والمجال يبقى مفتوحا للدراسة و البحث بالموضوع أكثر، لذلك نذكر بعض مواضيع البحث المستقبلية التي يمكن تجسيدها من هذه الدراسة:

- أليات تفعيل الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي.
- تحديات و آفاق الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي.
- اليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.
- أثر فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية على مردودية البنوك التقليدية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم:

1- سورة الأنعام الآية 141.

2- سورة البقرة الآية 275.

3- سورة البقرة الآية 282.

4- سورة التوبة الآية 119.

5- سورة التوبة الآية 34 .

6- سورة المائدة الآية 1.

7- سورة المائدة الآية 2 .

8- سورة النحل الآية 90.

الكتب:

1- ابراهيم عبادة. (2001). مؤشر الأداء في البنوك الإسلامية. عمان الأردن: النفائس للتوزيع والنشر.

2- أحمد محمد المصري. (1998). إدارة البنوك الإسلامية والتجارية. الإسكندرية مصر: شباب الجامعة .

3- أسامة عبد الخالق الأنصاري. (2006). إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. مصر: كتب عربية.

4- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2015). إدارة البنوك التجارية. عمان الاردن: غيداء للتوزيع والنشر.

5- أيمن الرزوي، و أخرون. (2022). المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول. (الطبعة الأولى) عمان

الاردن: الجنان للتوزيع والنشر.

6- أكرم حداد، مشهور هدلول. (2008). النقود والمصارف. عمان الأردن: وائل للتوزيع والنشر.

7- بن إبراهيم الغالي. (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى).

الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع

8- جميل السعودي. (2013). إدارة المؤسسات المتخصصة. عمان الأردن: زهوان للتوزيع والنشر.

9- حامد الحمود المجلان. (2010). الربا و الاقتصاد والتمويل الإسلامي رؤية مختلفة. (الطبعة الأولى)

بيروت لبنان.

- 10- حسين جميل البديري. (2013). البنوك مدخل محاسبي وإداري . عمان الاردن: الورق للنشر والتوزيع .
- 11- خالد هشام. (2015). البنوك الإسلامية وعقودها. مصر: دارالفكر الجامعي.
- 12- رشاد نعمان شايح العامري. (2013). الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى الإسكندرية: دار الفكر الجامعي .
- 13- سعد مرطان. (1999). مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام. (الطبعة الثالثة) بيروت لبنان: الرسالة.
- 14- شوقي بورقبة. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 15- صادق راشد الشمري. (2008). اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية. عمان الأردن: البازوري للتوزيع والنشر.
- 16- طارق طه. (2000). إدارة البنوك والمعلومات المصرفية. الإسكندرية: دار الكتب.
- 17- عبد الرزاق بن حبيب. (2016). نماذج وعمليات البنك الإسلامي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 18- عبد الكريم قندوز. (2022). مؤسسات التمويل الإسلامي. أبو ضبي: صندوق النقد الدولي.
- 19- عبد الله بن محمد السكاكر. (2015). الهندسة المالية الإسلامية (الطبعة الأولى). الرياض السعودية: كنوز إشبيليا للتوزيع والنشر.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد. (2014). إقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية. الإسكندرية مصر: الدار الجامعة.
- 21- عبد الناصر براني. (2013). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. (الطبعة الأولى) عمان الأردن: النفائس للتوزيع والنشر.
- 22- عصام عمر أحمد مندور. (2013). البنوك الوضعية والشرعية. (الطبعة الأولى) القاهرة: دار التعليم الجامعي.
- 23- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية. (الطبعة الأولى) عمان الأردن: جدار للكتاب العالمي.
- 24- محمد الصيرفي. (2007). إدارة المصارف (الطبعة الأولى). الإسكندرية مصر: دار الوفاء.
- 25- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2013). إدارة البنوك (الطبعة الأولى). عمان الأردن: المناهج للتوزيع والنشر.
- 26- محمد عبد الفتاح عجمية، و مدحت محمد العقاد. (1980). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: النهضة العربية.

- 27- محمد غياث شيخة. (2017). التمويل المبادئ والسياسات والتوجهات الحديثة. عمان الأردن: وائل للتوزيع والنشر.
- 28- محمد فتحي البديوي. (2012). إدارة البنوك. مصر: المكتبة الأكاديمية.
- 29- محمود بشير المغربي. (2020). إدارة التمويل المصرفي. عمان الأردن: وائل للتوزيع والنشر.
- 30- محمود حسن صوان. (2015). أساسيات الاقتصاد الإسلامي. (الطبعة الأولى) عمان الأردن: المناهج للتوزيع والنشر.
- 31- مروان محمد أبو عرابي. (2006). الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية (الطبعة الأولى). عمان الأردن: دار تسنيم للنشر والتوزيع.
- 32- نعيم نمر داوود. (2012). البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي. (الطبعة الأولى) عمان الأردن: البداية للتوزيع والنشر.
- 33- وهيبة الزحيلي. (2002). الفقه المالكي الميسر. (الثانية، المحرر) بيروت لبنان: الكلم الطيب .
- 34- ويستون فورد، و يوجين برجام. (2009). التمويل العقاري. الرياض السعودية: المريخ للتوزيع والنشر.

المقالات:

- 1- ابراهيم سعيد، و محمد بوحجلة. (2022). شباك الصيرفة الإطلامية في بك الخليج الجصائس. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 07 (العدد الثاني).
- 2- ابراهيم لوراتي. (2019). القروض البنكية وإجراءات منحها. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 10 (العدد الحادي عشر).
- 3- أمين عويسي، و زهير بن دعاس. (2018). صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 02 (العدد الرابع).
- 4- إيمان جابر عبد الكريم موكة. (2023). المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات عن عدم كشف الغش البنكي. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14 (العدد الأول).
- 5- أحمد بوشنافة، و منصورية زعفران. (2018). إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك. مجلة *le manager*، المجلد 05 (العدد الثاني).
- 6- أحمد خلف حسين الدخيل. (2016). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. مجلة دراسات إقتصادية معاصرة، المجلد 19 (العدد الثالث).

- 7- أحمد عزوز. (2022). دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية. *مجلة دراسات إقتصادية*، المجلد 16 (العدد الأول).
- 8- أحمد ياسين عبد العزيز. (2013). التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية. *مجلة دراسات إقتصادية*، (العدد الخامس).
- 9- أسيا هشتان، و كريم حرز الله. (جانفي، 2019). الأحكام العامة للبنوك الإسلامية. *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 03 (العدد السادس).
- 10- أشرف دواية. (3 مارس، 2022). تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 19 (الواحد والثلاثون).
- 11- الأمين قيدول، و عبد الغني حريري. (2017). الطبيعة التتموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال* (العدد الخامس).
- 12- الطاهر قطاف، و نور الدين صغيري. (2024). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*، المجلد 08 (العدد الأول).
- 13- بدري سليمان، و محمد فتاحي. (2023). الأسهم الممتازة في القانون الجزائري. *مجلة القانون والمجتمع*، المجلد 11 (العدد الأول).
- 14- بشير زناقي، صباح غربي، و محمد معارف. (2020). إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية. *مجلة التنوع الإقتصادي*، المجلد 01 (العدد الثاني).
- 15- حجاب عيسى، عبد الصمد سعودي، و رشيد بوزربة. (ماي، 2023). تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في ظل التمويل التقليدي. *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، (العدد الاول).
- 16- حنان دريد، الطاوس غربي، و ياسمينه عامرة. (2022). تقييم التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية واقع وأفاق. *مجلة النمو الإقتصادي*، المجلد 5 (العدد الرابع).
- 17- خولة قيمش، و شافية كتاف. (2022). منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة للتتمية الإقتصادية. *مجلة التمويل والاستثمار والتتمية المستدامة*، المجلد 07 (العدد الأول).
- 18- رضوان أنساعد، و نجاه بن فريحة. (2020). إنجازات التمويل المالي الإسلامي وتطوره عبر العالم. *مجلة دراسات إقتصادية*، المجلد 18 (العدد الثاني).
- 19- رضوان موجازي، و طلال عباسي. (12، 2022). دراسة تحليلية لواقع تمويل الاستثمار بالجزائر بعد اصلاحات النظام البنكي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، المجلد 09 (العدد الثاني).

- 20- رمضان ابراهيم أبو جزر، و حازم أحمد فروانة. (2022). أثر النواذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المرابحات دون فوائذ في البنوك الربوية. *مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 17 (العدد الأول)*.
- 21- ريمة زنارنة، و الشريفة العيد. (2023). مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه. *مجلة المالية والأسواق، المجلد 10 (العدد الثاني)*.
- 22- زهية كواش، جيلالي بن حاج، و فتيحة مغراوة. (2 ديسمبر، 2021). واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، (العدد الثاني)*.
- زينب حرواش، و بلال زرودة. (2023). دور النواذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة المعيار، المجلد 27 (العدد الثالث)*.
- 23- سامي السويلم. (2010). المشتقات المالية أدوات للتحوط أم للمجازفة. *مجلة إضاءات، المجلد 01 (العدد الثاني)*.
- 24- سعيد بورديمة. (22 فيفري، 2021). أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 22 (العدد الثاني)*.
- 25- سفيان كويد، و عمار درويش. (2022). النواذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية. *مجلة دفاتر بوكس، المجلد 11 (العدد الأول)*.
- 26- سهام مانع، و موسى بن منصور. (2020). خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية دراسة حالة بنك الراجحي السعودي. *مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 22 (العدد الأول)*.
- 27- شافية كتاف. (2022). واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية. *مجلة دفاتر بوانكس، المجلد 11 (العدد الأول)*.
- 28- صليحة فلاق، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي. *مجلة المعيار، المجلد 12 (العدد الأول)*.
- 29- عباس حفصي. (جانفي، 2017). مفهوم النواذ الإسلامية وظوابطها الشرعية. *مجلة الدراسات الإسلامية، (العدد الثامن)*.
- 30- عبد الحليم غربي. (2009). الابتكار المالي الإسلامي واقع وأفاق. *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 05 (العدد التاسع)*.
- 31- عبد الرحمان تومي هشام دباح. (2017). المفاضلة بين معدل الربح ومعدل الفائدة في تمويل التنمية الغقتصادية. *مجلة دراسات إقتصادية (العدد السابع و العشرون)*.

- 32- عبد القادر كوموم. (2018). تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية. مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 18 (العدد الأول).
- 33- عبد الرزاق كبوط، و حمزة مراسي . (2021). محاولة نمذجة جدوى التمويل الإسلامي في مقارنته بالتمويل التقليدي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 22 (العدد الأول).
- 34- عبلة بريكي، و فرح شعبان. (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10 (العدد الأول).
- 35- عزمي عوض. (2022). تقويم درجة استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم المداينة وأهميتها التنموية. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 08 (الثاني).
- 36- علي صولي. (2018). المفاضلة بين التمويل الإسلامي والربوي. مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 8 (العدد الثاني).
- 37- علي فلاق، و رشيد سالمى. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية. مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04 (العدد الثاني).
- 38- علي قابوسة. (2008). أثر هيكل التمويل على ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الإقتصادية. مجلة الدراسات الإقتصادية والقانونية، المجلد 01 (العدد الأول).
- 39- عمار زودة. (جوان، 2018). التمويل التأجيرى في الجزائر واقعه ومتطلبات تطويره. مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 05 (العدد الأول).
- 40- عمر بوجميلة، و الطيب بولحية. (2016). تقييم الأداء المالى للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 12 (العدد الرابع عشر).
- 41- فاطمة الزهراء سبع، و محمد قويدري. (2016). اساسيات صيغ التمويل الاسلامى المطبقة فى الاقتصاد الإسلامى. مجلة التراث، (العدد 32).
- 42- كمال مطهري. (2017). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و التقليدية فى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المشكاة (العدد الخامس).
- 43- لينة كريمش، و حسبية سميرة. (جانفي، 2024). واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية فى البنوك العمومية الجزائرية. مجلة المنهل الإقتصادى، المجلد 06 (العدد الثاني).
- 44- محمد بوجلال، و شوقي بورقبة. (2010). تكلفة التمويل فى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. مجلة الإقتصاد الإسلامى، المجلد 24 (العدد الثاني).

- 45- محمد بوشوشة. (سبتمبر، 2012). سياسة الاستدانة في المؤسسة المفاضلة بين التمويل بالاقتراض البنكي والتمويل السندي. *مجلة الاقتصاد الجديد* (العدد الرابع).
- 46- محمد بوعتلي. (2021). المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية تجربة مجموعة البركة الإسلامية. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد 1* (العدد الأول).
- 47- محمد معاريف، غربي صباح، و بشير زناقي. (بلا تاريخ). إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية. *مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 01* (العدد الثاني).
- 48- مليكة بن علقمة، و يوسف سائحي. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. *مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاجتماعية، المجلد 07* (العدد الثالث).
- 49- مليكة حفيظ شباكي، و سمية الغراب. (ديسمبر، 2014). مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل تشجيع اموال الزكاة. *مجلة جديد الاقتصاد، المجلد التاسع* (العدد الأول).
- 50- منير خطوي، و بن موسى عمر. (سبتمبر، 2021). النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 05* (العدد الثاني).
- 51- منير خطوي، و بن موسى عمر. (سبتمبر، 2021). النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *إضافات إقتصادية، المجلد 05* (العدد الثاني).
- 52- موسى رحمانى، و الغالي بن ابراهيم. (2012). القيمة الزمنية للنقود كأساس لعملية خصم التدفقات النقدية في الاقتصاد الإسلامي. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 01* (العدد 11).
- 53- مولود قنوش. (2023). فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل النجاح والقيود. *مجلة القرطاس للعلوم الإقتصادية والتجارية، المجلد 01* (العدد الثاني).
- 54- نوال غربي، و نور الدين محرز. (2022). اثر قرار الاستثمار على تعظيم ثروة المساهمين. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 05* (العدد الأول).
- 55- نورة بوعلاقة، و ختيري وهيبه. (2021). التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية. *المدينة: مخبر التنمية المحلية المستدامة جامعة المدينة.*
- 56- هجيرة بلشير، و غورايا بلشير. (2020). التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس أو تكامل. *مجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، 05* (الأول).
- 57- وداد بوغازي، و الدراجي لعفيفي. (مارس، 2023). مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي. *مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 07* (العدد الأول).

- 58- وليد بقاش، و عمر بن دادة. (2019). حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية معاصرة، المجلد 04 (العدد الأول).
- 59- يمينة ختروسي. (2022). النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02 (العدد الثاني).
- الرسائل و الأطروحات:

- 1- زوينة مخلخل. (2020/2019). مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دكتورة في المحاسبة. بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة بسكرة.
- 2- سالم عبد العزيز، و كمال مطهري. (2012/2011). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماجسثار في المالية الدولية. وهران الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران.
- 3- سعاد يحيى. (2019/2018). دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية وأفاق تطويرها دكتورة في الاقتصاد الدولي. بسكرة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة.
- 4- سمير هربان. (2015/2014). صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ماجسثار في علوم التسيير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة سطيف.
- 5- صونيا جواني. (2024/2023). اثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية (دكتورة في الادارة المالية). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة غالمة.
- 6- موسى مبارك خالد. (2013/2012). صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية (مذكرة ماجسثار). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة سكيكدة.

التقارير:

- 1- بنك البركة. (2018). التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية. من الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية <https://www.albaraka.com>
- المواقع الإلكترونية:

- 1- نبد عن بنك الخليج المتحد. (2018, 12, 12). من United gulf bank: <https://www.ugbbh.com>

Books

- 1- casu, b., claudia, g., & philip, m. (2006). *introduction to banking*. england: FT-prentice hall.

Articles

- 1- Kharisya Ayu Effendi و ‘disman .(2017) .Liquidity Risk: Comparison between Islamic and Conventional Banking .*European Research Studies Journal*,vol 20(number23).
- 2- Ulumuddin Nurul Fakhri 8) .March, 2021 .(Comparison of Islamic and Conventional Banking Financial Performance during the Covid-19 Period . *International Journal of Islamic Economics and Finance* ,vol 04 (number01).

المراجع باللغة الفرنسية:

Articles

- 1- gargouri, (2022). Banques islamiques versus banques conventionnelles: une comparaison en termes de stabilité financière. Revue de la littérature empirique. *Revue Internationale du Chercheur*, volume 03(numero03).

الملاحق

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
الموجودات			
5,008,009	5,386,926	3	نقد وأرصدة لدى بنوك
10,303,868	10,894,937	4	ذمم مدينة
2,718,906	3,228,615	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
3,067,008	3,872,538	6	إستثمارات
1,770,833	1,756,756	7	إجارة منتهية بالتمليك
406,564	455,031	8	عقارات ومعدات
556,050	663,728	9	موجودات أخرى
23,831,238	26,258,531		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
5,325,924	6,195,073		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
1,178,758	1,106,923		مبالغ مستحقة لبنوك
976,891	379,269	10	تمويلات طويلة الأجل
971,310	1,098,200	11	مطلوبات أخرى
8,452,883	8,779,465		مجموع المطلوبات
13,122,368	15,155,876	12	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
حقوق الملاك			
1,242,879	1,242,879	13	رأس المال
(9,203)	(8,308)	13	أسهم خزينة
18,829	18,138		علوّة إصدار أسهم
400,000	400,000	14	رأس المال الدائم فئة 1
165,551	177,254		احتياطات
31,929	29,370		التغييرات المتراكمة في القيم العادلة
(861,313)	(752,068)	13	تحويل عملات أجنبية
519,587	335,089		أرباح مبقاة
37,286	24,858		تخصيصات مقترحة
1,545,545	1,467,212		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك
710,442	855,978		حقوق غير مسيطرة
2,255,987	2,323,190		مجموع حقوق الملاك
23,831,238	26,258,531		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الدخل
1,327,244	1,391,699	15	صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة
(1,159,241)	(1,244,567)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
372,914	357,774	16	حصة المجموعة كمضارب
(786,327)	(886,793)		عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار
540,917	504,906		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)
8,366	14,797		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
242,967	216,983	15	صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية
158,578	181,816	17	دخل رسوم وعمولات أخرى
120,098	95,852	18	دخل تشغيلي آخر
1,070,926	1,014,354	19	ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل
(83,107)	(46,957)		
987,819	967,397		مجموع الدخل التشغيلي
			المصروفات التشغيلية
306,350	325,291		مصروفات الموظفين
42,064	40,523	20	استهلاك وإطفاء
192,043	202,344	21	مصروفات تشغيلية أخرى
540,457	568,158		مجموع المصروفات التشغيلية
			صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر
447,362	399,239		الائتمانية / الاضمحلال والضرائب
(159,774)	(121,791)	22	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال
287,588	277,448		صافي الدخل قبل الضرائب
(70,860)	(97,282)		الضرائب
216,728	180,166		صافي الدخل للسنة
			العائد إلى:
129,084	105,672		حقوق مساهمي الشركة الأم
87,644	74,494		حقوق غير مسيطرة
216,728	180,166		
7.91	6.01	23	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2021

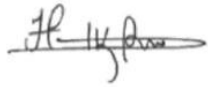
2020 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الموجودات
5,361,444	5,923,878	3	نقد وأرصدة لدى بنوك
11,945,993	10,996,072	4	ذمم مدينة
2,854,658	3,623,315	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
5,097,189	4,472,649	6	استثمارات
1,747,627	2,018,800	7	إجارة منتهية بالتمليك
478,572	539,960	8	عقارات ومعدات
764,516	607,503	9	موجودات أخرى
28,249,999	28,182,177		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية
			المطلوبات
7,508,344	7,728,895		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
1,642,085	1,303,793		مبالغ مستحقة لبنوك
319,364	286,833	10	تمويلات طويلة الأجل
1,327,623	1,205,122	11	مطلوبات أخرى
10,797,416	10,524,643		مجموع المطلوبات
			حقوق حاملي حسابات الاستثمار
538,177	744,845		المؤسسات المالية
14,692,012	14,854,562		المؤسسات غير المالية والأفراد
15,230,189	15,599,407	12	مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
1,242,879	1,242,879	13	رأس المال
(17,462)	(15,655)	13	أسهم خزينة
18,084	16,619		علووة إصدار أسهم
183,121	196,539		احتياطات
32,940	57,404		التغيرات المترابطة في القيم العادلة
(800,489)	(940,728)	13	تحويل عملات أجنبية
364,496	430,312		أرباح مبقاة
1,023,569	987,370		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
400,000	400,000	14	رأس المال الدائم فئة 1
1,423,569	1,387,370		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك
798,825	670,757		حقوق غير مسيطرة
2,222,394	2,058,127		مجموع حقوق الملكية
28,249,999	28,182,177		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 الف دولار أمريكي	2021 الف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الدخل
1,285,391	1,304,017	15	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(1,066,575)	(1,070,743)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
354,552	364,142	16	حصة المجموعة كمضارب
(712,023)	(706,601)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
573,368	597,416		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)
14,654	12,122		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
265,075	162,948	15	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
165,988	180,599	17	دخل رسوم وعمولات أخرى
155,063	121,408	18	دخل تشغيلي آخر
1,174,148	1,074,493		ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل
(34,399)	(33,031)	19	
1,139,749	1,041,462		مجموع الدخل التشغيلي
			المصروفات التشغيلية
308,623	284,035		مصروفات الموظفين
39,591	58,765	20	استهلاك وإطفاء
212,105	186,586	21	مصروفات تشغيلية أخرى
560,319	529,386		مجموع المصروفات التشغيلية
579,430	512,076		صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال والضرائب
(290,121)	(253,713)	22	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال
289,309	258,363		صافي الدخل قبل الضرائب
(123,420)	(68,682)		الضرائب
165,889	189,681		صافي الدخل للسنة
			العائد إلى:
66,580	112,750		حقوق حاملي أسهم الشركة الأم
99,309	76,931		حقوق غير مسيطرة
165,889	189,681		
2.90	6.71	23	التصيب الأساسي والمخفض للسهم في الرباح - سنتات أمريكية

1 يناير 2021 الف دولار أمريكي (معدلة - إيضاح 32)	31 ديسمبر 2021 الف دولار أمريكي (معدلة - إيضاح 32)	2022 الف دولار أمريكي	إيضاحات	
				الموجودات
5,156,577	5,681,353	4,396,612	3	نقد وأرصدة لدى بنوك
11,937,952	10,975,647	10,437,573	4	ذمم مدينة
2,698,516	3,493,107	1,497,324	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
5,098,597	4,495,469	5,234,714	6	استثمارات
1,747,627	2,018,800	2,233,356	7	إجارة منتهية بالتمليك
468,919	524,111	461,472	8	عقارات ومعدات
759,466	604,888	720,783	9	موجودات أخرى
27,867,654	27,793,375	24,981,834		مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية
7,344,227	7,579,275	6,451,061		حسابات حارية للعملاء وحسابات أخرى
1,600,555	1,253,451	971,459		مبالغ مستحقة لبنوك
319,364	286,833	308,037	10	تمويلات طويلة الأجل
1,270,981	1,114,895	1,151,678	11	مطلوبات أخرى
10,535,127	10,234,454	8,882,235		مجموع المطلوبات
				حقوق حاملي حسابات الاستثمار
538,321	744,793	670,694		المؤسسات المالية
14,624,227	14,813,540	13,462,134		المؤسسات غير المالية والأفراد
15,162,548	15,558,333	14,132,828	12	مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
				حقوق الملكية
1,242,879	1,242,879	1,242,879	13	رأس المال
(17,462)	(15,655)	(15,000)	13	اسهم خزينة
18,084	16,619	16,059		علوّة إصدار أسهم
183,121	196,539	208,363		احتياطات
32,940	55,736	55,006		التغييرات المترابطة في القيم العادلة
(800,489)	(940,728)	(1,127,651)	13	تحويل عملات أجنبية
350,296	402,874	483,571		أرباح مبقاة
1,009,369	958,264	863,227		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
400,000	400,000	400,000	14	صكوك (رأس مال فئة 1)
1,409,369	1,358,264	1,263,227		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك (رأس مال فئة 1)
760,610	642,324	703,544		حقوق غير مسيطرة
2,169,979	2,000,588	1,966,771		مجموع حقوق الملكية
27,867,654	27,793,375	24,981,834		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية



حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة



عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.



القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف دولار أمريكي (معدلة - إيضاح 32)	2022 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الدخل
1,301,626	1,408,471	15	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(1,069,616)	(1,310,448)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
363,856	337,894	16	حصة المجموعة كمضارب
(705,760)	(972,554)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
595,866	435,917		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)
12,122	17,755		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
162,503	402,980	15	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
163,692	170,318	17	دخل رسوم وعمولات أخرى
91,665	144,573	18	دخل تشغيلي آخر
1,025,848	1,171,543		
(33,031)	(32,811)	19	ربح مدفوع على تمويل طيلة الأجل
992,817	1,138,732		مجموع الدخل التشغيلي
			المصروفات التشغيلية
280,422	285,301		مصروفات الموظفين
58,272	50,587	20	استهلاك وإطفاء
185,197	186,167	21	مصروفات تشغيلية أخرى
523,891	522,055		مجموع المصروفات التشغيلية
468,926	616,677		صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال والضرائب
(249,099)	(239,635)	23	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال
219,827	377,042		صافي الدخل قبل الضرائب
(62,713)	(137,588)		الضرائب
157,114	239,454		صافي الدخل للسنة
			العائد إلى:
94,105	143,116		حقوق حاملي أسهم الشركة الأم
63,009	96,338		حقوق غير مسيطرة
157,114	239,454		
5.17	9.06	24	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية

المخلص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الفروقات الجوهرية بين آليتي التمويل التقليدية والإسلامية، مع إبراز أوجه التشابه ونقاط التكامل بينهما، واعتمدت الدراسة على مقارنة أداء بنك تقليدي (بنك الخليج المتحد) وبنك إسلامي (مجموعة البركة المصرفية) من حيث حجم القروض الممنوحة، وحجم الودائع المستقطبة، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي لتقييم كفاءة كل منهما في توفير التمويل. وقد أستخدم المنهج الوصفي في عرض البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج، بينما توصلت الدراسة إلى التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي يختلفان جذرياً من حيث الفلسفة والمبادئ والآليات، إلا أنهما يتقاطعان في بعض المفاهيم والأهداف المشتركة، فضلاً عن مواجهتهما لمخاطر متشابهة، كما أكدت النتائج على ضرورة وجود مؤسسات رقابية تعكس مبادئ كل منهما، مع الحاجة إلى ابتكارات مالية لتعزيز تطورها وضمان الرقابة الفعالة عليهما .

الكلمات المفتاحية: التمويل التقليدي، التمويل الإسلامي، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، الأداء المالي، الودائع.

Abstract

The current study aims to examine the differences between conventional and Islamic financing methods while highlighting and determining their similarities and potential areas of integration. A comparative analysis was conducted between a conventional bank, represented by United Gulf Bank, and an Islamic bank, represented by Al Baraka Banking Group, focusing on the volume of loans granted, deposits accepted, and selected financial performance indicators. The objective was to assess their ability to provide financing with the highest efficiency. A descriptive research methodology was adopted to present, analyze, and interpret the data. The study concluded that Islamic and conventional financing are two distinct approaches that differ in philosophy, principles, and mechanisms, yet share common concepts, objectives, and certain risks. Additionally, the findings emphasize the necessity of establishing institutions that embody their respective principles, as well as the need for financial innovations to enhance their development and ensure effective regulatory oversight.

Keywords: Conventional Finance, Islamic Finance, Conventional Banks, Islamic Banks, Financial Performance, Deposits.